جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
League of Arab States
Arab Organization For Agricultural Development

دراسة تطوير احصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي

الخرطوم

يوليو (تموز) 1998

الرمز البريدي: 11111 - ص.ب: 474 - Postal Code: 11111
برقيا: أوا الخرطوم - فاكس: 471402 (249-11-) - Fax: (249-11-) 472176 - 472183 تلفونات: Telephones
برقيا: أوا الخرطوم Cable: AOAD-Khartoum - فاكس: 471402 (249-11-) - Fax: (249-11-) 472176 - 472183 تلفونات: Telephones
E-Mail : aoad@sudanet.net بريد الكتروني -Telex: 22554 AOAD SD تلكس: - P. O. Box: 474 - Postal Code: 11111

تقديم

تقديم

يمتلك الوطن العربي رصيداً كبيراً من موارد الثروة الحيوانية المنتجة تتمثل فيما يقدر بنحو ثلاثمائة مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل . غير أن المنتجات الحيوانية المتولدة عن هذا الرصيد لا تتناسب بأى حال مع أعداده الكبيرة ، حيث لا تزال مستويات الإنتاجية للرأس من الماشية سواء من اللحوم أو الألبان محدودة ومتواضعة إلى حدٍ كبير بالقياس إلى المستويات العالمية . ومن هذا المنطلق تشير مختلف الدراسات في هذا المجال إلى الإمكانيات الواسعة في مجال تنمية الثروة الحيوانية لتحقيق زيادات كبيرة من المنتجات الحيوانية في الوطن العربي ، لا تكفي فقط لبلوغ مستويات عالية من الإكتفاء الذاتي من هذه المنتجات ، وإنما أيضاً لتحسين المستويات الغذائية للسكان ورفع نسبة المكونات من المصادر الحيوانية في وجباتهم الغذائية .

وفي الأوضاع الراهنة فإن ما يقرب من 90٪ من قطيع الثروة الحيوانية العربية ينتمي بصفة أساسية إلى القطاع التقليدي والرعوي الذي يعاني من العديد من أشكال التخلف والإهمال ، ولا يزال بمعزل عن إهتمامات التطوير والتنمية سواء في مجال التحسين الوراثي أو التربية أو التغذية أو الرعاية الصحية ، فضلاً عن إفتقاره إلى خدمات التمويل والتأمين والإرشاد والتسويق ، إلى غير ذلك . وفي المقابل فإن معظم الجهود المبذولة في مجال تنمية وتطوير الإنتاج الحيواني في الوطن العربي وبخاصة في العقود القليلة الأخيرة قد انصبت على القطاع التجاري الحديث الذي لا تتجاوز أهميته النسبية نحو 10٪ من جملة القطيع في الوطن العربي .

ويتمثل المدخل الأساسي ونقطة البدء الصحيحة لتنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني العربي في العمل على توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الكافية والصحيحة حول هذا القطاع ، حتى يمكن وضع مخططات وبرامج ومشروعات تنميته على أسس سليمة ووفق رؤية واضحة ومعرفة كافية بأوضاعه وخصائصه ومكوناته.

من هذا المنطلق فقد اهتمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأن تتضمن خطة عملها لعام 1998 مشروعاً لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية وذلك ضمن برنامجها الفرعي

لتطوير الإحصاءات الزراعية العربية . ويضم هذا المشروع إعداد دراسات على مستوى الأقطار العربية حول مجالات وإمكانات تطوير إحصاءات الثروة الحيوانية ، لتكون تلك الدراسات القطرية أساساً ومنطلقاً لتقويم أوضاع إحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي ومتطلبات تطويرها ، ومن ثم جري إعداد وثيقة مشروع قومي لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية ، وهى الوثيقة التى تضمنتها هذه الدراسة القومية لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي .

وقد تضمن هذا المشروع أيضاً عقد ندوة قومية لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، حيث تمحورت هذه الندوة حول مناقشة وإثراء وثيقة المشروع التي تضمنتها هذه الدراسة ومن ثم إقرارها والتوصية بالعمل على وضعها موضع التنفيذ .

والمنظمة إذ تقدم هذه الدراسة وما تضمنته من وثيقة مشروع قومي لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي فإنها ترجو بذلك أن تكون قد أسهمت عملياً في إتخاذ الخطوة الأساسية في سبيل تطوير وتنمية الثروة الحيوانية في الوطن العربي من أجل مزيد من الإنتاج وتحسين مستويات الغذاء ، غير أن هذه الخطوة لابد لها حتى تكتمل أن تحظي بإهتمام وتبني المسؤولين لها ، ومبادرة المؤسسات التمويلية الإنمائية لتوفير الأموال اللازمة لهذا المشروع الحيوي والهام وتضافر الجهود لوضعه موضع التنفيذ .

ولا يسع المنظمة إلا أن تشيد بجهود كافة من شاركوافي إعداد الدراسات القطرية التي تمت فى إطار هذه الدراسة ، كما تتقدم بالتقدير والثناء لمن قاموا بوضع وثيقة المشروع القومي الذي تضمنته ، آملة أن يتحقق من وراء هذا المشروع ما يرمي إليه من التطوير المنشود للأجهزة العربية لاحصاءات الثروة الحيوانية ، ومن ثم تحقيق الطموحات التنموية المستهدفة في مجال الإنتاج الحيواني في الوطن العربي .

والله ولي التوفيق .

المدير العام

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

المحتويات

رقم الصفحة

تقديم أ
المحتويات ج
موجز الدراسة 1

الباب الاول : المعالم الرئيسية والأوضاع الراهنة للثروة الحيوانية فى الوطن العربي : 12
1-1 تطور الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى فى الوطن العربى 13
2-1 واقع وافاق تنمية الثروة الحيوانية 17
3-1 الثروة الحيوانية في خطط التنمية الزراعية وسياسات الاستثمار والعمل العربى المشترك 18
4-1 المعوقات الرئيسية لتنمية الثروة الحيوانية في المنطقة العربية 21
1-4-1 المعوقات الطبيعية والبيئية 26
2-4-1 المعوقات الاقتصادية 27
3-4-1 المعوقات المؤسسية 28
4-4-1 المعوقات التكنولوجية والفنية 28
5-1 المحاور الأساسية لتنمية قطاع الثروة الحيوانية في المنطقة العربية 28

الباب الثانى : الوضع الراهن لنظم وأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى 31
1-2 الهيكل المؤسسى والتنظيمى القائم لاحصاءات الثروة الحيوانية 31

2-1-1 الأردن	32
2-1-2 الإمارات	32
2-1-3 تونس	32
2-1-4 الجزائر	33
2-1-5 السعودية	33
2-1-6 سوريا	34
2-1-7 العراق	34
2-1-8 فلسطين	35
2-1-9 الكويت	36
2-1-10 لبنان	36
2-1-11 مصر	37
2-1-12 المغرب	37
2-1-13 موريتانيا	38
2-1-14 اليمن	39
2-2 المنهجية المتبعة فى تقديرات أعداد الثروة الحيوانية	40
2-3 الامكانات المادية والتجهيزات المتاحة	46
2-4 الكوادر الفنية العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية	50
2-5 التعدادات الشاملة للثروة الحيوانية	53
2-6 المكونات الخاصة بتقديرات (النوع ، الجنس ، التركيب العمري) لكل من الماشية والدواجن للقطاعين التجارى والتقليدي	55
2-7 الاصدارات الخاصة باحصاءات الثروة الحيوانية	59
2-8 المشروعات العربية القائمة فى مجال تطوير عمل أجهزة الثروة الحيوانية	65

الباب الثالث : محددات ومقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية 71
3-1 المحددات والمعوقات التي تواجهها الأجهزة المسؤولة عن احصاءات الثروة الحيوانية 71
3-1- 1 الأردن 71
3-1-2 الامارات 72
3-1-3 تونس 72
3-1-4 الجزائر 72
3-1-5 السعودية 73
3-1-6 سوريا 73
3-1-7 العراق 74
3-1-8 فلسطين 75
3-1-9 الكويت 75
3-1-10 لبنان 76
3-1-11 مصر 77
3-1-12 المغرب 78
3-1-13 موريتانيا 78
3-1-14 اليمن 78
3-2 مقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية على المستوي القطري 79
3-3 المقترحات العامة للتطوير فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية 87
3-3-1 مقترحات فنية ومادية 87
3-3-2 مقترحات مؤسسية 87
3-3-3 مقترحات تشريعية 87

الباب الرابع : وثيقة مشروع قومي لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي : 89

4-1 خلفية 89

4-2 مبررات المشروع 89

4-3 بعض الإعتبارات الأساسية لمشروع التطوير المقترح 95

4-4 أهم المشكلات ومقترحات التطوير للأجهزة القطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية 97

4-5 أهداف المشروع 100

4-5-1 الهدف العام للمشروع 100

4-5-2 الأهداف الخاصة أو المباشرة للمشروع 100

4-6 الأنشطة الرئيسية للمشروع 101

4-6-1 نشاط دعم إقامة وحدات متخصصة لاحصاءات الثروة الحيوانية 102

4-6-2 نشاط تطوير وتحديث أساليب إحصاءات الثروة الحيوانية 105

4-6-3 نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية 110

4-6-4 نشاط تعزيز القدرات في مجال تعدادات الثروة الحيوانية 115

4-6-5 نشاط دعم الامكانيات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية 120

4-6-6 نشاط انشاء شبكات قطرية وشبكة قومية لاحصاءات ومعلومات الثروة الحيوانية 123

4-7 الاستراتيجية العامة لتنفيذ المشروع 127

4-8 مراحل التنفيذ والاطار الزمنى 131

4-9 الاطار المؤسسى للمشروع 133

4-9-1 وحدة الادارة الفنية للمشروع 134

4-9-2 الوحدة الإشرافية 134

4-9-3 وحدات التنسيق القطرية 136
4-10 الموازنة التقديرية العامة للمشروع 137
4-11 الجهات والمؤسسات التمويلية 137
4-12 دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية 138

الملاحق 139
المراجع 144
موجز باللغة الانجليزية 145
موجز باللغة الفرنسية 151
فريق الدراسة 156

موجز الدراسة

موجز الدراسة

تم إعداد هذه الدراسة ضمن أنشطة المشروع القومى لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية المخططة للتنفيذ خلال عام 1998 ، وذلك فى إطار تنفيذ مكونات البرنامج الرئيسى للمنظمة لرصد وتحليل المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها عربياً .

وتهدف هذه الدراسة ووثيقة المشروع المقترح إلى التعرف على الوضع الراهن لبنية إحصاءات الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية من أجل الوقوف على أوجه الضعف والقصور فى أداء المؤسسات المسؤولة عن إحصاءات الثروة الحيوانية فى دول المنطقة العربية ، لإقتراح محاور وآليات تطوير فاعلية وكفاءة تلك الأجهزة ورفع قدرات الكوادر البشرية العاملة بها ، ثم بلورة ذلك فى صورة مشروع أو مشروعات تطويرية للإرتقاء بمستوى أداء تلك الأجهزة .

وتقع هذه الدراسة فى أربعة أبواب رئيسية ، إستعرض الباب الأول منها المعالم الرئيسية والأوضاع الراهنة لقطاع الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية ، من حيث تطور أعداد الثروة الحيوانية خلال السنوات العشر الأخيرة والدور الذى حظيت به فى خطط التنمية الزراعية وسياسات الإستثمار والعمل العربى المشترك . هذا بالإضافة الى عرض المعوقات الرئيسية لكفاءة أداء هذا القطاع ، بما تشتمل من معوقات فنية وإقتصادية ومؤسسية وطبيعية .

وقد إنتهي الباب الأول من الدراسة بعرض للمحاور الأساسية لتنمية قطاع الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية ، التى قد تزايدت أعدادها خلال السنوات العشر الأخيرة لتصل فى عام 1996 الى نحو 47.6 مليون رأس من الأبقار و 152 مليون رأس من الأغنام ونحو 89 مليون رأس من الماعز و 12 مليون رأس من الجمال . أما منتجاتها فإنها لا تتناسب مع حجم الطلب العربى عليها ، إذ لم يزد إنتاج اللحوم الحمراء فى عام 1996 عن 3.3 مليون طن ، تغطى فقط 90٪ من الاحتياجات العربية ، كما يغطى إنتاج

البيض نحو 95٪ من الاحتياجات . أما الألبان والتى يقدر إنتاجها فى ذات العام بنحو 16 مليون طن فإنها تكفى فقط لتغطية حولي 65٪ من الاحتياجات .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة فى توسيع القاعدة الانتاجية من خلال السياسات الرامية أصلاً الى تحقيق الإكتفاء الذاتى والأمن الغذائى العربى ، إلا أن النتائج المحققة لا تزال محدودة وبالغة التواضع ويرجع السبب فى ذلك إلى عدة معوقات ، يتمثل أهمها فى التالى :

- سيادة المناخ الجاف وشبه الجاف فى معظم دول المنطقة وآثاره السالبة على المراعى وتربية السلالات المستوردة عالية الانتاجية ، كما أن مناخ وبيئة تربية الحيوان هذه قد تساعد على انتشار الوبائيات والآفات الضاره بالحيوان . كما أدى تدهور المراعى بسبب الرعى الجائر والجفاف ونقص المساحات المخصصة للأعلاف الخضراء وارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة إلى نقص مستويات التغذية وتدنى الإنتاج .
- نقص الاستثمارات فى قطاع الثروة الحيوانية مقارنة مع القطاعات الأخرى خاصة فى البلاد التى تمتلك قاعدة حيوانية جيدة كالسودان والصومال وموريتانيا .
- ضعف التحديث التقنى والاستمرار فى اتباع النظم التقليدية فى تربية ورعاية الحيوان والاهتمام الأكبر بالعدد دون النوعية.
- عدم توافر العمالة الماهرة فى مجال رعاية وتربية الحيوان وقلة مراكز التدريب والتأهيل للعاملين فى هذا الحقل .
- ضعف طرق وأساليب التسويق وانخفاض كفاءة القنوات والمسالك التسويقية بسبب ضعف البنيات التحتية .
- ضعف القدرة على مواكبة الأنماط التقنية والطفرات العلمية الحديثة التى عمت العالم خاصة تقانات تشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية وغيرها . وهذا يرجع الى ضعف قدرات المؤسسات والكوادر العاملة فى مجال تنمية الثروة الحيوانية.

وقد استعرض الباب الأول المحاور الرئيسية لتنمية قطاع الثروة الحيوانية فى الوطن العربى عامة والقطاع التقليدى الرعوى بصفة خاصة . وتتلخص أهم المحاور لتنمية القطاع التقليدى الرعوى فى الآتى :

- حماية وتطوير الموارد الطبيعية والمراعى وإعادة تعميرها .
- توفير نقاط مياه الشرب على مسارات تنقل الرعاة ورحلاتهم الموسمية .
- إرشاد وتوجيه الرعاه على أساليب تربية الحيوان الحديثة وتحسين النسل والاهتمام بالنوعية إلي جانب العدد .
- توفير الخدمات الصحية التى تواكب حياة تنقل الرعاه ورحلاتهم الموسمية .

أما المحاور العامة لتطوير الثروة الحيوانية فى الوطن العربى فيمكن تلخيصها فى الآتى :

- دعم وتطوير الخدمات المتصلة بتحسين نظم التربية والانتاج ومستلزماته ومكافحة الأمراض والأوبئة .
- زيادة الاستثمارات الحكومية فى مجالات البنيات الأساسية والخدمات المساعدة.
- تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة والحوافز الجاذبة للاستثمار فى القطاع الزراعي عامة وفي قطاع الانتاج الحيواني على وجه الخصوص .
- دعم وتطوير الأنشطة البحثية والتدريب .
- إستصدار القوانين المشجعة على الاستثمار والعمل فى هذا القطاع .
- تسهيل عمليات التسويق والتبادل التجارى للماشيه والمنتجات الحيوانية بين دول المنطقة .
- دعم المؤسسات الوطنية العاملة فى مجالات مستلزمات الانتاج وتقديم العون الفنى والمادى لها .
- تطوير الأساليب الاحصائية للثروة الحيوانية .

- تقوية وزيادة التعاون بين الدول العربية فى مختلف المجالات والبرامج الرامية الى تنمية قطاع الثروة الحيوانية والاستفادة من خبرات بعضها البعض .

وفي الباب الثانى من الدراسة جرى بحث الوضع الراهن لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى وهياكلها التنظيمية والمؤسسية . وقد اتضح من المسوحات والتقارير القطرية المعده لأغراض هذه الدراسة أن هنالك اختلافاً وتبايناً كبيراً فى كفاءة هذه الأجهزة من بلد لآخر من حيث الدقة والشمولية ، نتيجة لاختلاف الامكانيات المتاحة واختلاف مناهج وأساليب ادارة البيانات ، بالاضافة الى تباين كفاءة وكفاية الأطر والكوادر العاملة ، بالاضافة الى اختلاف أهمية قطاع الثروة الحيوانية فى كل قطر . وقد اتضح أن معظم الدول العربية تفتقر إلى وجود أجهزة مستقلة لاحصاءات الثروة الحيوانية، من حيث ذاتيتها وكوادرها المتخصصة فى هذا النوع من الاحصاءات . حيث تقع مسئولية هذه الاحصاءات فى معظم الدول على ادارات الاقتصاد الزراعي العام أو إدارات التخطيط بوزارات الزراعة أو على عاتق أجهزة الاحصاء المركزى المناط بها القيام بكل أنواع الاحصاءات القومية فى تلك الأقطار .

وتقوم الادارت المختلفة التابعة لوزارات الزراعة والفلاحة بإصدار مختلف النشرات والتقارير والبيانات عن احصاءات الثروة الحيوانية ، كما أن هنالك اصدارات فى هذا المجال مصدرها أجهزة وهيئات الاحصاء المركزى المتواجده فى بعض الدول . وقد تم فى متن هذا الباب حصر الامكانات المادية والتجهيزات المتاحة لاحصاءات الثروة الحيوانية فى كافة دول المنطقة . حيث اتضح أن هذه الامكانات تختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية وأهمية قطاع الثروة الحيوانية لها . فكل أقطار المنطقة بخلاف دول الخليج تنقصها التجهيزات والمعدات ، خاصة الحاسبات الآلية وشبكات الإتصال بين الاقاليم والمحافظات والادارت والوزارات المركزية .

هذا وتشير الدراسة الى النقص الكبير فى اعداد الكوادر المتخصصة لاسيما فى الدول ذات الانتاج الحيوانى العالى . كما أوضحت الدراسة أهمية تأهيل وتدريب هذه الكوادر بمختلف مستوياتها بالنسبة لكل دول الوطن العربى فى كل مجالات احصاءات الثروة الحيوانية ، كما تم فى هذا الباب أيضاً بحث الأساليب المتبعة فى مجالات احصاءات الثروة الحيوانية والتى تختلف من بلد لآخر حسب الغرض والوعى بأهمية

الاحصاء لدى المربين والمؤسسات والكوادر المسؤولة . وقد اتضح تباين الأطر والقواعد والوحدات الى يعتمد عليها لجمع البيانات والاحصاءات ، فبعض الدول تعتمد على القرية ، وآخرون يعتمدون على الحيازة الزراعية كوحده لجمع البيانات . وبعض الدول تعتمد على السجلات الرسمية ولجان القرى .

هذا وقد تم فى هذا الباب من الدراسة إستعراض المنهجية المتبعة فى تقدير أعداد الثروة الحيوانية فى دول المنطقة إضافة إلى الحصر التفصيلى للإمكانات المتاحة لها من أجهزة ومعدات وكوادر بشرية . هذا إلى جانب حصر التعدادات الشاملة للثروة الحيوانية التى أجريت من قبل ، حيث أتضح أن معظم الدول العربية قد أنجزت تعدادات زراعية شاملة تضمنت احصاءات للثروة الحيوانية فى فترات متباينة ، إلا أن هنالك ضرورة لاجراء تعداد شامل حديث للثروة الحيوانية وبخاصة في الأقطار ذات الكثافة الحيوانية العالية .

وقد أشارت الدراسة إلى أن معظم المسوحات للماشية تركز على النوع والجنس ، ولاتجد الأعمار والسلالات فى الكثير من الدول الإهتمام اللازم على الرغم من أهمية الأخذ بها فى برامج رفع الانتاجية وتحسين تركيبة القطيع .

كما اهتمت الدراسة بالتعرف على أوضاع الإصدارات المنشورة فيما يختص بإحصاءات الثروة الحيوانية فى دول المنطقة ، إلى جانب عرض المشروعات القائمة والمقترحة لتطوير عمل أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية . خاصة المشروعات التى تهتم بتطوير أساليب الاحصاءات ووسائل جمع المعلومات والتعدادات وتدريب الكوادر وتكوين قواعد وأطر للاحصاءات الحيوانية ، وتطوير وهيكلة أقسام الاحصاء الزراعى ، وانشاء قواعد وشبكات معلومات قطرية .

وفى الباب الثالث تم حصر وتحديد المعوقات والمحددات التي تواجهها أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية فى دول المنطقة العربية ، مع عرض المقترحات العامة لتطوير هذه الإحصاءات ، حيث أنه على الرغم من كل الانجازات والمجهودات المبذولة فى هذا الإتجاه إلا أن هنالك الكثير من المحددات والمعوقات الفنية والمؤسسية والتشريعية التى تواجهها الأجهزة المسئولة عن هذه الاحصاءات ، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق التطور المنشود . وقد أظهرت الدراسات القطرية أن هذه المعوقات تختلف من بلد لآخر ،

إلا أنها تتضمن عدداً من العناصر والسمات المشتركة خاصة فى الدول المتشابهه فى بيئتها وكذا نمط وطبيعة تربية ورعاية حيواناتها .

وتتلخص أهم تلك المعوقات فى التالى :

- قلة الكوادر الفنية المدربة وكذا خطط التدريب .
- عدم وجود أجهزة مستقلة متخصصة فى احصاءات الثروة الحيوانية فى معظم الدول.
- ضعف التنسيق بين الجهات المناط بها تنفيذ عمليات الاحصاء الحيوانى والدوائر الأخرى ذات الصلة داخل وخارج الوزارات .
- عدم وجود اطار حديث ترتكز عليه عمليات المعاينات الاحصائية وضعف تطبيق الأساليب الإحصائية الحديثة .
- ضعف الامكانات المالية والدعم والتحفيز للعاملين فى الوطن العربى عامه .
- نقص الحاسبات الآلية والمعدات الاحصائية والبرمجيات الحديثة وضعف كفاءة استخدام المتاح منها .
- الطبيعية غير المستقرة للعاملين بقطاع الانتاج الحيوانى ، حيث تتحرك القطعان من منطقة لأخرى سعياً وراء الكلأ والماء ، مما يزيد من صعوبة العملية الاحصائية . هذا بالإضافة إلى بعد الوحدات الاحصائية عن المربين ومناطق الانتاج ، مما يزيد من صعوبة الاتصال والحصول على البيانات .
- عدم دقة البيانات المتحصل عليها من المربين ، نتيجة لنقص الوعي أو خوفاً من الضرائب ، وفي حالات ربط الماشية بدعم الأعلاف تجعلهم يبالغون ويعطون ارقاماً اكبر للحصول على دعم أكثر .
- نقص التمويل الخارجى والمساعدات الدولية فى مجالات التطوير الاحصائي ، وكذا ضعف التعاون والاستفادة من الهيئات الاقليمية والدولية المتخصصة فى مجالات الاحصاءات الزراعية عامه وإحصاءات الثروة الحيوانية بصفة خاصة .

- غياب التشريعات والقوانين التى تحدد صلاحيات الأجهزة المسؤولة عن احصاءات الثروة الحيوانية وعلاقاتها مع الجهات الأخرى ذات الصلة ، وعدم تحديد فترات العمليات الاحصائية للتعدادات والزام مربى الحيوانات بالاحتفاظ بسجلات لحيواناتهم والأستجابة لجامعى الاحصاءات . وقد أثر هذا سلباً على هذه الأجهزة فى معظم الدول العربية مما أدى احياناً الى تباين وتضارب الاحصاءات في البلد الواحد ، وعدم إنتظام إصدارها فى الوقت المناسب .

ومن بين أهم مقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى كما عرضها الباب الثالث من الدراسة ما يلى :

- تدريب الكوادر الفنية العاملة فى مجالات إحصاءات الثروة الحيوانية على كل المستويات ، ووضع خطط للتدريب المستمر ومتابعتها .
- دعم أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية بالحاسبات الآلية والمعدات والبرمجيات.
- اتباع الأساليب الاحصائية الحديثة بما فى ذلك التصوير الجوى والأرضى والاستشعار عن البعد .
- حث الدول على تخصيص وحدات وكوادر وميزانيات مستقلة لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية .
- انشاء بنوك وشبكات معلومات قطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية بين أجهزة الاحصاء المركزية والاقاليم والمحافظات ، وانشاء قاعدة معلومات مركزية للوطن العربي تربط كافة دول المنطقة .
- تبادل الخبرات العربية فى مجالات احصاءات الثروة الحيوانية وكذا الاصدارات الاحصائية للثروة والمنتجات الحيوانية ، والعمل على اصدار مجلات قطرية تهتم بإحصاءات الثروة الحيوانية .
- تشجيع دول المنطقة وحثها على إجراء التعدادات الزراعية والحيوانية الدورية بصورة منتظمة ووفق أسس صحيحة ومتطورة .
- العمل ما أمكن على توحيد المصطلحات ووحدات العد والقياس الاحصائية لدى

دول المنطقة ، ويمكن أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالدور التنسيقى فى هذا المجال .

أما مقترحات التطوير في المجال المؤسسى فتتمثل فيما يلي :

- انشاء أجهزة متخصصة فى احصاءات الثروة الحيوانية فى الدول التي ليس لديها هذه الأجهزة المستقلة وتطوير هياكلها، ثم ربطها بالجهات الأخري ذات الصلة داخل الوزارات المختصة وخارجها .
- اعتماد وكالات الثروة الحيوانية وأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية المتخصصة المصدر الوحيد لاحصاءات هذا القطاع .
- التنسيق بين دول الوطن العربى فى كل مجالات احصاءات الثروة الحيوانية وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها والاستفادة من المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة فى هذا المجال .
- تشجيع مربى الماشية لإنشاء إتحادات نوعية لهم وعمل سجلات لحيواناتهم ، وتوعيتهم بأهمية الاحصاءات الحيوانية .

أما المقترحات التشريعية التى تساعد على تطوير احصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى فتتمثل فى الآتى :

- استصدار تشريعات تحدد صلاحيات أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية وعلاقتها بالجهات الأخري ذات الصلة .
- سن القوانين التى تلزم مربى الماشية لعمل سجلات لحيواناتهم وقوانين تحد من الذبح خارج المذابح الحكومية .
- إستصدار قوانين تحدد الفترات الزمنية للتعدادات الزراعية والحيوانية .

أما الباب الرابع والأخير من هذه الدراسة ، فيتضمن وثيقة مشروع قومى مقترح لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى بالاستناد الى مسوحات الوضع الراهن التى أظهرتها الدراسات القطرية التى أعدت فى إطار هذه الدراسة . وقد استند مشروع التطوير إلي المبررات التالية :

- نقص وعدم شمولية احصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى وضعف الأجهزة وعدم مواكبتها عصر تقنية المعلومات الحديثة الذى يشهده العالم المعاصر .
- الحاجة للإستفادة من الامكانات الكبيرة المتاحة لتنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية ، حيث أن نقطة البداية الصحيحه لتنمية هذا القطاع الهام تتمثل فى توفر المعلومات والرقم الإحصائى الدقيق ، وهذا بدوره يتطلب تطوير أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية فى دول المنطقة والتى لا يمكن بدونها بلوغ الأهداف التنموية، وتوفير المعلومات والاحصاءات الدقيقه التى يحتاجها المخططون والمنفذون والباحثون ، وأصحاب المواشى والمربون والمزارعون لادماجهم في برامج التنمية والتطوير .
- الحاجة الى بيانات واحصاءات دقيقة عن حجم الثروة الحيوانية ومنتجاتها فى كل دول المنطقة لتفعيل الاندماج الفعال فى التجارة الخارجية والبينية بين الدول العربية .

ويتمثل الهدف العام والنهائي الذي يتوخاه المشروع المقترح كما عرضت الدراسة ، فى العمل علي تحقيق التنمية الرشيدة والمستدامة لقطاع الثروة الحيوانية ، وبما يتناسب مع الرصيد العربى الكبير من هذه الثروة ، ومع الامكانات الواسعة لتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية . أما الأهداف المباشرة للمشروع المقترح فتتمثل فى دعم كفاءة وقدرات الأجهزة الاحصائية العاملة فى مجالات الثروة الحيوانية على المستويات القطرية ، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على الصعيد القومى ، بما يمكنها من انتاج وإتاحة مختلف البيانات والمعلومات اللازمة للمسؤولين ومتخذى القرار والهيئات والأفراد بدرجة عالية من الكفاءة والكفاية .

وفى إطار هذه الأهداف العريضة للمشروع المقترح ومن دراسة وتحليل الأوضاع الراهنة لاحصاءات الثروة الحيوانية فى الأقطار العربية وما يواجهها من مشاكل ومعوقات، تم تحديد مداخل ومحاور تطوير الاحصاءات الخاصة بهذا القطاع والتى تبلورت فى وثيقة المشروع المقترح ، الذى يشتمل على المكونات والأنشطة الرئيسية التالية :

- نشاط دعم اقامة وحدات ذات طبيعة فنيه متخصصة فى مجال احصاءات الثروة

الحيوانية فى الدول العربية التى لا توجد بها مثل تلك الوحدات .

- نشاط تطوير وتحديث الأساليب الإحصائية لجمع ومعالجة وتحليل بيانات الثروة الحيوانية ومنتجاتها ، وتقدير المعالم والمتغيرات الخاصة بها .
- نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية .
- نشاط تعزيز قدرات الأجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية فى الإعداد والتخطيط والتنفيذ للتعدادات الشاملة للثروة الحيوانية .
- نشاط دعم الامكانات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية فى دول المنطقة .
- نشاط انشاء قاعده بيانات وشبكات معلومات عربية لاحصاءات الثروة الحيوانية على المستويين القطرى والقومى .

هذا وقد أوردت الوثيقة تفاصيل خطط عمل وتمويل هذه الأنشطة ومراحل تنفيذها والاطار الزمنى اللازم لذلك ، إضافة الى تحديد متطلبات التنفيذ ، والفترة الزمنية التى يتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع خلالها (24 شهراً) .

هذا وتعتبر الوزارات والادرات الاحصائية القطرية المتخصصة ، هى المكون الرئيسى فى الهيكل المؤسسى للمشروع ، والتى تمثل فى المشروع بوحدات تنسيق قطرية، وترتبط هذه الوحدات القطرية معاً بوحدة الادارة الفنية المركزية عن طريق لجنة الاشراف والتنسيق المركزية . ويشرف على وحدة إدارة المشروع مدير فنى . ويتبع له أربعه خبراء (خبير تدريب ، خبير نظم وشبكات معلومات ، خبير تطوير أساليب احصائية وخبير تعدادات ثروة حيوانية) ، هذا بالاضافة للجهاز الفني الإدارى المساعد .

تقدر التكلفة الكلية للمشروع المقترح بما قيمته 4.83 مليون دولار أمريكى ، وذلك على النحو التالى :

- ميزانية الأنشطة التدريبية	1140 ألف دولار
- ميزانية التعداد التجريبى والمسح الجوى	306 ألف دولار
- ميزانية المعونات الفنية والأجهزة	2003 ألف دولار
- ميزانية وحدة إدارة المشروع	600 ألف دولار
- ميزانية اقامة الشبكات القطرية والشبكة المركزية	150 ألف دولار
المجموع	4199 ألف دولار
- ميزانية الاسناد الإدارى 10٪	420 ألف دولار
- أحتياطى 5٪	210 ألف دولار
المجموع الكلى	4829 ألف دولار

ونظراً لأهميه هذا المشروع باعتباره مشروعاً تنموياً يتعلق بقطاع اقتصادى هام يعتمد على عدد كبير من السكان الريفيين والرعاه ، فإن تمويل هذا المشروع يدخل فى نطاق واهتمام مؤسسات التمويل التنموى خاصة مؤسسات التمويل العربية مثل الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والبنك الاسلامي للتنمية وصناديق الدول العربية للتنمية .

ويمكن أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى إطار أهدافها ومهامها التنموية بالترويج لهذا المشروع لدي جهات التمويل الانمائية المختلفة والإشراف على تنفيذه عندما يدخل مرحلة التنفيذ ، والقيام بالدور التنسيقى وكافة أعمال الإسناد الإدارى وتسيير نشاط الوحدة المركزية القومية لشبكة معلومات وإحصاءات الثروة الحيوانية العربية ، وذلك فى إطار اهتمامات ومهام المركز العربى للمعلومات والانذار المبكر الذى يمثل أحد مكونات الهيكل البنائى للمنظمة ، والذى يعتبر مناطاً بحكم طبيعة نشاطه وأهدافه للقيام بهذا الدور. وذلك بعد تدعيمه بالأجهزة والمعدات اللازمة للشبكة القومية التى ترتبط بالوحدات الطرفيه فى مختلف الأقطار العربية .

الباب الأول

المعالم الرئيسية والأوضاع الراهنة للثروة الحيوانية فى الوطن العربى

الباب الأول

المعالم الرئيسية والأوضاع الراهنة للثروة الحيوانية فى الوطن العربى

تحظى التنمية الزراعية باهتمام متعاظم لدى كل الأقطار العربية ، وقد إنعكس ذلك الإهتمام فى تضمين خطط التنمية القطرية منذ أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات برامج تستهدف مضاعفة الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى ، لإحلال الإنتاج الوطنى محل الواردات ، وذلك تحقيقاً للإكتفاء الذاتى وزيادة إسهام الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى ، وخير مؤشر لذلك التحسن ، إرتفاع مساهمة قطاع الزراعة من نحو 7٪ فى عام 1982 إلى نحو 15٪ عام 1997 .

وعلى الرغم من التحسن الذى أشير إليه لا تزال إسهامات قطاع الزراعة قاصرة عن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية ، والمتمثلة فى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى فى سلع الغذاء الرئيسية ، وفى توفير المواد الخام للصناعات الزراعية ، وفى توسيع قاعدة الاقتصاد العربى.

هذا ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية قطاعاً رئيسياً من بين قطاعات الزراعة فى المنطقة العربية ، ليس لأهميته الاقتصادية فحسب ، بل لأن نسبة كبيرة تصل إلى نحو 70٪ من إجمالى السكان الزراعيين فى المنطقة كما هو الحال فى الصومال وموريتانيا والسودان ، تعتمد بشكل رئيسى على تربية الحيوان كمجال رئيسى للعمل وأسلوب للحياة.

وبالرغم من الأهمية التى يحتلها هذا القطاع فى الاقتصاد الزراعى العربى ، إلا أنه لم ينل القدر الكافى من الدعم ، حيث تغيب الخطط والسياسات المدروسة الموجهة لزيادة الانتاج وتحسينه ، إذ لا تزال معدلات إنتاجية سلالات الثروة الحيوانية المحلية العربية متدنية بسبب ضعف تراكيبها الوراثية وتدنى مستويات الرعاية الصحية والتناسلية والغذائية .

1-1 تطور الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى فى الوطن العربى :

تمثل الأعداد المتوافرة فى الوطن العربى من أنواع الحيوانات الزراعية المختلفة الرصيد العربى من الثروة الحيوانية ، والذى يتوجب حمايته وتنميته كماً ونوعاً بمختلف الأساليب الممكنة وإتباع التقانات المتطورة والحديثة لمقابلة الحاجة المتزايدة للمنطقة العربية من البروتين الحيوانى ، خاصة فى ظل اتجاه معدل نمو السكان الى الزيادة المستمرة فى المنطقة وتحسن الأحوال المعيشية والوعى الغذائى والصحي .

وتشير بيانات الجدول رقم (1-1) والشكل رقم 1-1 (أ) ، (ب) الى تطور أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها بأنواعها المختلفة خلال الفترة 1989-1997 ، حيث يتضح زيادة أعداد الأبقار من نحو 40.10 مليون رأس فى عام 1989 الى نحو 47.95 مليون رأس فى عام 1997 ، أى بمعدل زيادة 16٪ ، والجاموس من نحو 2.63 مليون رأس ، إلى نحو 3.15 مليون رأس بمعدل زيادة قدره حوالي 20٪ . أما الاغنام فقد زادت أعدادها من نحو 121.03 مليون رأس فى عام 1989 إلى نحو 150.09 مليون رأس فى عام 1997 ، بمعدل زيادة نسبته (24٪) . فيما إرتفع تعداد الماعز من نحو 65.79 مليون رأس إلى نحو 87.92 مليون رأس لذات الفترة وبمعدل زيادة قدره 33.64٪ .

وبالنسبة للإبل ، فقد استقرت أعدادها خلال الفترة المذكورة ، حيث لم تشهد تغيراً ملموساً خلال سنوات التسعينات ، إذ تأرجحت أعدادها بين 11.97 مليون رأس فى عام 1989 ، ونحو 12.06 مليون رأس فى عام 1990 ، ثم إتجهت للتناقص الطفيف حتي عام 1994 ، ثم ارتفع عددها مرة أخرى إلى نحو 12.02 مليون رأس عام 1995 ، ثم نقصت مرة أخرى وبمعدل طفيف فى عام 1997، فبلغت نحو 11.98 مليون رأس .

أما من حيث التوزيع الجغرافي والتركز المكانى القطرى ، فإن إحصاءات المنظمة وفقاً لعام 1996 ، كما فى الجداول الملحقة أرقام (1، 2 ، 3 ، 4 ، 5) تشير الى أن أعلى كثافة للابقار توجد فى السودان (33.1 مليون رأس) ، تمثل حوالى 69.6٪ من جملة قطيع الأبقار فى الوطن العربى ، وبأعداد أقل فى كل من مصر (3.11 مليون رأس) ، المغرب (2.4 مليون رأس) والصومال (1.5 مليون رأس) ، وموريتانيا 1.24 مليون رأس ، واليمن (1.2 مليون رأس) .

جدول رقم (1-1)

تطور اعداد الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية بالوطن العربي خلال الفترة 1989-1997

الاعداد : بالالف رأس

الانتاج : ألف طن

البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997 *
1- الاعداد :									
ابقار	40107.33	39580.27	37999.94	40621.32	42485.01	44589.35	45771.42	47559.19	47950.87
جاموس	2631.26	2654.95	2638.20	2679.40	2923.35	2971.59	3089.60	3014.97	3152.26
اغنام	121030.49	122838.05	122639.32	129735.90	125941.41	137830.76	140664.20	151751.72	150087.51
ماعز	65791.71	67550.88	65549.17	68484.60	68460.79	78020.02	83180.39	88573.61	87919.77
ابل	11973.05	12058.69	11762.84	11376.94	11576.96	11886.99	12018.62	11989.79	11980.46
2- المنتجات									
لحوم حمراء	3347.24	2396.08	2585.86	2682.50	2855.98	2982.08	3111.58	3259.52	3365.27
لحوم دواجن	1593.30	1596.69	1413.84	1486.14	1351.23	1480.75	1729.30	1704.15	1659.07
الالبان ومنتجاتها	12177.90	12773.48	12565.85	13458.37	13469.55	15829.71	15525.90	16392.15	16516.02
البيض	881.82	911.69	804.75	833.93	785.06	818.63	842.60	809.75	793.96

* بيانات 1997 تقديرات أولية .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ، اعداد مختلفة .

شكل رقم 1-1(أ)

تطور أعداد الحيوانات الحية بالوطن العربي خلال الفترة(89-1997)

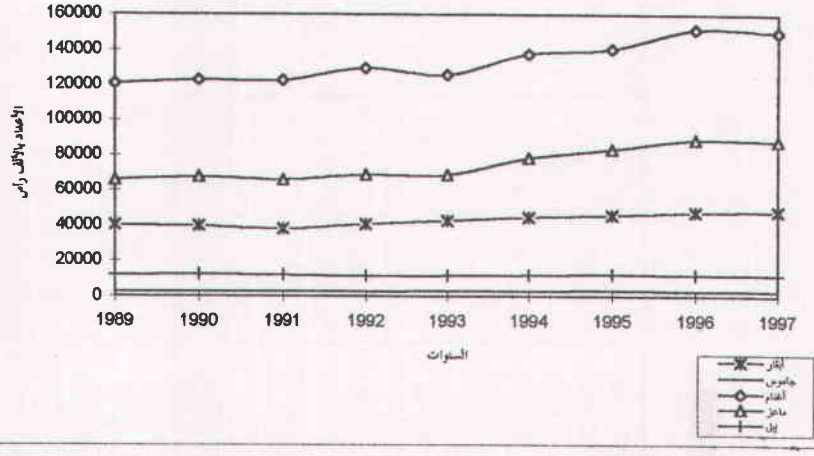

شكل رقم 1-1(ب)

تطور المنتجات الحيوانية بالوطن العربي خلال الفترة(89-1997)

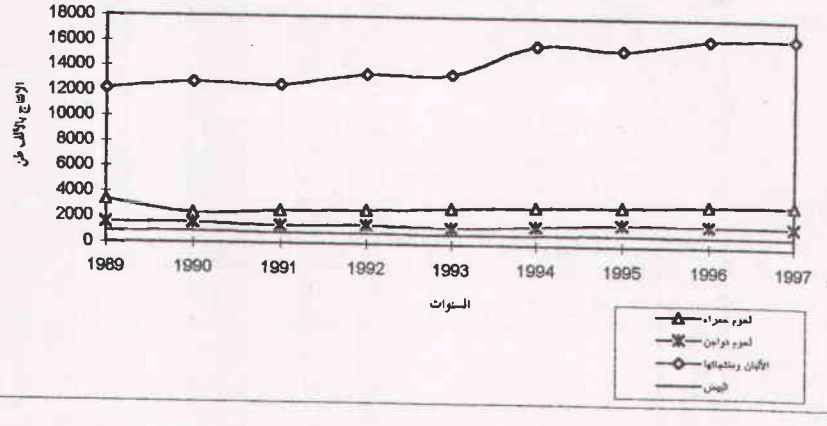

أما الجاموس ، فيتركز بمصر (2.91 مليون رأس) ، بنسبة تشكل 69.4٪ من جملة أعداد الجاموس فى الوطن العربى ، تليها العراق (0.12 مليون رأس) ، وبأعداد قليلة فى كل من سوريا والأردن . وبالنسبة للأغنام يتصدر السودان القائمة بأعداد تقدر بنحو 47.18 مليون رأس ، ثم الجزائر 17.57 مليون رأس ، فالمغرب 16.27 مليون رأس ، ثم سوريا 13.12 مليون رأس ، ونحو 10 مليون رأس فى كل من السعودية وموريتانيا . وتمثل هذه الدول الست مجتمعة ما نسبته 75٪ من مجموع الأغنام فى الوطن العربى .

وبالنسبة للماعز ، فإنه يتركز بالسودان (نحو 43.8 مليون رأس) ، بنسبة تشكل 49.5٪ من جملة الماعز فى الدول العربية ، فالصومال (11.3 مليون رأس) ، والسعودية (5.31 مليون رأس) ، والمغرب (4.57 مليون رأس) ، وموريتانيا (4.53 مليون رأس) وبذلك تبلغ الأهمية النسبية لهذه الدول الخمس معاً حوالى 78.5٪ . وبالنسبة للإبل ، فإن الصومال وحدها يوجد بها نحو6.17 مليون رأس تمثل حوالى 51.5٪ من جملة أعداد الإبل فى الوطن العربى ، يليه السودان (3.04) مليون رأس ، فموريتانيا (1.12) مليون رأس ، وبأعداد أقل فى السعودية (0.61) مليون رأس .

فيما يتعلق بتطور الانتاج من مختلف المنتجات الحيوانية ، فإن بيانات الجدول رقم (1-1) المشار إليه فيما سبق ، تبين أن انتاج اللحوم الحمراء قد تناقص بين عامى 1989، 1990 ، إلا أنه أخذ فى التزايد التدريجى بعد ذلك ، حيث يقدر بنحو 2.4 مليون طن فى عام 1990 ، ارتفع فى عام 1997 إلى نحو 3.37 مليون طن ، ويقدر إنتاج لحوم الدواجن بنحو 1.66 مليون طن فى عام 1997 بزيادة طفيفه عن إنتاجها فى عام 1989 ، والذى يقدر بنحو 1.59 مليون طن . أما إنتاج الألبان ، فقد شهد زيادة كبيرة نسبياً مقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى ، إذ زاد من نحو 12.18 مليون طن فى عام 1989 إلى نحو 16.52 مليون طن عام 1997 . وبالنسبة لبيض المائدة فقد تقلب حجم انتاجه بين الزيادة والانخفاض ، إلا أنه يعكس بصفة عامة ميلاً نحو التناقص ، حيث بلغ حوالى 881.8 ألف طن عام 1989 ، ثم إرتفع إلى حوالى 911.7 ألف طن فى العام التالى . وإنخفض إلى حوالى 809.8 ألف طن عام 1996 ، ويقدر له أن يقل عن ذلك فى عام 1997 .

2-1 واقع وآفاق تنمية قطاع الثروة الحيوانية :

رغم ضخامة أعداد الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية ، إلا أن حجم إنتاجها من الألبان واللحوم لا يكفى لمقابلة الطلب العربى على تلك المنتجات ، حيث أن معدلات إستهلاك الفرد العربى من البروتين الحيوانى ما زالت متدنية ، مقارنة بالمتوسط السائد فى الدول المتقدمة ، مما ألجأ العديد من الدول العربية إلى سد حاجاتها من تلك السلع بالاستيراد من الخارج ، حتى بلغت فاتورة الواردات العربية من اللحوم الحمراء والألبان والبيض والأسماك والحيوانات الحية نحو 3585 مليون دولار ، فى عام 1996، مما يشكل عبئاً حقيقياً على موازين مدفوعات هذه الدول .

هذا ويرجع نقص الإنتاج الحيوانى ، إلى مشاكل فنية وبيئية تتعلق بظروف التربية والإيواء ورعاية الحيوان ، حيث أن الثروة الحيوانية الضخمة التى تتوفر بالمنطقة العربية هى فى الأصل حيوانات غير متخصصة فى إنتاج الألبان أو اللحوم ، كما أنها متباينة فى صفاتها الانتاجية كسلالات محلية غير مصنفة أصلاً ولايجرى تربيتها وفق نظم إنتاجية متطورة تتكامل فيها الرعاية الصحية والتناسلية مع التحسين الوراثى والغذائى ، حتى يتسنى لها الانتاج وفق قدراتها وطاقاتها الممكنة .

هذا وقد أوضحت العديد من دراسات المنظمة فى هذا الجانب أن القطاع الحيوانى العربى يقوم فى معظمه على القطاع الرعوى التقليدى ، حيث يمتلك هذا القطاع نحو 90٪ من هذه الثروة الضخمة ، وحسب طبيعة هذا القطاع وأعرافه الاجتماعية ، فإن كثرة العدد هى الهدف دون مستوى الانتاج أو الانتاجية ، مما يشكل ضغطاً على الموارد الرعوية المتاحة وتحميلها بما يفوق طاقاتها الاستيعابية ، خاصة وأن المراعى التى أضحت أكثر هشاشة وتدهوراً ما زالت تمثل عماد تربية الحيوان لهذا القطاع الكبير ، حيث أن إستخدام الأعلاف المركزة والإضافات العلفية ما زال بعيداً عن الإعتبار لهذه الشريحة.

ونتيجة للترحال المستمر للبدو والرعاة بحثاً عن الكلأ والماء لحيواناتهم ، يفوتهم فى كثير من الأحيان الاستفادة من حملات التطعيم القومية ضد الأمراض الوبائية التى تسيرها جهات الاختصاص بكل قطر ، كما انهم يبعدون عن مراكز تقديم الخدمات الصحية والتناسلية والإرشادية التى تتيحها الدولة .

أما نظم الانتاج الأخرى ، فهى تتباين بين الحديث المكثف ، وشبه المكثف ، والتربية الفردية المختلطة مع النظم الزراعية الأخرى ، وهذه النظم مجتمعة لا تزيد نسبتها العددية الاجمالية عن 10٪ مقارنة بما يمتلكه القطاع الرعوى التقليدى . عليه فإن برامج التطوير القائمة والمستهدفة يجب أن توجه للشريحة الأكبر ، وأن يتم وضع تلك البرامج بالصورة التى تضمن الإستفادة المثلى لهذا القطاع وتمكن من مشاركته الفعالة فى برامج التنمية والتطوير ، مع مراعاة العوامل الثقافية ومستويات الأمية التى تسود قطاع الرعويين وأعرافهم وتقاليدهم الموروثة .

هذا وتتمثل المحاور الرئيسية لتنمية هذا القطاع فيما يلى :

1- حماية وتطوير الموارد العلفية الطبيعية ، وتشمل المراعي الطبيعية التى توفر نحو ثلثى إحتياجات القطيع العربى من العناصر الغذائية الكلية والبروتين المهضوم ، وذلك من خلال تطبيق برامج وخطط مدروسة لاعادة تعمير وتأهيل المراعى المتدهورة . بنثر البذور وإستزراع الشجيرات الرعوية .

2- توفير الخدمات الصحية المتفقه مع حياة التنقل والترحال السائدة فى القطاع الرعوى التقليدى، وذلك ضمن خطة تتضمن برامج تدريبية وإرشادية موجهة للقطاع الرعوى ، مع ربطهم بوحدات خدمية متنقلة .

3- توفير نقاط مياه الشرب على مسارات تنقل الرعاة فى رحلاتهم الموسمية .

4- العمل علي دمج قطاع الرعويين فى نقاط إستقرار محددة ، تتوفر فيها خدمات التعليم والصحة والأراضي الزراعية ، من أجل إقامة مراكز إنتاجية متطورة لخدمة هذا القطاع .

5- ربط قطاع المربين بخطط تحسين النسل القومية وبشروط تشجيعية يتكامل فيها دور الدولة وأجهزة الارشاد والبحوث ، لتكوين قطيع محسن يساعد فى تعظيم الإستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة بالقطر .

3-1 الثروة الحيوانية فى خطط التنمية الزراعية وسياسات الاستثمار والعمل العربى المشترك :

بصفة عامة يمكن القول أن سياسات الدول العربية ، والتى وجهت منذ إطلاله أزمة الغذاء خلال السبعينات الى تحقيق الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الرئيسية ومن بينها

الألبان واللحوم وصولاً إلى الأمن الغذائى العربى ، قد أدت إلى إحداث بعض التطور الملحوظ فى القدرات الانتاجية المحلية ، الزراعية عامة والحيوانية على وجه الخصوص .

فقد حظى قطاع الانتاج الحيوانى خلال فترتى السبعينات والثمانينات بإهتمام كبير، وبخاصة القطاع الحديث المتخصص ، وذلك فى عدد كبير من الدول العربية التى لا تعانى نقصاً فى الموارد المالية، حيث شجعت السياسات فى تلك الدول على التوسع فى إنتاج الأعلاف وحماية وصيانة المراعى الطبيعية وتحسين نسل سلالات الثروة الحيوانية المحلية، وإستيراد الأصول الحيوانية النقية ، خاصة السلالات المتخصصة والمتميزة بأدائها الانتاجى العالي .

ونظراً للطبيعة الخاصة لقطاعات الانتاج الحيوانى الأخرى كقطاع إنتاج الدواجن بإعتباره صناعة تعتمد بالدرجة الأولى على رأس المال ؛ فقد نجحت غالبية الأقطار العربية فى بناء قواعد إنتاجية كبيرة سواء لانتاج اللحوم البيضاء أو البيض . هذا وتشير بيانات الجدول رقم (1-2) ، الذى يعرض تطور نسب الاكتفاء الذاتى من هاتين السلعتين إلى هذا الواقع بصفة عامة . حيث تشير بيانات هذا الجدول إلى تطور نسب الاكتفاء الذاتى فى اللحوم الحمراء والأسماك واللبن السائل ، وإن كان لا يزال هنالك بعض العجز بين إنتاج هذه السلع والاحتياجات الاستهلاكية منها ، عدا الأسماك التى تزيد فيها نسبة الاكتفاء الذاتى عن 100٪ .

وأما فى باقى المنتجات فإن نسب الإكتفاء الذاتى لا تزال دون الاكتفاء الكامل ، خاصة للألبان حيث تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتى منها حوالى 64٪ ، مما يؤكد على أنه لا تزال هنالك حاجة كبيرة ومجالات واسعة لبذل المزيد من الجهود التنموية فى القطاع الحيوانى لمقابلة الطلب المتزايد على منتجاته فى المنطقة العربية ، إذ على الرغم من الجهود التى ظلت تبذلها الدول العربية فى توجيه الاستثمارات لهذا القطاع ، وتزايد الاهتمام بإقامة المزارع المتخصصة فى إنتاج الألبان واللحوم والدجاج ، وبيض المائدة وفروج اللحم فى العديد من الدول ، كما أن بعضها مثل مصر والعراق قد أنشأت صناعة متطورة لتربية أمهات وجدود الدواجن ، إلا أن البون مازال شاسعاً وبخاصة فى القطاع التقليدى للانتاج الحيوانى الذى يمثل ما يقرب من 90٪ من جملة الأعداد الحيوانية للماشية . وأن هناك حاجة إلى مزيد من المشروعات الكبيرة ، التى يستلزم إقامتها تخصيص المزيد من الاستثمارات ، وتشجيع الحكومات فى تأمين البنيات التحتية

جدول رقم (1-2)
نسب الاكتفاء من المنتجات الحيوانية فى
الوطن العربى خلال الفترة 90-1996

(٪)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
اللحوم الحمراء	85.46	85.97	86.83	86.06	86.40	87.55	91.72
اللحوم البيضاء	81.51	77.98	76.98	75.74	76.14	89.77	89.65
الاسماك	104.35	128.35	119.00	112.10	113.12	114.31	106.94
البيض	96.74	96.40	94.84	95.17	95.11	95.20	95.36
اللبن السائل	58.85	59.87	61.65	60.05	64.79	64.37	63.88

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية المجلد (17)، الخرطوم ، 1997 .

والخدمات المساعدة والإئتمانية . هذا ويمكن اجمال أهم مجالات الاستثمار العربى المشترك التي يمكن إقامتها ودعمها في مجال الثروة الحيوانية العربية فيما يلى :

1- مجال تصنيع مستلزمات الانتاج ، خاصة وأن معظمها ، إن لم يكن مجملها ، يستورد من الخارج. إذ بالامكان أن تتكامل الصناعات القطرية ، وأن يتم تبادل هذه المستلزمات بين الدول بدلاً من جلبها من خارج الوطن العربى .

2- إنتاج الأدوية واللقاحات البيطرية ، خاصة لمكافحة الأمراض الوبائية المستوطنة والأمراض الوافدة .

3- المكافحة والوقاية من الأمراض الحيوانية بين الدول المشتركة فى الحدود والتى تتداخل حيواناتها أو تنشط فيها تجارة الحيوانات الحية .

4- تعزيز وتنمية التبادل التجارى البينى العربى في السلع والمنتجات الحيوانية ومستلزمات الانتاج .

5- التنسيق بين الدول العربية فى حقول البحوث التطبيقية فى هذا المجال وتبادل نتائج البحوث ونقل المعرفة .

6- تطوير قواعد البيانات ونظم المعلومات الخاصة بالثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى ، والعمل على التعاون العربى لنشر وتعميم تلك الاحصاءات وانشاء منظومة عربية للمعلومات فى هذا المجال .

4-1 المعوقات الرئيسية لتنمية الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية :

ففى ظل قيام منظمة التجارة الدولية وسياسات تحرير التجارة ، فإنه من المتوقع أن ترتفع أسعار سلع الغذاء نتيجة لوقف الدعم ، عليه يتوجب على الدول العربية إيلاء مزيد من الإهتمام لقطاع الانتاج الحيوانى لضمان حصول المواطن العربى على إحتياجاته ذاتياً من منتجاتها ، دون الحاجة للإستيراد من الخارج فى ظل هذه الظروف .

تعاني معظم البلدان العربية من ضعف الانتاجية للوحدة الحيوانية بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، وذلك كما يتضح من الجدول رقم (1-3) والشكل رقم (1-2 (أ)، (ب) . وبالنظر لبعض الدول العربية ذات الكثافة الحيوانية العالية (السودان ، الصومال، المغرب) يتضح أن وزن الذبيحة من البقر يقدر بحوالي 137 كيلو جرام في السودان وهذا لا يتعدى 45٪ من وزنها في الولايات المتحدة (305 كيلو جرام للرأس) ، وفي

جدول رقم (1-3)

متوسط وزن الذبيحة وانتاج اللبن في الدول العربية

مقارنة ببعض الدول المتقدمة لعام 1996

الوحدة : كيلو جرام للرأس

المتوسط / الدولة	متوسط وزن الذبيحة من الابقار	متوسط وزن الذبيحة من الأغنام	متوسط وزن الذبيحة من الماعز	متوسط إنتاج البقرة من الألبان في العام
الاردن	70	15	24	3000
الامارات	-	18	16	212
البحرين	98	18	19	2564
تونس	182	14	8	1483
الجزائر	160	17	10	946
جيبوتي	110	10	13	350
السعودية	167	18	14	6863
السودان	137	16	13	480
سوريا	110	18	17	2322
الصومال	110	13	13	412
العراق	110	16	12	690
عمان	130		25	420
فلسطين		21		4000
قطر		15	14	1491
الكويت	167	17		2258
لبنان	135	22	18	2604
ليبيا	200	15	15	1214
مصر	130	25	17	677
المغرب	127	15	14	567
موريتانيا	120	15	15	360
اليمن	91	10	10	600
المتوسط للدول العربية	131	16	15	1596
امريكا	305	28		7483
فرنسا	298		7	5494
بريطانيا	308			6630
هولندا	245	25		6581
بولندا	-	31	-	-
استراليا	-	-	25	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الزراعة والأغذية .

شكل رقم 1-2(أ)

متوسط وزن الذبيحة من الأبقار في أهم الدول العربية المنتجة مقارنة ببعض الدول المتقدمة للعام 1996

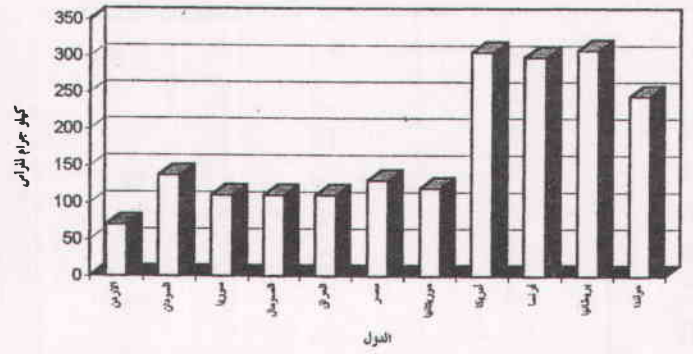

شكل رقم 1-2(ب)

متوسط إنتاج البقرة من الألبان في العام في أهم الدول العربية المنتجة مقارنة ببعض الدول المتقدمة لعام1996

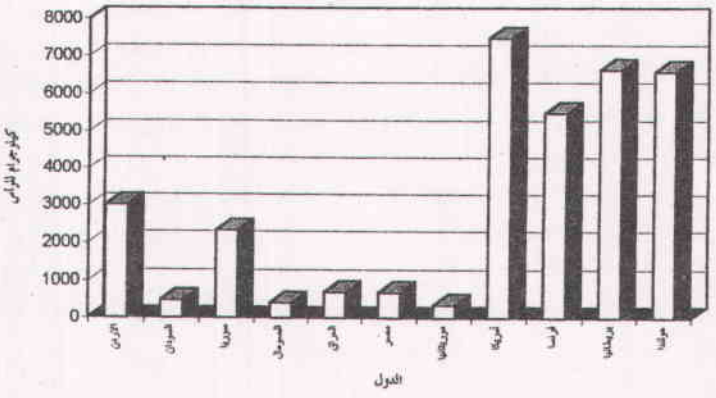

الصومال يقدر وزن الذبيحة بنحو 110 كيلو جرام للرأس أي ما يعادل نحو 36٪ من وزنها في بريطانيا والولايات المتحدة ، وفي المغرب يقدر وزن الذبيحة بحوالي 127 كيلو جرام وهو ما يعادل حوالي 41٪ من وزنها في الولايات المتحدة وبريطانيا .

وبالنسبة للاغنام يقدر متوسط وزن الذبيحة في السودان بحوالي 16 كيلو جرام للرأس وهذا يعادل نحو 57٪ من وزنها فى الولايات المتحدة ، ولا يتعدى متوسط وزن الذبيحة في الصومال 48٪ من وزنها في الولايات المتحدة . وفي المغرب لا تتعدى هذه النسبة 54٪.

وبالنسبة للماعز يقدر متوسط وزن الذبيحة في السودان بحوالي 13 كيلو جرام للرأس كما في الصومال والمغرب تقريباً ، وهذا ما يعادل نحو 50٪ من وزن الذبيحة في استراليا.

وبالنسبة للألبان يقدر متوسط انتاج البقرة في العام فى السودان بنحو 480 كيلو جرام وهذا ما يعادل نحو 6٪ فقط من انتاجية الولايات المتحدة (7483 كيلو جرام للرأس) ونحو 7٪ من انتاجية هولندا . وهذا ينطبق تقريباً على الصومال . كما لا تتعدى انتاجية المغرب 8٪ من انتاجية الولايات المتحدة ونحو 9٪ من انتاجية هولندا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية قد حققت انتاجية عالية من وزن الذبيحة والألبان وذلك بفضل الاستثمار المكثف في هذا القطاع والتخصص والدعم الحكومي وسيادة قطاع الانتاج التجارى الحديث بالمقارنة بالأهمية النسبية للقطاع التقليدى ، إلا أنه على المستوى العربى العام لاتزال الأهمية النسبية للقطاع الحديث لا تتجاوز 10٪ من إجمالى القطاع الانتاجى وبخاصة فى اللحوم الحمراء والألبان .

ومن ناحية أخرى فإن نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية في معظم البلاد العربية لا يتعدى 38٪ من كل ما يستهلكه يومياً من البروتينات ، وفي بعض الدول تقل هذه النسبة عن 20٪ وهى نسب منخفضة بكثير بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وتعكس بعداً آخر من أبعاد المشكلة الغذائية فى الوطن العربى وهى مشكلة نوعية الغذاء ومكوناته بالاضافة إلى مشكلة كمية الغذاء وكفايته ولذا كان لابد من تنمية وتطوير الانتاج الحيواني في الوطن العربي لسد هذه الفجوة الغذائية، خاصة إذا علم أن نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية يصل نحو 65٪ من جملة غذائه البروتيني اليومي . كما يتضح من الجدول رقم (1-4) .

جدول رقم (1–4)
الأهمية النسبية للمنتجات الحيوانية في التغذية في الدول العربية وبعض الدول المتقدمة*

الدولة	السعرات الحرارية			البروتين			الدهون		
	الكلي	من مصادر حيوانية	٪	الكلي	من مصادر حيوانية	٪	الكلي	من مصادر حيوانية	٪
الاردن	2728.00	348.00	12.76	72.80	23.50	32.28	79.20	24.00	30.30
الامارات	3323.00	821.00	24.71	103.80	53.90	51.93	106.60	57.80	54.22
تونس	3167.00	273.00	8.62	82.80	18.20	21.98	91.70	17.40	18.97
الجزائر	2959.00	321.00	10.85	81.70	20.60	25.21	68.80	19.30	28.05
جيبوتي	1886.00	232.00	12.30	39.90	13.80	34.59	42.30	16.20	38.30
السعودية	2395.00	327.00	13.65	63.30	24.00	37.91	70.10	21.60	30.81
السودان	2275.00	464.00	20.40	72.50	26.30	36.28	67.80	31.80	46.90
سوريا	3245.00	344.00	10.60	48.40	17.70	20.97	89.00	26.70	30.00
العراق	2264.00	112.00	4.95	52.70	6.90	13.09	53.10	8.30	15.63
الكويت	2924.00	719.00	24.59	89.10	47.50	53.31	95.70	46.60	48.69
لبنان	3275.00	391.00	11.94	83.40	25.10	31.10	106.00	28.90	27.26
ليبيا	3288.00	340.00	10.34	74.50	21.70	29.13	124.00	22.00	17.74
مصر	3228.00	212.00	6.57	85.10	13.40	15.75	58.50	16.20	27.69
المغرب	3114.00	210.00	6.74	84.30	14.30	16.96	61.10	14.90	24.39
موريتانيا	2578.00	477.00	18.50	76.50	31.80	41.57	66.20	29.40	44.41
اليمن	2129.00	134.00	6.29	57.70	10.30	17.85	41.40	8.50	20.53
الولايات المتحدة	3610.00	1107.00	30.66	112.50	72.80	64.71	142.30	78.90	55.45
المملكة المتحدة	3216.00	1045.00	32.49	90.50	51.10	56.46	139.10	83.20	59.81
هولندا	3343.00	1054.00	31.53	100.80	65.80	65.28	139.00	75.70	54.46

* السعرات الحراية : كالوري للفرد/ اليوم
* البروتين : جرام للفرد/ اليوم
* الدهون : جرام للفرد/ اليوم

وتشير نتائج الدراسات إلى العديد من المعوقات التى حدت من الجهود المبذولة على المستويين القطرى والقومى للارتقاء بإنتاجية الوحدة الحيوانية وزيادة الإنتاج الكلى بوجه عام .

وقد اتضح أن تلك المعوقات تتفاوت من دولة لأخرى تأثراً بدرجة نموها وأوضاعها الاقتصادية العامة وظروفها البيئية والمناخية . ومن بين أهم تلك المعوقات ما يلى :

1-4-1 المعوقات الطبيعية والبيئية :

وهذه تتعلق بظروف المناخ وبيئة تربية الحيوان ، حيث أن المنطقة العربية يغلب عليها المناخ الجاف وشبه الجاف ، وما يحدثه ذلك من الآثار السالبة على المراعي والموارد الطبيعية ، إضافة الى أثر إرتفاع درجات الحرارة على الأداء الإنتاجى للسلالات الحيوانية المستوردة بغرض تحسين النسل ومضاعفة الإنتاج .

كما أن هناك الموجات الوبائية التى تساعد الظروف البيئية السائدة فى المنطقة على سرعة إنتشارها وإكثار الآفات الناقلة لها .

وبالاضافة إلى ما سبق ، يعتبر نقص الغذاء من أهم المحددات وأبرز مشاكل تنمية الثروة الحيوانية فى المنطقة ، فقد أوضحت آخر الدراسات التى أعدتها المنظمة فى هذا المجال[1] ، أن الفجوة فى العناصر الكلية المهضومة (TDN) تصل إلى نحو 35٪ ، كما أن الفجوة فى كمية البروتين المهضوم تقدر بنحو 37٪ . هذا مع الأخذ فى الاعتبار كافة ما تتيحه المراعى والمخلفات المحصولية والأعلاف الخضراء والأعلاف المركزة المستوردة والمنتجة محلياً .

ويرجع نقص الغذاء الى التدهور الذى تمر به الموارد الرعوية نتيجة الرعى الجائر والتعدى عليها بالزراعة ، وتكرار موجات الجفاف وعدم انتظام سقوط الأمطار بين سنة وأخرى . هذا بالاضافة إلى نقص المساحات المروية المخصصة لزراعة الأعلاف الخضراء وإرتفاع أسعار الأعلاف المصنعة وعدم الإستفادة من البقايا والمخلفات المحصولية والصناعية ، والتى يمكن أن تمثل مصدراً هاماً لإنتاج الأعلاف الحيوانية ، إذا أمكن معالجتها كيمائياً أو فيزيائياً أو بيولوجياً وفقاً للأساليب والتقانات الحديثة المعمول بها فى هذا المجال .

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة أساليب وسياسات تطوير الموارد الرعوية فى الوطن العربي ، 1997 .

2-4-1 المعوقات الاقتصادية :

ومن أهم هذه المعوقات ما يلي :

أ- نقص الاستثمارات ، حيث ان ضعف الادخار يحد من الاستثمار بصفة عامة والإستثمار فى مجال تنمية الثروة الحيوانية بصفة خاصة ، كما هو الحال فى السودان والصومال وموريتانيا رغم إمتلاك هذه الدول لقاعدة موردية زراعية جيدة .أما فى الدول الأخرى ذات الدخول المرتفعة كدول الخليج مثلاً فلا تتوفر الموارد الزراعية الملائمة للاستثمار الزراعى .

ب- تباين الأنماط الحيازية للحيوانات ، وهذا يتعلق بتباين حجم الملكيات وتبعثرها، مما يعوق تنظيماتها فى تعاونيات لتسهيل تقديم خدمات الرعاية الصحية والتناسلية والتغذوية .

وبصورة عامة يتصف النمط الحيازى العربى للحيوانات بالخصائص التالية :

* إمتلاك صغار المزارعين البدو والمتنقلين لمعظم الثروة الحيوانية ، مما يعوق توصيل الخدمات اللازمة وإجراء التحسينات الوراثية المطلوبة .
* إفتقار عدد كبير من مربى الماشية لأراضى زراعية يمكن إستغلالها لإنتاج الأعلاف .
* إتباع الأساليب التقليدية فى نظم رعاية وتربية الحيوان .

ج- إنخفاض كفاءة العمالة الزراعية ، حيث تشير الإحصائيات المتاحة الى أن المستفيدين من القطاع الزراعى يمثلون نحو 53٪ من جملة عدد السكان فى الوطن العربى ، إلا أن المساهمة فى العمل الزراعى تقل كثيراً عن ذلك ، خاصة فى مجال الانتاج الحيوانى ، حيث تواجه العديد من الأقطار العربية العديد من المشاكل ، والتى يتمثل أهمها فى :

- نقص العمالة بسبب الهجرة المستمرة من الريف الى المدن .
- صعوبة الحصول على العمال المهرة فى مجال رعاية وتربية الحيوان وفقاً للنظم الحديثة فى الانتاج .
- ضعف الاقبال على العمل فى المجال الزراعى (نباتى وحيوانى) ، لارتفاع

الأجور فى قطاعات العمل الأخرى .

- قلة مراكز التأهيل والتدريب في مجال رعاية وتربية الحيوانات .

د- ضعف طرق وأساليب التسويق ، حيث ان إستجابة المنتجين للتغير فى الأسعار لا تمثل على مستوى الإستهلاك حافزاً لزيادة الانتاج كماً ونوعاً . فالمسالك والقنوات التسويقية التى تمر بها السلعة من حقل الانتاج إلى المستهلك متعددة ومتنوعة وذات كفاءة منخفضة .

1-4-3 المعوقات المؤسسية :

يأتى فى مقدمة هذه المعوقات ، المشاكل التى تواجه مؤسسات البحث العلمى ونقل وتطوير التقانة الحديثة ، وتلك المتعلقة بضعف دور أجهزة الارشاد الزراعى والمؤسسات التمويلية والاقراضية ، حيث تعانى تلك المؤسسات من ضعف مستوى التنسيق وتقديم الخدمة الجيدة التى يتطلبها تطوير قطاع الانتاج الحيوانى فى المنطقة العربية ، وذلك نتيجة لقصور مخصصات التمويل والنقص فى الكوادر المؤهلة للعمل فى تلك المؤسسات ، إضافة الى ضعف الدور التخطيطى المرتبط بسياسات الدولة فى تنمية هذا القطاع .

1-4-4 المعوقات التكنولوجية والفنية :

تتمثل تلك المعوقات فى ضعف القدرة على مواكبة الأنماط التقنية الحديثة والتطورات العلمية التي حصلت عليها دول العالم المتقدم بتوظيفها لنتائج البحث العلمى التطبيقى ، حيث لم تستطع الدول العربية الأخذ بتلك التقانات وتوظيفها وتطويعها علي نطاق واسع وفقاً لظروف البيئة المحلية ، خاصة التقانات المتعلقة بتحسين مدخلات ومستلزمات الانتاج وتقانات تشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية وزراعة ونقل الأجنة وكافة استخدامات الهندسة الوراثية والتقانة الحيوانية .

1-5 المحاور الأساسية لتنمية قطاع الثروة الحيوانية في المنطقة العربية:

فى ظل ظروف تحرير التجارة الزراعية وما يترتب عليها من زيادة فى الأعباء على موازين مدفوعات الدول النامية ، والدول العربية من بينها ، فإن الإهتمام بتنمية وتطوير قطاع إنتاج الغذاء يجب أن يحتل مرتبة أولى فى خطط واستراتيجيات التنمية فى دول المنطقة .

ففى مجال الانتاج الحيوانى ، والذى يعتبر دعامة أساسية للأمن الغذائى ، فإن تنمية وتطوير وحماية القاعدة الموردية لهذا القطاع ، يجب أن تحظى باهتمام كبير ، خاصة مع ضخامة ما يتوفر منها فى المنطقة . ويمكن لجهودها التطويرية أن تنطلق من الواقع الراهن للموارد المتاحة بعد استكمال دراستها وتحديد أطر تنميتها وفقاً لروابط إنتاجية وتنسيق عربى يصب فى وعاء التكامل والعمل المشترك ، وذلك على مستويين :

أ- على المستوى القومى :

- إجراء المسوحات المشتركة للقاعدة الموردية (ثروة حيوانية وموارد علفية) .
- تقويم المتاح من تلك الموارد واستخراج مؤشرات التطوير المستقبلى .
- دعم وتطوير الأنشطة البحثية التطبيقية القائمة على المستوى القطرى ، وتنشيط وتدعيم الجهود التنسيقية بين الأقطار لتأطير التعاون فى مجال تبادل نتائج البحوث والخبرات علي المستوى القومي .
- دعم وتطوير الهيئات والمؤسسات الوطنية المنتجة لمستلزمات الإنتاج فى ظل إطار تكاملى يعمل على تشجيع قيام المشروعات المشتركة ذات السعات الإنتاجية الكبيرة لتغطية إحتياجات المنطقة العربية من المنتجات الحيوانية .
- العمل على مواصلة التدريب والتأهيل داخل وخارج المنطقة العربية ، لمواكبة الثورة التقنية والاستفادة من امكاناتها فى زيادة الانتاج الحيوانى كماً ونوعاً.

ب- على المستوى القطرى :

أما على المستوى القطرى ، فهناك العديد من مجالات التطوير ، تتلخص أهمها فيما يلي :

- دعم وتطوير العمليات والخدمات المتصلة بتحسين نظم التربية والانتاج وصناعة الأعلاف ومستلزمات الانتاج بالقطر .
- زيادة الإستثمارات الحكومية فى هذا القطاع ، خاصة فى مجالات تصنيع المنتجات الحيوانية وتجهيزها ودعم البنية التسويقية بصفة عامة .

- العمل على تقديم التسهيلات الإئتمانية والقروض الميسرة وما يلزم من الامتيازات والحوافز الجاذبة للاستثمار فى هذا القطاع الحيوى الهام .
- استصدار القوانين المشجعة للاستثمار فى قطاع الانتاج الحيوانى وصناعة الأعلاف ومستلزمات الانتاج والعمل على وضعها ضمن أولويات الخطط التنموية القطرية .
- تكثيف النشاط البحثى والدراسات التطبيقية فى مجالات تشخيص الأمراض وعلاجها وصناعة التراكيب العلفية المتوازنة المنخفضة الاثمان .
- العمل على رفع مستويات تأهيل وتدريب الكوادر الفنية العاملة فى القطاع .
- تسهيل إجراءات التبادل التجاري بين الاقطار العربية والتكامل والتنسيق فيما يتعلق بتبادل الخبرات ونتائج البحوث التطبيقية .

الباب الثانى

الوضع الراهن لنظم وأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى

الباب الثاني

الوضع الراهن لنظم وأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي

يعتبر توفير المعلومات والاحصاءات الدقيقة أمراً ضرورياً وعنصراً أساسياً للمخططين وواضعي ومنفذي السياسات وخطط التنمية بكل القطاعات بما في ذلك قطاع الثروة الحيوانية في الوطن العربي . وقد ظل هذا القطاع – رغم أهميته الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي – يفتقر للاحصاءات وقاعدة البيانات الدقيقة التى تمثل الركيزة الأساسية للبرامج والسياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تحقق تطوره ونموه. وعلى الرغم من الاهمية المتزايدة والتطورات الملحوظة لقطاع الانتاج الحيواني في كثير من اقطار الوطن العربي ، إلا أن مناهج ووسائل جمع وتحليل ونشر البيانات الاحصائية الخاصة به لا تزال ضعيفة وتتطلب الكثير من الاهتمام والتطوير .

ويتميز قطاع الثروة الحيوانية في أقطار الوطن العربي بالتباين والتنوع في تركيبته النوعيه ووسائل تربيته ورعايته وأنماط انتاجه . كما أن غالبية الحيوانات فى القطاع التقليدى تعتمد على المراعي الطبيعية والترحال من منطقة لاخرى ، بل أحياناً من قطر لآخر عبر الحدود سعياً للكلأ والماء . كما أن عدم استقرار المربين يجعل من الصعوبة بمكان الاتصال بهم والحصول على بيانات إحصائية دقيقة لهذا القطاع . وهذا ما جعل إحصاءات الثروة الحيوانية أكثر تعقيداً وأقل تطوراً بالنسبة لإحصاءات القطاعات الأخرى. وهذا مما يزيد من أهمية العمل على تطويرها لكل أقطار المنطقة حتى يمكن تنمية هذا القطاع استناداً إلى أسس سليمة ، وبالتالي ضمان زيادة مساهمته في الناتج القومي المحلي وفي الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

2-1 الهيكل المؤسسى والتنظيمي القائم لاحصاءات الثروة الحيوانية :

تختلف كفاءة الاجهزة العاملة في مجال الاحصاءات الحيوانية في الوطن العربي من قطر لآخر ، من حيث الدقة والشمولية نتيجة لاختلاف الامكانيات المتاحة لكل من تلك الأجهزة ، واختلاف مناهج واساليب إدارة البيانات ، هذا بالاضافة الي اختلاف مستوي

كفاءة وكفاية الاطر والكوادر العاملة، خاصة فيما يرتبط باستخدام الأساليب الحديثة ونظم المعلومات التى تعتمد على التقانات المتطورة . ويختلف الهيكل المؤسسي والتنظيمى لأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية فى المنطقة العربية من قطر لآخر ، وذلك حسب أهمية قطاع الثروة الحيوانية ومساهمته في الاقتصاد الوطني . وفيما يلى عرضاً موجزاً لأوضاع الهياكل المؤسسية ذات العلاقة بإحصاءات الثروة الحيوانية فى الدول العربية ، وفق ما ورد فى التقارير القطرية التى توافرت فى هذا الاطار .

2-1-1 الاردن :

يشرف على الاحصاءات الزراعية والحيوانية في الأردن كل من وزارة الزراعة ودائرة الاحصاءات العامة . وفي وزارة الزراعة تشرف على الاحصاءات الزراعية والحيوانية مديرية المعلومات والحاسوب التي تتبع إدارة التخطيط والتطوير .

وتوجد 14 مديرية في الألوية والأقضية ، والتى يوجد بكل منها موظف أو اكثر من المختصين في الاحصاء الزراعي وعددهم 35 موظفاً . ويؤدى موظفو الاحصاء عملهم بالتنسيق مع مديرية المعلومات والحاسوب . كما توجد بدائرة الاحصاءات العامة (المركزية) شعبة لاحصاءات الثروة الحيوانية بالاضافة لأعمال الأحصاء الأخرى المختلفة.

2-1-2 الامارات العربية المتحدة :

توجد وحدة خاصة بالاحصاءات تابعة لمكتب التخطيط بوزارة الزراعة والثروة السمكية . وتختص هذه الوحدة بجمع وتصنيف كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بانشطة الوزارة المختلفة وكذلك إعداد النماذج الإحصائية وإصدار النشرات الاحصائية السنوية والقيام بالدراسات والبحوث الاحصائية . ويبدو والأمر كذلك أن احصاءات الثروة الحيوانية تندرج ضمناً فى أنشطة وحدة الاحصاءات الزراعية العامة .

2-1-3 تونس :

تعتبرمصالح الاحصاء الزراعي التابعة للادارة العامة للتخطيط بوزارة الفلاحة فى تونس الجهاز الحكومي الرئيسي المسؤول عن نظم وأجهزة الاحصاء العام وادارة البيانات الزراعية بما فيها الاحصاءات الحيوانية . وتتعامل مصالح الاحصاء الزراعي مع مصالح أخرى قطاعية متخصصة ومسؤولة عن جمع وتحليل ونشر بعض المعلومات المكملة لما

تنتجه مصالح الاحصاء ، وتشمل هذه المصالح ما يلى :

- الادارة العامة للانتاج الحيواني والنباتي ، وهي التي تمثل الجهة الرسمية المسؤولة عن جمع ونشر البيانات الدورية لسير المواسم الفلاحية ، بما في ذلك الثروة الحيوانية .
- الادارة العامة للصيد البحري والتربية المائية ، وهذه تمثل الهيكل الرسمي المسؤول عن جمع ونشر تقديرات الانتاج السمكي ومسح بيانات إنتاج أسطول الصيد البحري .
- المجمع المهنى المشترك للدواجن ، وهي الجهة المسؤولة عن جمع ونشر البيانات الخاصة بقطاع الدواجن .
- المجمع المهني المشترك للحوم الحمراء ، وهذا يقوم بنشر كل المعلومات الخاصة بالقطاع من بحوث ودراسات وغيرها .
- المجمع المهني للحليب ، وهو المسؤول عن نشر المعلومات التي تتعلق بالحليب من بحوث ودراسات وغيرها .
- ديوان تربية الماشية وتوفير المراعى ، وهو المسؤول عن التأطير والاحاطة بمربي الماشية بكل أنواعها .

2-1-4 الجزائر :

تقوم مديرية الاحصاءات الزراعية بجمع المعلومات الاحصائية عن القطاع الزراعي من المصالح الزراعية الموجودة بالاقاليم والهيئات الزراعية الموجودة على مستوى الدوائر المركزية . وتعنى هذه المديرية أيضاً بجمع البيانات الخاصة بالثروة الحيوانية من مديريات المصالح الفلاحية بالولايات . وتعتبر البلدية هي الوحدة الاساسية التي تجمع منها المصالح الفلاحية معلوماتها الاحصائية ، حيث ترسل المعلومات منها الى الولاية ، وبعد إجراء بعض المعالجات عليها ترسل المعلومات الاحصائية للمديرية المركزية .

2-1-5 السعودية :

توجد بوازة الزراعة والمياه شعبة للاحصاء تتبع إدارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء بالوزارة . وتقوم هذه الشعبة بجمع البيانات الاحصائية الزراعية المختلفة ،

سواء منها الخاصة بالانتاج النباتى أو الانتاج غير النباتى ومنه الانتاج الحيوانى واحصاءات الثروة الحيوانية .

6-1-2 سوريا :

يتكون الهيكل المؤسسي والتنظيمي القائم على شؤون الاحصاء علي مستوي الدولة من المكتب المركزي للاحصاء ، والذى يتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء . ويتولى هذا المكتب القيام بنظام إحصائي شامل موحد بالبلاد . كما يقوم بالتوجيه الإحصائي وإعداد نظام متكامل من الاحصاءات عن كافة جوانب التطورالاقتصادي والاجتماعي بالبلاد وما يكلفه به مجلس الوزراء . هذا ويتبع للمكتب المركزي 13 مديرية مركزية وكذلك 13 مديرية إحصاء .

وتقوم مديرية الاحصاء والتخطيط ، فى وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بجمع وتبويب وتحليل البيانات والمعلومات الاحصائية الزراعية واعداد ونشر المجموعات الاحصائية ، ووضع المؤشرات وإعداد وتنفيذ البحوث الاحصائية لتقديرات الانتاج النباتي والثروة الحيوانية . كما تساهم المديرية في الإعداد والتنفيذ للتعداد الزراعي مع المكتب المركزي . هذا وتوجد مصلحة إحصاء وتخطيط في كل مديرية زراعة في المحافظات والتي تتكون من دوائر الإحصاءات الجارية والأساسية والتخطيط . وترسل هذه البيانات والمعلومات لمديرية الإحصاء والتخطيط والتى تعتمد عليها فى إحصاءاتها .

وبالإضافة لذلك تقوم مكاتب الاحصاء التابعة لاتحاد الفلاحين في المحافظات بجمع وتوثيق إحصاءات القطاع الزراعى التعاوني والسجلات الإحصائية للقرى . كما تشرف هذه المكاتب على الفنيين الذين يجمعون الإحصاءات عن قطاع الثروة الحيوانية التعاوني . ويعد توثيق احصاءات القطاع التعاوني من مسؤولية العناصر الفنية على مستوى المحافظات ، حيث يتم جمعها وإرسالها للاتحاد العام للفلاحين للتوبيب والتوثيق على مستوى القطاع الفلاحي التعاوني .

7-1-2 العراق :

تَشكل الجهاز المركزي للاحصاء بالعراق فى عام 1970 مع استحداث دوائر احصائية في الوزارات والمؤسسات عامة . وتتمثل مهام هذا الجهاز أساساً في تجميع وحصر المعلومات والبيانات الاحصائية عن النشاطات الاجتماعية والاقتصادية في القطر.

ويقوم الجهاز المركزي للاحصاء بإجراء التعداد الزراعي بصورة دورية كل خمس سنوات حسب الظروف الزراعية ، إضافة إلى قيامه بإجراء الإحصاءات الزراعية الدورية مع توفير الإحصاءات المتعلقة باعداد الثروة الحيوانية خلال اجراء المسوح الشاملة .

ويشارك الجهاز المركزي في إعداد الإحصاءات الزراعية كل من الدوائر والهيئات التالية :

- **الدائرة الزراعية في هيئة التخطيط:** وتعد الدراسات الخاصة بنشاطات القطاع الزراعي استناداً إلي البيانات والمعلومات التي يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء .
- **دائرة التخطيط والمتابعة بوزارة التخطيط:** وتقوم باصدار بيانات زراعية تشمل القطاع النباتي والثروة الحيوانية من حيث الأعداد والمنتجات والخدمات المقدمة لها .
- **الهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية:** وتصدر هذه الهيئة تقارير عن أعداد الثروة الحيوانية وتوزيعها وتصنيفها حسب العمر والجنس وكذلك الخدمات المقدمة لها .
- **الهيئة العامة للبيطرة:** وتقوم بإعداد مسوحات للثروة الحيوانية فيما يتعلق بالحالة الصحية للحيوانات الرئيسية والامراض الوبائية والأدوية واللقاحات التي تقدم لها .

2-1-8 فلسطين :

تم انشاء دائرة الاحصاء الفلسطينية المركزية عام 1993 وتقسم هذه الدائرة إلى :

- المديرية العامة للإحصاءات السكانية والاجتماعية .
- المديرية العامة للمسوحات والعمل الميداني .
- المديرية العامه للحاسوب ونظم المعلومات .
- المديرية العامة للاحصاءات الجغرافية .

بالاضافة للمديرية العامة للشؤون المالية والإدارية .

وتضم المديرية العامة للاحصاءات ثمان دوائر إحداها دائرة الاحصاءات

الزراعية، والتي بدورها تتكون من عدة أقسام بما فيها قسم إحصاءات الثروة الحيوانية .

وهناك أيضاً دائرة الاحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والتي تتبع المديرية العامة للتخطيط والتطوير والسياسات ، وتتكون هذه الدائرة من ثلاثة أقسام هي قسم المسوحات الاحصائية، قسم التعداد الزراعي وقسم نظم المعلومات والكمبيوتر .

وهنالك تعاون بين دائرة الاحصاء المركزية ووزارة الزراعة في مجال تجميع الاحصاءات الزراعية ، حيث يتم تزويد الدائرة بالبيانات التي تجمعها وزارة الزراعة ومن ثم تقوم الدائرة بمعالجتها حتي يتم إصدار النشرات . وهنالك لجنة مشتركة مكونة من دائرة الاحصاء المركزي ودائرة الاحصاء بوزارة الزراعة للتنسيق . وتقوم دائرة الاحصاء الزراعية بوزارة الزراعة بجمع الاحصاءات الزراعية عامة واحصاءات الثروة الحيوانية بصفة خاصة من دوائر الزراعة فى المناطق والمحافظات بواسطة المرشدين الزراعيين .

2-1-9 الكويت :

هناك جهتان مسؤولتان عن إعداد الاحصاءات الزراعية النباتية وهما وزارة التخطيط، والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية . وتعتبر الادارة المركزية للاحصاء التابعة لوزارة التخطيط المرجع الاحصائي الرسمي الوحيد بالدولة .

والهيئة العامة لشؤون الزراعة تعتبر جهة بحثية ويقع ضمن مهامها أيضاً نشر البيانات والإحصاءات الزراعية والغذائية فقط ، وذلك بعمل مسوحات للمناطق الخاصة بالانتاج الزراعي والحيواني وقطاع الأسماك . وتصب كل هذه البيانات في إدارة الاقتصاد والاحصاء الزراعي بهذه الهيئة .

2-1-10 لبنان :

تتولى مديرية الدراسات والتنسيق بوزارة الزراعة في لبنان جميع شؤون الاحصاء والدراسات الاقتصادية في الحقلين النباتي والحيواني . و تتألف مصلحة الاحصاء والدراسات الاقتصادية من دائرتين هما دائرة الاحصاء والتحليل ، ودائرة الدراسات الاقتصادية . تتولى دائرة الاحصاء والتحليل جمع الاحصاءات النباتية والحيوانية وتبويبها وتحضير برامج عمل الاحصائيين في المراكز الزراعية ، كما تقوم بتحليل نتائج الاحصاءات وإعداد الدراسات التحليلية الاقتصادية على ضوئها واستخلاص النتائج ونشرها .

2-1-11 مصر :

تقع مسؤولية إحصاءات الثروة الحيوانية فى مصر أساساً على الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي التابعة لقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة .

وتختص الإدارة العامة لاحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية والنحل والحرير التابعة للادارة المركزية للاقتصاد الزراعي ، بجمع وتبويب ومراجعة وتصحيح وتدقيق وإصدار ونشر البيانات الاحصائية المختصة بهذه الانشطة على مستوى الجمهورية ومستوى المراكز والمحافظات . وتقوم هذه الإدارة فى السنوات الأخيرة بإصدار نشرة إحصائية مستقلة خاصة بإحصاءات الإنتاج الحيوانى .

وتضم هذه الادارة ثلاث ادارات فرعية هى :

- إدارة احصاءات الثروة الحيوانية .
- إدارة احصاءات الثروة الداجنية .
- إدارة احصاءات الثروة السمكية .

وهنالك أيضاً الإدارة العامة للأمن الغذائي التي تختص بجمع وتبويب البيانات الاحصائية عن مشروعات الأمن الغذائي ، والتى من بينها مشروعات الانتاج الحيواني .

وهنالك أيضاً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء التابع لرئاسة الجمهورية والذي يوفر البيانات لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والإجتماعي على المستوى الوطني وعرضها في صورة تساعد في تقدير الدخل القومي ، ومنها احصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية والتي يتحصل عليها من إدارة احصاءات الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة .

2-1-12 المغرب :

يتولى إنجاز الاحصاءات الزراعية بصفة عامة واحصاءات الثروة الحيوانية بصفة خاصة قسم الاحصاءات والمعلومات بمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية التابعة لوزارة الفلاحة والتجهيز والبيئة فى المغرب . ويشمل قسم الاحصاءات والمعلومات ثلاث مصالح على الصعيد المركزي وهي :

- مصلحة أخذ العينات .
- مصلحة الاحصاءات الزراعية .
- مصلحة المعلومات .

وبالاضافة الى هذه المصالح يوجد بهذا القسم مركز للاستشعار عن البُعد . وترتبط بهذه المصالح المركزية 36 مصلحة جهوية تحت النفوذ الاداري للمديريات الاقليمية للفلاحة .

وتقوم المصالح المركزية بالإعداد الفني والمالي والإدارى للاحصاءات الجارية والعامة ، كما تقوم بتدريب الفنيين وتشرف علي الانجاز الميداني وتحليل البيانات واعداد التقارير ونشرها .

أما المصالح الجهوية ، فتقوم بإنجاز العمل الميداني وتسيير الأمور الخاصة بالعمل الاحصائي على المستوى الجهوي .

13-1-2 موريتانيا :

يعتبر المكتب الوطني للاحصاء (الجهاز المركزي ، ومصلحة الاحصاءات الزراعية التابعة لمديرية المصادر الزراعية – الرعوية) ، المصدران الأساسيان لتوفير البيانات والمعلومات عن الثروة الحيوانية التي يتم جمعها من مصادرها المختلفة .

وقد تم انشاء المكتب الوطني للاحصاء عام 1995 ، كما تم في عام 1997 انشاء الهيئات الاخرى الداعمة للمكتب ، وأصبحت هياكل تنظيم الاحصاء الوطني في موريتانيا على النحو التالي :

- اللجنة الوزارية للاحصاء ، وتعد السياسات الاحصائية وتحدد الأوليات .
- المكتب الوطني للاحصاء ، يتولى تنفيذ الاولويات الاحصائية الوطنية ويتكفل بجمع ومعالجة ونشر المعطيات واعداد الدراسات .
- اللجنة الفنية الاستشارية ، وتنسق جميع الانشطة الاحصائية وتشرف عليها .
- اللجان الفرعية ، وتهتم بترقية وتنسيق العمل الاحصائي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

ويقع على المكتب الوطني للاحصاء تنفيذ الأولويات الاحصائية المحددة من قبل اللجنة الوزارية للاحصاء ، وتساعده في ذلك اللجنة الفنية الاستشارية واللجان القطاعية ، هذا إلى جانب ديوان المدير العام . ويضم المكتب الوطني للاحصاء خمس مديريات مركزية وثلاث مصالح جهوية تهتم بالقطاعات الآتية :

- قطاع الشؤون الادارية .
- قطاع التنسيق الاحصائي .
- قطاع العمليات والمعلومات .
- قطاع الاحصاءات الاقتصادية والمحاسبة الوطنية .
- قطاع التعدادات الديموغرافية .

ويتضح من ذلك أنه لاتوجد إدارة احصاء للانتاج الحيواني قائمة بذاتها .

2-1-14 **اليمن :**

يعتبر الجهاز المركزي للاحصاء الجهة الرئيسية للاحصاءات في اليمن ويضم أربعة قطاعات:

- قطاع التجميع والتجهيز .
- قطاع بنك المعلومات .
- قطاع التحليل والنشر .
- قطاع الشؤون المالية والإدارية .

وللجهاز المركزي فرع في عدن ، كما أن هناك الادارة العامة للاحصاء والتوثيق الزراعي ، والتى تتولى المهام والاختصاصات التالية :

- وضع نظام متكامل للمعلومات والاحصاءات الزراعية بالتنسيق مع جهات الاختصاص .
- اجراء الدراسات والبحوث الاحصائية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات وترقيتها .

- جمع وتبويب البيانات عن أنشطة المؤسسات والهيئات والمشاريع الزراعية .
- العمل على تعزيز دور المركز الوطني للتوثيق الزراعي .

وتتكون الادارة العامة للاحصاء والتوثيق من :

- إدارة الاحصاء الزراعي .
- مركز توثيق المعلومات الزراعية .
- ادارة التحليل والنشر.
- ادارة الخدمات والأعمال الميدانية .

2-2 المنهجية المتبعة في تقديرات اعداد الثروة الحيوانية :

تختلف المنهجية المتبعة في تقديرات أعداد الثروة الحيوانية من بلد عربي لآخر حسب الغرض والامكانات المتاحة ، وتوافر المؤسسات والكوادر المتخصصة والوعي الإحصائي لدى المربين .

ففى الأردن يقوم الجهاز الميداني التابع لوزارة الزراعة بعمل التقديرات الميدانية في المحافظات لأنواع الثروة الحيوانية معتمداً على ما يتوفر لديه من سجلات ومعلومات عن حائزي الحيوانات بأنواعها وعلى أرقام وبيانات حملات التطعيم والخدمات العلاجية وعقود تبادل الملكية . بالاضافة للجولات الارشادية التي يقوم بها موظفو الانتاج الحيواني ، أما المنتجات الحيوانية فيتم تقديرها مكتبياً إعتماداً على اعداد الثروة الحيوانية .

وأما فى الامارات فتستخدم النماذج المعدة بالنسبة للحيوانات المعالجة والمحصنة، ضد الأمراض الوبائية حسب نوع الحيوان أو اللقاح ، اضافة للعمليات الجراحية في العيادات . وكذلك النماذج الخاصة بالحجر الصحي البيطري بالنسبة للحيوانات الحية والمذبوحة . وترسل النماذج المستوفاه إلى وحدة الاحصاء وتعد في شكل تقارير شهرية تجمع في تقرير سنوي . وأما البيانات الخاصة بمزارع انتاج الالبان والدواجن ، فيتم جمعها من مصادرها الأصلية كل عام وتضمن في النشرة الاحصائية السنوية .

وفي الجزائر ، يتم جمع البيانات عن الثروة الحيوانية استناداً إلى تقديرات الفنيين . ولما كانت هذه البيانات تعتمد إعتماداً كلياً على التقديرات الشخصية ، فإن ذلك يقلل من درجة دقتها وكفاءتها .

ويتم اللجوء فى تونس للخرائط الطبوغرافية لإعداد الاطار العام للاستقصاءات عن طريق العينة الجغرافية من كل ولاية . ثم تقسم الى طبقات مختلفة حسب استعمال الارض، ويتم اختيار عينة من كل طبقة ، ويكون حجم العينه متناسباً مع حجم الطبقة ، وبعد سحب العينة يكلف العدادون في مستوى كل ولاية بعملية المعاينة الميدانية حيث يتم حصر الحائزين ومقابلتهم لاستيفاء بيانات الاستمارة المعدة لهذا الغرض .

وخلال الموسم 1994-1995 تم انجاز استقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية اعتماداً على تعداد السكان لعام 1994 . وقد مكن هذا الاستقصاء من تكوين بنك يحتوى على ما لا يقل عن 18 مليون معلومة. وقد كانت الثروة الحيوانية ضمن هذا الاستقصاء . كما قامت مصالح الاحصاء الزراعي باستقصاءات حول قطاع الدواجن مما مكن من جمع المعلومات المرتبطة بهذا القطاع . كما أن هنالك استقصاءات إدارية حول تقديرات الانتاج والتجارة الخارجية تعتمد على :

- المراسلات الشهرية بالنسبة للمذبوحات بالمسالخ البلدية .
- مراسلات الجهات ذات الصلة بالاستيراد والتصدير .
- المراسلات اليومية بالنسبة للسوق .

وفي السعودية ، تجمع البيانات الاحصائية بواسطة ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء سنوياً وفق مجموعة متنوعة من الأساليب الاحصائية ، وعلى النحو التالى :

- أسلوب التعداد الشامل ، والذى يتم كل حوالى عشر سنوات ، وقد تم إجراء آخر تعداد شامل في عام 1982 وسوف يتم إجراء التعداد القادم عام 1999 .
- أسلوب العينة في المزارع والحيازات التقليدية موزعة على 25 مديرية زراعية ويستعمل أسلوب المعاينة المتعددة المراحل على عينات من القرى بالاحتمال المتناسب مع أحجامها .

- أسلوب الحصر الشامل ، ويعمل به في مشروعات الانتاج الحيواني (المشاريع المتخصصة) ، حيث تملأ الاستمارات المعدة بالبريد أو المقابلات الشخصية ، تراجع البيانات التى جمعت وتضاف إلى بيانات المزارع التقليدية وتنشر بواسطة وزارة الزراعة والمياه .

وأما فى سوريا ، يتم جمع البيانات الاحصائية عن طريق عدة أساليب تتحدد فيما يلى :

- **سجل القرية :** حيث توجد لجنة مكونة من رئيس الجمعية الفلاحية ومختار القرية أو لجنة احصائية ذات خبرة ، ويقومون بأربع جولات ميدانية لجمع المعلومات الاحصائية على مستوى القرية بما فيها احصاءات الثروة الحيوانية من واقع السجلات القروية للمربيين .

- **الحصر المكتبي:** ومن خلاله يتم حصر اللقاحات وكمية الأعلاف المستخدمة وتحصر المنشآت الانتاجية وطاقاتها ومنتجاتها من واقع الرخص المصدقة أو زيارة هذه المنشآت .

- **التقدير الشخصي:** حيث يتم جمع البيانات بواسطة موظف مكلف أثناء تجواله بالمناطق ويتم تقديرها على ضوء معلومات الأعوام السابقة .

- **العنية العشوائية والتعداد:** فى عام 1993 تم حصر أعداد الثروة الحيوانية عن طريق العينة العشوائية . كما ضمنت احصاءاتها في التعداد العام في سنة 1994.

وفي العراق ، تم آخر مسح للثروة الحيوانية عام 1986 وبعدها أعدت دائرة الاحصاء جداول لجمع البيانات الإحصائية حول الثروة الحيوانية تناسب كل منطقة ، وذلك كما يلي :

- **المنطقة الريفية ،والتى تشمل المناطق خارج حدود أمانة بغداد والبلديات:** بالنسبة لهذه المنطقة فقد تم إعداد جداول لجمع البيانات لأعداد الثروة الحيوانية وأنواعها عن طريق العينة العشوائية . حيث يستعمل أسلوب العينة ذات المرحلتين ، إذ يتم في المرحلة الاولى إختيار 10٪ من جملة عدد القرى بإحتمال

يتناسب مع عدد الحائزين داخل كل قرية ، وفى المرحلة الثانية ينتخب عدد من الحائزين بطريقة عشوائية بسيطة بنسبة 40٪ من حائزى كل قرية من القرى المختارة في المرحلة الاولى .

- **المنطقة الحضرية:** وتشمل منطقة بغداد والبلديات وفيها تجمع البيانات الخاصة بالثروة الحيوانية بأسلوب العينات .
- **المنطقة الصحراوية:** وهذه تعتمد علي الآبار ، وتجمع معلومات الثروة الحيوانية فيها بواسطة الفرق الميدانية وعن طريق الحصر الشامل سواء لمواقع الآبار أو تشغيلها و تعداد الحيوانات بها .

ويجري الاهتمام فى الحصول على البيانات من تجمعات مربي الماشية والمسمنون وكبار الحائزين للثروة الحيوانية وتجار الحيوانات ومؤسسات القطاع الاشتراكي والتجمعات السكنية .

وفي فلسطين ، تجمع البيانات الخاصة بقطاع الثروة الحيوانية على مستوى القرية أو التجمعات السكنية وليس على مستوى الحيازة . وتشمل البيانات التى يتم جمعها سنوياً أعداد الحيوانات ، وانتاجها، وقيمة الانتاج من الأبقار والأغنام والماعز والدجاج . كما تجمع على مستوى المحافظة بيانات حسابات التكاليف ، الأسعار السنوية ومدخلات الانتاج وذلك بشكل غير منتظم .

وفى الوضع الراهن لا تزال البيانات غير كافية ومبعثرة ، غير شاملة وغير تراكمية وتفتقر الى التجانس كما تقل درجة دقتها نظراً لاستخدام التقديرات الشخصية والسجلات الرسمية القديمة .

وفي الكويت ، تقوم وزارة التخطيط بالاعتماد علي نموذج الاستمارة الاحصائية التي يتم تعبئتها مرة واحدة في كل دورة زراعية ، حيث يتم حصر الموجود من الحيوانات في الحيازات فقط وقت الزياره بغض النظر عن الموجود خارجها سواء للرعى خارج الحيازة أو فى العيادات البيطرية . أما الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية فلديها مراكز دائمة بمناطق الانتاج الحيواني الخاصة بإنتاج الألبان وتربية الدواجن ، والتى تقوم بتجميع البيانات منها مباشرة .

ويتم استيفاء البيانات عن طريق الاحصاء الميداني للحيازات الزراعية خلال ثلاث دورات زراعية في الموسم . والاستمارة المخصصة لهذا الغرض تغطى أهم المؤشرات لقطاع الثروة الحيوانية حيث يتم حصر أعداد الثروة الحيوانية وكمية منتجاتها وأسعارها. كما يتم حصر مستلزمات الإنتاج والعمالة .

وفي لبنان ، يتم الاتصال بمختار القرية ، وفي حالة عدم وجوده يتم الاتصال بالسلطات المحلية بالقرية للحصول على أسماء المربين بالقرية ، وتتصل الفرق الاحصائية، بهم مباشرة بالاضافة لاتصالها بالمؤسسات التي لها علاقة بالانتاج الحيواني لاستقصاء البيانات المطلوبة .

وفي مصر ، يتم جمع احصاءات الانتاج الحيوانى ، خاصة اعداد الثروة الحيوانية وأنواعها وتوزيعها وفصائلها وأسعارها وأمراضها وأسعار الاعلاف وأمراضها وخلافه من عدة مصارد وهي :

- المناطق الاحصائية في المحافظات التابعة لقطاع الشؤون الاقتصادية .
- قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة.
- هيئة تنمية الثروة السمكية .
- الهيئة العامة للخدمات البيطرية والحجر البيطري .
- الادارة العامة للمجازر.
- الادارة العامة للمخلفات البيطرية .
- مركز البحوث الزراعية .
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.
- الادارة العامة لشؤون البلديات .
- وزارة التموين والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- شركات قطاع الأعمال المشتغلة بالزراعة .
- الشركة القابضة للصناعات الغذائية .
- وزارة الصناعة وغرفة اتحاد الصناعات الغذائية المصرية .

هذا ويتم العمل الإحصائى ، عن طريق الادارات الزراعية على مستوي مراكز المحافظات كل حسب اختصاصه . ويعتبر التقسيم الاداري هو الاساس ، إذ تعتبر الوحدة الاحصائية هي الناحية ، وتقسم الناحية الى قرى والقرى الى عزب والعزب الى مربعات سكنية. ويعد كشف بالمنازل حيث تملأ الاستمارات الخاصة بإحصاء الثروة الحيوانية بواسطة مشرف من ادارة الانتاج الحيواني بالتعاون مع الاجهزة الاخرى .

وتنتهي الاحصاءات الى الادارة العامة لاحصاءات الثروة الحيوانية ، حيث تعالج وتنشر لاحقاً . هذا وقد تضمن التعداد الزراعي السادس 1990/1989 البيانات والاحصاءات عن الثروة الحيوانية .

وفي المغرب ، تعتمد الاحصاءات الزراعية والحيوانية بشكل أساسي على استخدام اطار الوحدات المساحية على الصور الجوية المكبرة 1/5000 ، إلا أنها لم تعط نتائج مرضية بالنسبة لاحصاءات الثروة الحيوانية بشكل عام ، مما استوجب استعمال اطار تكميلي مكون من قائمة مربي الماشية ، كما تؤخذ التجمعات السكنية بعين الاعتبار . ولذا فإن الاطار المعتمد يظهر وكأنه يمزج بين قائمة مربي الماشية والوحدات المساحية.

وبالنسبة لاحصاءات الثروة الحيوانية ، تعتمد طريقة الوحدة المفتوحة والتي تعتمد على وضع قائمة تجمع مربى الماشية القاطنين داخل حدود الوحدة المساحية المختارة ، وتجمع إحصاءات أعداد المواشي التي يربونها أينما وجدت داخل أو خارج الوحدة المساحية وتتم عملية الاحصاء كل ستة شهور ، وتغطى الاستمارة مختلف أنواع المواشي، وإنتاجها من الحليب والصوف ، إضافة إلى حصر كمية الأعلاف ، والتغيرات التي طرأت منذ الاحصاء الاخير (قبل ستة شهور) . وهناك إحصاء سنوي لعدد الكباش التي تذبح في عيد الاضحى .

وفي موريتانيا، تقع على عاتق المكتب الوطني للاحصاء مسؤولية إعداد منهجية جمع البيانات عن طريق التعدادات الشاملة أو المسوحات بالعينة أو استغلال الوثائق الادارية التي ينتجها القطاعان العام والخاص . وقد تم قيام المكتب بعدة مسوحات قطاعية من بينها المسح الزراعي بالعينة.

وفي اليمن ، يتم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية ذات المرحلتين ، والوحدة الاحصائية التى يعتمد عليها هى القرى والعزل ، حيث يتم حصر العزل والقرى وسكانها وترتب جغرافياً حسب تجاورها ، ثم يتم تكوين وحدات إصطناعية متقاربة ،

بحيث تضم الوحدة في المتوسط (80-120) أسرة ، وقد تكون من قرية واحدة أو أكثر . ومن هنا يتم إنشاء إطار الحائزين في الوحدة . ويصنف الحائزون الى حيازات كبيرة ومتوسطة وصغيرة. ثم كمرحلة ثانية يتم عشوائياً اختيار 20٪ من الحائزين حسب نوعهم وتجمع منهم البيانات . فيما يتعلق ببيانات الثروة الحيوانية فإنها تجمع ميدانياً فى استمارات من نفس المزارعين المختارين بمساعدة شيخ العزلة وعاقل القرية . كما يقوم العادون بزيارات خاصة لبنك التسليف الزراعي والقائمين على الارشاد ، حيث تتم عملية تقديرية عن حجم الزيادة والنقصان بنسبة مئوية. ويتم التعامل معها في الادارة من واقع العمل الميداني ، وتنشر في الكتاب السنوي للاحصاء . هذا بخلاف البيانات التي تسفر عنها التعدادات الزراعية التى أجريت في عامى 1985 وعام 1988 . كما يجرى الاعداد لانجاز تعداد زراعى فى الوقت الحاضر.

ويتضح مما أوردته التقارير القطرية اختلاف وتباين الأسس والقواعد والوحدات التي يتم اختيارها ، والأطر المستخدمة لجمع البيانات من قطر لآخر . فالبعض يعتمد على القرية كوحدة والبعض يرتكز على الحيازات الزراعية وآخرون يعتمدون على السجلات الرسمية . كما إتضح أيضاً ان بعض الدول لها خبرات واسعة في هذا المجال بالاضافة لخبراتها في كيفية اختيار العينات والتعدادات ، ويدعو ذلك إلى العمل على الاستفادة من هذه الخبرات وعلى التنسيق بين الدول في هذا المجال ، خاصة فيما يتعلق بالعمل على توحيد المصطلحات للعمليات الاحصائية ما أمكن ذلك .

3-2 الامكانات المادية والتجهيزات المتاحة :

فى هذا العصر الذى يعرف بعصر التكنولوجيا المتقدمة وأجهزة الحاسوب المتطورة، والتي قد ساعدت كثيراً في التطور العلمي وثورة المعلومات التي يشهدها العالم اليوم ، فإنه يتعذر احراز أي تطور ملموس في عمليات الاحصاء ، بما فى ذلك احصاءات الثروة الحيوانية ، دون الاستفادة القصوى من أجهزة الحاسوب والاجهزة الاخرى الحديثة مع توفير الامكانات المادية والعنصر البشرى المقتدر . وتختلف في الوطن العربي الامكانات المادية والتجهيزات المتاحة للاحصاءات الحيوانية من بلد لآخر حسب ظروفه وحسب أهمية هذا القطاع . وقد أوضحت التقارير القطرية الموقف الراهن لأهم عناصر الامكانات والتجهيزات المتاحة للأجهزة الاحصائية الزراعية عامة ، والتى يدخل في إطارها العناصر والوحدات العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية .

ففي الاردن يوجد بوزارة الزراعة 115 جهاز حاسوب للاحصاءات الزراعية ، منها ثلاثة فقط مخصصة لاحصاءات الثروة الحيوانية ، وهي غير مرتبطة بجهاز مركزي . كما يوجد بدائرة الاحصاءات العامة 150 جهاز حاسوب ، منها فقط ثلاثة أجهزة مخصصة لشعبة الثروة الحيوانية . وهنالك اتجاه لدى الدولة نحو التوسع في استخدام أجهزة الحاسوب واستخدام البرامج الآلية المتطورة وهذا بالطبع يتطلب الاهتمام بموضوع التدريب وعقد الدورات المتخصصة .

وفي الامارات تتوافر التجهيزات المناسبة كما توجد شبكة حاسوب آلي تربط الوحدات الاحصائية المختلفة بوزارة الزراعة من خلال ادخال البيانات عن نوع الحيوانات الواردة والمذبوحة والمعالجة والملقحة اصطناعياً . أما فى تونس ، فإن إدارة الاحصاء الزراعي التى تعتبر الجهاز الرسمي المسؤول عن تلك الاحصاءات ، فلديها من الامكانات المادية سواء بالادارة المركزية أو فروعها الجهوية ما يمكنها من القيام بمهامها على أحسن حال.

فعلى المستوى المركزي يعمل فريق جهاز الاحصاء ضمن شبكة محلية تتكون من ثمانية أجهزة حاسوب ، ويستعمل الفريق برمجيات إدخال المعطيات وتحليلها وبرمجيات نشر المعلومات وتخزين المعطيات . وعلى النطاق الجهوي تمتلك دوائر الاحصاء الزراعي نحو 100 جهاز خاص بمعدل أربعة اجهزة لكل دائرة ، حيث تستعمل نفس البرمجيات المستعملة على النطاق المركزي . ويقوم الكادر الجهوي بجمع المعلومات الاحصائية ثم ايداعها لدى الجهاز المركزي للاحصاء الزراعي مسجلة في أقراص مرنة كي تتم معالجتها وتحليلها مركزياً ، ثم تنشر البيانات المتحصل عليها مركزياً وجهوياً .

وفي الجزائر تم مؤخراً تجهيز مديريات المصالح الفلاحية والمديريات المركزية بأجهزة الحاسوب ، إلا أن المستشفيات البيطرية على مستوى الولاية لا تملك الحاسبات الآلية لمعالجة البيانات التي يتم جمعها يومياً من المذابح والاسواق . وهنالك عجز كبير في وسائل النقل بالنسبة لجامعي البيانات .

وفي السعودية لا تشكل الامكانات المادية عائقاً أمام إدارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء . فقد تم إستخدام الحاسب الآلي فى كافة ما يتعلق باحصاءات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتستعد الوزارة حالياً لبرمجة جميع اعمالها الاحصائية

برمجة كاملة .

وفي سوريا ما زالت أجهزة الحاسبات المستخدمة للاحصاءات الزراعية والحيوانية في المحافظات غير كافية . وسيتم توزيع المزيد منها خلال السنة الاخيرة للمشروع الياباني الذى تنفذه وكالة التعاون الدولى اليابانى (جايكا) . وهنالك بعض العجز في وسائل المواصلات والاتصالات مع الحاجة للمزيد من الحاسبات والتجهيزات .

وفي العراق تم دعم الجهاز المركزي للاحصاءات بالموارد المادية والكفاءات والتجهيزات الحديثة ، حيث أصبح هذا الجهاز قادراً على أداء دوره لتغطية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مستعملاً أحدث الأساليب العلمية . ولكن ظروف العراق الحالية قد أدت الى تدنى الدعم ونقص التجهيزات وتقادمها مما أدى الى نقص الاصدارات الاحصائية السنوية منذ عام 1995 والسنوات اللاحقة .

وفي فلسطين لا توجد ميزانية محددة مخصصة لاحصاءات الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة ، حيث يقتصر تمويل هذا الجانب من مخصصات الاحصاءات الزراعية عن طريق المشاريع الممولة من بعض الدول المانحة .

وفي الكويت لا تعاني أجهزة الاحصاء الزراعى نقصاً في الموارد المالية وفي الاجهزة المتاحة . وتتوفر لدى ادارة الاقتصاد والاحصاء الزراعي في الهيئة العامة لشؤون الزراعية والثروة السمكية سبعة أجهزة حاسوب تقوم بتجميع وتحليل البيانات . وتقوم ادارة احصاءات التجارة الخارجية والزراعية والخدمات بوزارة التخطيط بتوفير البيانات من خلال الاستمارات والتي يتم إرسالها الى مركز الحاسب الآلي بالوزارة لتجميعها ثم استخراجها من اجهزة الحاسب الآلي ومن ثم ارسالها مرة أخرى إلى إدارة إحصاءات التجارة الخارجية والزراعية والخدمات لتدقيقها واعتمادها .

أما فى لبنان فلا تتوفر الامكانات المادية والتجهيزات اللازمة للاحصاءات الحيوانية بسبب الظروف التي تمر بها البلاد ، لذا سعت وزارة الزراعة الى الحصول على قرض من البنك الدولي بالتنسيق مع مجلس الانماء والتعمير لتمويل مشروع الاحصاء الزراعى الشامل . وقد باشرت مديرية الدراسات والتنسيق في الوزارة فى إعداد الاستمارة الخاصة باجراء الاحصاء الزراعي اعتباراً من 1998/1/1 لملئها بواسطة عدادين

مؤهلين تمهيداً لجمعها وتبويبها وتصنيفها مستخدمة الحاسوب في عمليات التحليل والفرز والتبويب .

وفي مصر لا توجد ميزانية أو إعتمادات ثابتة لاجراء عمليات احصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية . ويعتمد تمويل هذه العمليات على مصادر غير كافيه هي :

- مبالغ مالية محدودة داخل قطاع الشؤون الاقتصادية .
- مساهمة بعض صناديق الثروة الحيوانية .

وعادة ما تخصص لاحصاءات الثروة الحيوانية اعتمادات محدوده . وهنالك مطلباً ملحاً بضرورة زيادة الاعتمادات المالية لعمليات حصر واحصاءات الثروة الحيوانية حتى تكون البيانات بالدقة والشمول والتفصيل المناسب نظراً لأهمية هذا القطاع .

وفي المغرب تتوفر للمصالح المركزية والجهوية إمكانات مادية مناسبة تمكنها من انجاز برامج الاحصاءات السنوية والمساهمة في الدراسات على الصعيد الوطني والجهوي. ويتوفر لقسم الاحصاء والمعلومات خرائط وصور جوية تغطى 30 مليون هكتار التي تمثل مساحة المناطق الصالحة للزراعة . ويمتلك هذا القسم مختبراً لانتاج وتكبير الصور الجوية لاستعمالها في سحب العينات بالاعتماد على إطار الوحدات المساحية . كما أن مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية تمتلك شبكة معلوماتية داخلية تتسع لحوالي 155 مستخدم . وهنالك مشروع لربط سبعة مصالح جهوية بهذه الشكبة في مرحلة أولى على أن يعمم ربط جميع المصالح الجهوية بها . وتتوفر لدى المصالح الإحصائية حوالي 150 حاسوب تم الحصول على جزء كبير منها خلال 1996 بمناسبة إعداد الإحصاء الزراعي العام ، كما تتوفر لها أكثر من 200 سيارة بالاضافة الى إمكانية استعمال سيارات المصالح الاخرى خلال فترات إنجاز الاحصاءات .

وفي موريتانيا لا تتوفر للمكتب الوطني للاحصاء التجهيزات ولا المباني المناسبة وهنالك حاجة ماسة للسيارات عابرات الصحراء نظراً لطبيعة البلاد وطرقها الوعرة. والمصالح الجهوية غير قادرة على تلبية احتياجات العمل فى إطار هذا النقص .

وفي اليمن تتوفر للادارة العامة للاحصاء والتوثيق الزراعي بعض الحاسبات بأنواعها المختلفة وكذا ملحقاتها للاغراض الاحصائية . وهنالك خطة لجلب المزيد من

الحاسبات والتجهيزات بتمويل محلي وخارجي .

4-2 الكوادر الفنية العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية .

يعد العنصر البشري هو الأساس وركيزة أي تطور اقتصادي واجتماعى . ومهما توفرت الامكانات المادية فلا مجال للاستفادة منها الا بالكادر الفني المقتدر الذي يستطيع ان يطوع كل الامكانات المادية نحو الهدف المنشود . وفي الوطن العربي تتفاوت أعداد ومؤهلات الكوادر الفنية العاملة فى مجال الاحصاء الزراعي والحيواني .

في الاردن يبلغ عدد العاملين في المجالات ذات العلاقة بالاحصاءات الزراعية 98 موظفاً 36 منهم يعملون في مديرية المعلومات والحاسوب في الوزارة والمديريات ، ومنهم 25 موظفاً يعملون في احصاءات الثروة الحيوانية بمديرية الانتاج الحيواني ، منهم اثنان يحملان درجة الدكتوراه وحوالي 48 يحملون درجة البكالوريوس . ويبلغ عدد موظفى الجهاز العامل فى احصاءات الثروة الحيوانية والتابع لدائرة الاحصاءات العامة 123 موظفاً منهم ثلاثه حملة ماجستير ، ومنهم 57 يحملون درجة البكالوريوس .

وفي تونس يتركز الكادر الفني في النطاق المركزي (وزارة الفلاحة) ، بالاضافة إلى النطاق الجهوي . ويقدر عدد الكادر الفني بثمانية مهندسين فى مجال الاقتصاد والاحصاء الزراعي في النطاق المركزي ، حيث يقومون بتدريب الكادر الفني الجهوي وتحليل ونشر وادارة البيانات الزراعية . كما يوجد 15 مهندس زراعي لاعانة الفريق المتفرغ عند الحاجة . وعلى النطاق الجهوي يوجد 23 رئيس مصلحة للدراسات والتنمية الفلاحية ويوجد 23 رئيس دائرة للإحصاءات والدراسات الفلاحية . كما يوجد 200 كادر فني متوسط بعضهم يعملون فى جمع المعلومات الميدانية . وتفوق خبرة معظم الكادر الفني 20 عاماً .

وفي الجزائر لا يوجد فنيون مختصون في مجال الاحصاء وطرق جمع البيانات وبخاصة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية . أما فى سوريا فيوجد بالجهاز المركزي للاحصاء 161 موظفاً يحملون شهادات جامعية . كما يوجد بمديرية الاحصاءات الزراعية 2 مهندس زراعي وكذلك 9 موظفين نوى اختصاصات مختلفة .

ويتألف الجهاز المركزي في مديرية الاحصاء والتخطيط فى سوريا من الكوادر التالية :

5 يحملون شهادات الدكتوراه .

7 يحملون شهادات الماجستير والدبلوم .

32 مهندس زراعي .

4 شهادات جامعية غير زراعية .

ويتولى العمل في مصلحة التخطيط والاحصاء في مديريات الزراعة بالمحافظات عدد يتراوح 4 إلى 14 عاملاً لكل مديرية وبمستويات تعليمية وتخصصات مختلفة .

هذا بالاضافة الى العاملين في الاتحاد العام للفلاحين (مكتب الاحصاء والدراسات) والذين يتعاونون مع المشرف التعاوني في جمع المعلومات الاحصائية للقطاع التعاوني .

وفي العراق تم انشاء قسم للاحصاء بوزارة الزراعة وتم توفير مجموعة من العاملين في هذا المجال ، وكذلك تم دعم الجهاز المركزي للاحصاء بكوادر عالية التخصص . هذا وقد أدت الظروف الحالية إلى تناقص أعداد العاملين في هذا المجال.

وفي فلسطين يعمل في دائرة الاحصاء في وزارة الزراعة ثلاثة مهندسون أحدهم بدرجة ماجستير فى الاقتصاد الزراعي ، والباقون ذوى تخصصات مختلفة ، هذا بالاضافة الى 14 مهندس مركزى للدائرة العامة للتخطيط والمتابعة والاحصاء .

وفي الكويت يتوفر كادر فني لا بأس به ولكن تنقصه الخبرة والتجربة التى يمكن اكتسابها عن طريق التدريب والتأهيل فى المجالات ذات العلاقة والأساليب والتقانات المتطورة .

وفي لبنان يتكون الكادر الفني المتخصص في جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها من مدير المشروع وبعض العدادين الاحصائيين الذين حصلوا على بعض التدريب ، بالاضافة الى بعض طلاب الجامعات الذين يستعان بهم لملئ الاستمارات وفرزها وتبويبها .

وفي مصر تبدأ مستويات الكادر الفني من الاخصائي الثالث (مؤهل عالي زراعي واجتياز دورات تدريبية في أعمال إحصاءات الثروة الحيوانية) ، ثم اخصائي ثاني بدرجة رئيس القسم ويكون متخصصاً في أعمال الاحصاءات وقضى بها فترة زمنية لا تقل عن ست سنوات ، ثم إخصائي أول ، وعادة ما يكون مديراً للإدارة المتخصصة في احصاءات الثروة الحيوانية وقضى اكثر من 15 عاماً في اعمال احصاءات الثروة الحيوانية . ويعتبر أعداد العاملين في مجال احصاءات الثروة الحيوانية قليلاً اذا ما تمت مقارنته بالمعدل العالمي أو بحجم العمل أو حجم القطيع . وقد زاد العجز بعد احالة اعداد كبيرة من العاملين الى التقاعد بعد وصول سن المعاش .

وفي المغرب اصبح للجهاز المكلف بإنجاز الاحصاءات الزراعية والحيوانية رصيد كبير من التجارب والخبرات . فعلي الصعيد المركزي يعمل حالياً 22 من الكوادر العليا من مهندسي إحصاء واخصائيين في الاقتصاد الريفي ومعلوماتيين واعلاميين ، كما يعمل بالمصالح المركزية 62 من الكوادر الوسطى والفنيين . وعلى الصعيد الجهوي يعمل بمصالح الدراسات والبرمجة والتتبع ما يقارب 100 مهندس ونحو 500 تقني متفرغون للبحوث الاحصائية الميدانية . وتعتمد هذه الكوادر على العمل الجماعي . ويتم الحرص على التكامل بين المستويين المركزي والجهوي من أجل التنسيق . وتتميز أوضاع هذه الكوادر بالاستقرار ، إذ قليلاً ما ينقل أحدهم من قسم الاحصاء والمعلوماتية لقسم آخر. وهنالك تدريب مستمر تنفذه مديرية الموارد البشرية بالاضافة للتدريب خارج البلاد ، والاحتكاك مع الخبراء الآخرين .

وفي موريتانيا تتوفر للمكتب الوطني للاحصاء كوادر بشرية كافية وإن كانت تنقصها التجربة والخبرة وتعوزها التخصصية في الكثير من المجالات . ولذا يلجأ المكتب للإكتتاب المؤقت والتعاون مع خبراء وطنيين وأجانب عند تنفيذ مشروع مسح أو تعداد شامل . ويوجد بالمكتب الوطني للاحصاء حالياً 55 موظفاً يحملون شهادات جامعية من بينهم 5 مهندسين دولة في الاحصاء والديمغرافيا . غير أنهم يحتاجون إلى التدريب والتأهيل .

وفي اليمن تقدر الكوادر العاملة في مجالات الاحصاء بالجهاز المركزي للاحصاء بحوالي 760 شخصاً نصفهم يتبع لفروع الجهاز بالمحافظات ، وبالنسبة للادارة العامة للاحصاء والتوثيق الزراعي فيعمل بها 25 فرداً ، ويتضمن هذا العدد 2 من ذوى

المؤهلات العالية ، و5 بكالوريوس ، و2 ليسانس احصاء ، وعند الحاجة يتم التعاقد مع الادارات الاخرى لسد النقص .

5-2 التعدادات الشاملة للثروة الحيوانية :

بخلاف الاحصاءات الزراعية الجارية التى تتم بصفة سنوية فى أغلب الأحوال ، فإن التعدادات الشاملة والتى يستلزم الأمر القيام بها على فترات دورية (كل 10 سنوات عادة) تعتبر ذات أهمية خاصة فى مجال الاحصاءات الزراعية النباتية ، وكذلك إحصاءات الثروة الحيوانية ، فمن خلال التعدادات الشاملة يتم الوقوف على مختلف التفاصيل التى لا يمكن الإلمام بها فى الاحصاءات الجارية ، كما يتم رصد أهم التغيرات التى تطرأ على هيكل وبنية القطاعات التى تتم لها هذه التعدادات ، فضلاً عن أهميتها فى تكوين أو تعديل الإطار للمجتمع الاحصائى الذى يعتمد عليه فى إجراء مختلف التقديرات والمعاينات فى الاحصاءات الجارية .

ويعتبر التعداد الشامل حجر الزاوية فى بنية الإحصاءات الزراعية وفى تطويرها وتحسين كفاءتها . وقد أخذت الدول العربية فى الإهتمام بشكل متزايد بالتعدادات الزراعية سواء بالبدء فى تنفيذها ، أو بالعمل على إنتظام تنفيذها ، أو تنفيذها على مدى فترات زمنية مناسبة .

ففى الاردن أجرت دائرة الاحصاءات العامة خمسة تعدادات زراعية . فقد تم اجراء تعداد عام 1953 تضمن بالنسبة للثروة الحيوانية :

- المراعي وأعلاف الحيوان .
- المواشي والنحل .
- الصوف والشعر .
- الطيور والدواجن .

وفي عام 1965 ، تم اجراء تعداد آخر كان اكثر دقة وشمولاً ، وسبقه تعداد تجريبي، وقد استعملت الحيازة الزراعية كوحدة اساسية للعد . وفي عام 1975 أجرى تعداد ثالث تضمن اعداد الحيوانات والدواجن . وفي عام 1985 تم إجراء تعداد رابع

وكان من ضمن الأبواب التي شملها باباً عن الحيوانات . هذا وقد أجرى التعداد الخامس في عام 1997 وقد غطى جميع الأسر في المناطق الحضرية والبادية وشمل حدود أدنى لحيازات الحيوان .

وفي تونس يقتصر الأمر على قيام جهاز الاحصاء بالتعداد الأساسي بالعينة للبيانات والمعلومات المتعلقة بالثروة الحيوانية وذلك مرة واحدة كل سنة (فبراير – مارس) ، ويتم اجراء هذا التعداد شاملاً حوالي 20000 وحدة بالاضافة الى الحيازات الزراعية الكبيرة التي يكون حصرها حصراً شاملاً وإن كان ذلك لا يعتبر تعداداً شاملاً .

وفي عام 1994 تم اجراء تعداد السكان العام ، وقد مكن ذلك من تكوين بنك للمعلومات يحتوى على ما لا يقل عن 18 مليون معلومة من ضمنها بيانات حول الثروة الحيوانية .

وفي الجزائر لم يتم إجراء أي تعداد شامل لعدم وجود الامكانيات المادية لذلك . وأما في السعودية فقد كان آخر تعداد زراعي شامل عام 1982 ، وستقوم وزارة الزراعة والمياه بعمل تعداد شامل عام 1999 . وفي سوريا تم انجاز التعداد الزراعي الشامل ضمن التعداد العام في عام 1994 .

أما في العراق فقد كانت هنالك محاولات عديدة لاجراء تعداد زراعي شامل كان أنجحها تعداد عام 1973 ، كما قام الجهاز المركزي للاحصاء بإجراء مسح شامل للثروة الحيوانية في أعوام 1974، 1976، 1978، 1987.

وفي فلسطين ، كان آخر تعداد شامل أو شبه شامل للثروة الحيوانية فى عام 1971. وهنالك توصية باجراء تعداد آخر عام 2000 . أما فى لبنان فقد تم إجراء أول تعداد للثروة الحيوانية عام 1974 ، وآخر عام 1980 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى . وقد شمل هذا التعداد كل أنواع الثروة الحيوانية.

وفي مصر يشمل التعداد الزراعي الذي بدأ للمرة الأولي عام 1929 كافة أوجه النشاط الزراعي (عن السنة الزراعية لإجراء التعداد) ويتضمن جمع معلومات شاملة عن كل الوحدات الانتاجية (الحيازات الزراعية) ، ويتم القيام بأعمال التعدادات وفقاً لاحكام القانون رقم 25 لعام 1960 المعدلة بعض أحكامه بالقانون رقم 28 لسنة 1982 .

وتقوم الادارة العامة للتعداد الزراعي التابعة لقطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة بإجراء تعداد زراعي كل عشر سنوات تقريباً (1929، 1939، 1950، 1961، 1982/81، 1990/89. وسيكون التعداد السابع عام 2000/99 . وفى هذه التعدادات يتم ضمنياً حصر الثروة الحيوانية.

أما في المغرب فقد جرى إنجاز تعدادين زراعيين ، الأول منهما عام 1974 والثاني عام 1996 . وقد شمل تعداد عام 1974 جميع مناطق البلاد وجميع أصناف الحيازات الزراعية . وقد تم اجراؤه بإعتماد أسلوب مزدوج ، أسلوب الحصر الشامل بالنسبة لقطاع الشركات والتعاونيات وأسلوب العينة بالنسبة للحيازات الفردية . وقد وفر التعداد العام للسكان عام 1971 قاعدة للإطار الاحصائي للمعاينة ، هذا وقد إهتم تعداد 1974 بإحصاء الثروة الحيوانية بأنواعها . أما التعداد الزراعي لعام 1996 فقد كان تعداداً شاملاً إستغرق التحضير له مدة سنتين . وقد تم تقسيمه الى مرحلتين الأولى تم إنجازها في مدة ستة أشهر خلال عام 1997 ، والمرحلة الثانية من المقرر أن تبدأ في شهر أبريل 1998 . وقد تطرق التعداد لجميع المعطيات حول الثروة الحيوانية .

وفي موريتانيا لم يتم اجراء أي تعداد زراعي شامل غير أن وزارة التنمية الريفية والبيئة تنوى تنفيذ تعداد زراعي شامل للزراعة والثروة الحيوانية في المستقبل القريب.

أما في اليمن فقد أنجز تعداد زراعي عام 1978 وآخر عام 1988 بطريقة العينة بالنسبة للمحافظات الشمالية . أما بالنسبة للمحافظات الجنوبية فقد تم القيام بتعداد زراعي شامل عام 1985. هذا ويجرى الأعداد لإنجاز تعداد حديث في جمهورية اليمن شاملاً لكافة محافظاته الشمالية والجنوبية بعد الوحدة ، وقد شاركت المنظمة العربية للتنمية الزاعية فى وضع وثيقة مشروع التعداد المزمع إنجازه .

6-2 المكونات الخاصة بتقديرات (النوع ، الجنس، التركيب العمري) لكل من الماشية والدواجن للقطاعين التجاري والتقليدي :

تتركز احصاءات الثروة الحيوانية فى معظم الدول العربية على جمع البيانات عن اعداد الماشية وجنسها دون التركيز على المكونات الأخرى مثل التركيب العمري للقطيع

ونوع السلالات ، رغم أهمية تلك البيانات في توفير القاعدة السليمة للتخطيط والبحث العلمي .

وبطبيعة الحال تتفاوت الدول العربية فيما بينها فيما تهتم به فى احصاءاتها حول الثروة الحيوانية من مكونات وعناصر ، وما تتضمنه من أقسام وبنود . فبعضها يكاد يقتصر على البيانات الخاصة بالأعداد ، ويمتد الاهتمام فى بعضها الآخر الى الجنس (ذكور واناث) ، أو التركيب العمرى أو نوع السلالات والى غير ذلك .

ففي الاردن تغطى بيانات دائرة الاحصاءات العامة للثروة الحيوانية البيانات الخاصة بكل من الجنس والعمر بالنسبة للضأن ، بينما تغطى البيانات الجنس والعمر والسلالة لكل من الماعز والأبقار . أما بالنسبة للدواجن فالحصر يشمل مزارع الدجاج اللاحم المرخصة وغير المرخصة وطاقتها الانتاجية على مستوى القطر ، وكذا إجمالي عدد مزارع الدجاج البياض وطاقتها الانتاجية واجمالي عدد المفرخات وطاقتها الانتاجية.

وأما في الامارات فتجمع البيانات عن الماعز والاغنام والجمال حسب العدد والجنس والعمر . وبالنسبة للدواجن تشمل البيانات عدد المزارع وإنتاج البيض وانتاج اللحم . أما فى تونس فيتم حصر الأبقار والأغنام والماعز والإبل حسب الولاية وحجم القطيع والجنس والعمر والسلالة . وبالنسبة للدواجن يتم تصنيف المربين الى مؤسسات عمومية وشركات خاصة والي صغار ومتوسطي وكبار مربين . كما يتم تصنيف الدجاج إلى لاحم وبياض .

وفى الجزائر يتم تقدير الثروة الحيوانية وفقاً للنوع (أبقار ، أغنام ، جمال) ، والجنس (ثور ، بقرة ، كبش ، نعجة) ، والعمر (أقل من سنتين ، أكثر من سنتين) .

وفى سوريا تجمع البيانات الاحصائية فى نماذج خاصة بكل نوع منها ، فبالنسبة للابقار تصنف إلى أجنبية محسنة ومحلية ، وتوضح أعمارها وانتاجها من الحليب واللحم . وبالنسبة للاغنام تقسم إلى حلوب وغير حلوب ويقدر انتاجها من الحليب واللحم والصوف . وبالنسبة للماعز يتم تمييزها حسب النوع شامي وجبلي ، ويقدر انتاج كل منها من الحليب والشعر .

واما الدواجن فتصنف إلى دجاج بيض ، ودجاج لحم ، ويقدر إنتاج كل من البيض واللحم .

وفي العراق تصنف الماشية إلى الابقار والاغنام والماعز والجاموس ، ويقسم كل منها الى ذكور وإناث ، ثم تقسم حسب العمر بالنسبة للابقار والأغنام والماعز . وتقسم فئات العمر إلى أقل من سنة ، سنة واقل من سنتين ثم أكثر من سنتين . ، أما بالنسبة للجاموس ففئات العمر هى أقل من سنة ، وسنة الى أقل من ثلاث سنوات ، وأكثر من ثلاث سنوات . وبالنسبة للدواجن تقسم قطاعات الانتاج الى : حكومى ، تعاوني، خاص ، تربية منزلية . ويقسم الدجاج الى لاحم وبياض .

وفي فلسطين تصنف الابقار الى بلدية وفريزيان ، والجنس يحدد إلى أبقار منتجة، وعجلات وعجول ، وثيران ، ولا يحدد العمر . أما فى الأغنام فلا يحدد الجنس ولا العمر وتصنف الى بلدى وأخرى ، وينطبق نفس التصنيف على الماعز ، بينما يصنف الدجاج الى دجاج بياض ولاحم .

وفي الكويت تقسم الاغنام والماعز الى ذكور وإناث ، ومن حيث العمر الى أقل وأكثر من سنة ، وتقسم الأبقار إلى ذكور وإناث والى أبقار صغيرة ومتوسطة وكبيرة . وتقسم حسب الغرض من تربيتها إلى (لحم ، حلوب) . ويقسم الدجاج الى دجاج لاحم وبياض ، ويقسم الدجاج البياض الي أقل من ستة شهور أو اكثر وكذلك دجاج بياض مقوم كانتاج لحم فى نهاية مرحلة انتاج البيض .

وفي لبنان تصنف الأبقار أولاً حسب النوع (هولندي ، بلدي ، أبقار حراثة) ، ثم تصنف حسب الجنس ، والعمر دون وفوق 15 شهراً ، وتصنف الدواجن الى انتاج مزارع وانتاج منازل والى بياض وفروج .

وفي مصر فقد تم تطوير جداول جمع احصاءات الثروة الحيوانية لتغطى العديد من المعلومات . وقد صممت جداول الأبقار والجاموس لتغطى الجنس والعمر (أقل أو أكثر من ثلاث سنوات ، وحسب الغرض إلى (لحم ، لبن ، لحم ولبن) . هذا وقد تضمنت جداول الاغنام والماعز الجنس والعمر (أقل أو أكثر من سنة) ، وبالنسبة للدواجن ، فقد تضمنت الجداول مزارع البيض ، واللحم والامهات ، الدورات ، والعنابر ، والسعة ، والسلالات ،

المزارع المتخصصة ، والانتاج المنزلي .

وفي موريتانيا تصنف الحيوانات حسب أنواعها ، فالأبقار تقسم إلى ذكور بعمر أقل من سنه) وذكور (عمر سنه إلى أقل من ثلاث سنوات) وذكور (من ثلاث سنوات فأكثر)، ثم إناث عمرها (من سنة الى أقل من ثلاث سنوات) ، وأخرى عمرها (من ثلاث سنوات فأكثر) .

وأما الضأن فيقسم إلى ذكر عمر أقل من سنة ، وذكر بعمر سنة فأكثر ، وأنثى الضأن بعمر سنة فأكثر . وتقسم الماعز إلى جدى عمره أقل من سنة ، وذكر عمره سنة فأكثر ، وأنثى عمرها سنة فأكثر . وبالنسبة للإبل فتقسم إلى جمل عمره أقل من ثلاث سنوات ، وجمل عمره أكثر من ثلاث سنوات ، بينما يقسم الدجاج إلى (دجاجه ، ديك ، فروج وكتاكيت).

وفي المغرب يتم تصنيف الأبقار إلى (محلي ، صنف محسن ، صنف أصيل) . كما تقسم حسب العمر والجنس إلى الذكور: أقل من سنة ، من سنة الى 3 سنوات ، أكثر من 3 سنوات ، والإناث : إلى أقل من سنة ، ومن سنة الى سنتين ، ومن سنتين الى ثلاث سنوات ، ومن ثلاث سنوات الى تسع سنوات ، وأكثر من تسع سنوات .

أما الأغنام والماعز فتقسم إلى ذكور أقل من 6 شهور ، ومن 6 إلى 12 شهر ، ومن سنة إلى سنتين ، ثم أكثر من سنتين ، والإناث : أقل من 6 شهور ، ومن 6 شهور الى سنة ، ومن سنة إلى سنتين ، ومن سنتين إلى 6 سنوات ، وأكثر من 6 سنوات .

وبالنسبة للإبل ، فإنها تتوزع إلى ذكور وإناث أما الدواجن فيقدر لها العدد الكلي بالنسبة للقطاع التقليدي فيما تصنف الى دجاج لاحم وبياض بالنسبة للقطاع الحديث .

وفي اليمن تصنف الحيوانات حسب النوع والجنس والعمر ، فتقسم الأبقار إلى إناث والدات ، إناث عمر ثلاث سنوات وما فوق ، إناث لم تلد بعد ، أنثى سنتان فأكثر ، وعجلات : إناث ، أقل من سنة ، وعجول : (ذكور) ، أقل من سنة ، وثيران : عمر سنة فأكثر . أما الأغنام ، فتتميز إلى ذكور وإناث أقل من سنة ، وإناث أكبر من سنة ، وذكور أكبر من سنة . والماعز شأنها شأن الأغنام . وأما الدواجن فتقسم إلى لاحم وبياض وكتاكيت .

7-2 الإصدارات الخاصة بأحصاءات الثروة الحيوانية :

تصب كل عمليات جمع المعلومات والبيانات عن الثروة الحيوانية في النهاية في وعاء الاصدارات والنشرات ، والتي يمكن الاطلاع عليها والاستفادة من محتوياتها في عمليات التخطيط والبحث لتنمية هذا القطاع . ويفترض فى هذه الاصدارات أن تكون متضمنة البيانات الدقيقة والمنسقة والمنظمة ، والواضحة غير المتضاربة والصادرة في الوقت المناسب ، والتي يسهل الحصول عليها من الجهة المسؤولة عن إصدارها .

وباستعراض الأوضاع الخاصة بالاصدارات الاحصائية للثروة الحيوانية ومنتجاتها فى الدول العربية ، من خلال التقارير القطرية ، أن الأردن قد أصدرت التعدادات الزراعية للاعوام 1953 ، 1965 ، 1975، 1983، 1991 متضمنة تعدادات الثروة الحيوانية ، وكذلك نشرة احصاءات الثروة الحيوانية السنوية للاعوام من 1992 إلى 1996 . وهذه جميعها تصدر عن دائرة الاحصاءات العامة . هذا بالاضافة الى التقرير السنوي لمديرية الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة الذى يصدر منذ عام 1980 ولا يزال يتوالى إصداره .

وفي تونس تصدر إدارة الاحصاء الزراعي بوزارة الفلاحة عدة اصدارات ، تشمل :

- التعداد الأساسي .
- الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية (1994-1995) .
- الاستقصاء الخاص بالمواشي (أبقار ، أغنام ، ماعز، إبل) .
- التعداد والاستقصاء السنوي للدواجن .
- نشرات شهرية حول تسويق الأسماك والمذبوحات بالمذابح البلدية .
- الدليل الاحصائي السنوى الشامل .

وهنالك اصدرات اخرى لجهات اخرى ، تتضمن بعض الاحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى ، ومن هذه الاصدارات :

- الميزان الاقتصادي وتصدره الادارة العامة للتخطيط بوزارة الفلاحة .
- التقرير السنوى لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى .

- التقرير السنوى للدواجن ، ويصدره المجمع المهني المشترك للدواجن .
- الدليل الإحصائي للإنتاج السمكي ، وتصدره الادارة العامة للصيد البحري والتربية المائية .
- الدليل السنوى للتجارة الخارجية ، ويصدره المعهد القومي للاحصاء .

وفي الجزائر توجد مجلة وحيدة السلسلة ، تنشر احصاءات الثروة الحيوانية . بينما يتم فى سوريا إصدار الاحصاءات الحيوانية والزراعية ضمن نشرات دورية وسنوية بعد موافقة المكتب المركزي للاحصاء ، تشمل هذه الاصدارات ما يلى :

- نشرة دورية للحيوانات الزراعية ومنتجاتها.
- المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية .
- المجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزى للإحصاء .
- نشرة سنوية للقطاع التعاوني ، يصدرها الاتحاد العام للفلاحين ، وتتضمن كافة الاحصاءات الخاصة بالقطاع التعاوني .
- الخطة الانتاجية السنوية للقطاع الزراعي ، والتى تصدر عن وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

أما في العراق فتوجد عدة إصدارات بعضها يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء ، وبعضها الآخر من وزارة الزراعة ، وذلك على النحو التالى :

أ- اصدارات الجهاز المركزي للإحصاء وتشمل :

- المجموعة الاحصائية السنوية والتى صدر آخرها عام 1994.
- كراس التطوير النوعي للاحصاء الزراعي للفترة 1989 - 1994 .
- تقارير الارقام القياسية للقطاع الزراعي في العراق للسنوات (1961-1977) إلى 1985 .
- نتائج مسح الثروة الحيوانية من عام 1972 حتى 1986 .

- نتائج مسح حقول الدواجن من عام 1980 إلى 1996 .
- نتائج مسح انتاجية الأغنام والإبل من الصوف والشعر والوبر لعام 1990 .

ب- إصدارات وزارة الزراعة :

- كراسة المجموعة الاحصائية (1980-1992) .
- إحصائية الانتاج الحيواني في القطر (1980-1991) .

هذا بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية والهيئة العامة للبيطرة .

وفي فلسطين ، نشرت دائرة الاحصاء المركزي التقارير الاحصائية للموسم 1994/1993 ، والمسوحات للمواسم 1995/1994 ، 1996/1995 ، والتى ستصدر تباعاً هذا العام . وتتضمن هذه التقارير جانباً من الاحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى .

وفي الكويت تصدر إدارة الاقتصاد والاحصاء الزراعي التابعة للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ، النشرة السنوية الاحصائية ، بينما تصدر وزارة التخطيط الاصدارات التالية :

- الاحصاءات الزراعية السنوية .
- اللمحة الاحصائية (سنوية) .
- المجموعة الاحصائية السنوية .
- احصاءات التجارة الخارجية .
- نشرة احصائية شهرية .

وهى جميعها إصدارات عامة غير متخصصة ، وتتضمن بعض الاحصاءات عن الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى .

وفي لبنان تتولى ثلاث جهات إنتاج الاصدارات الخاصة باحصاءات الثروة الحيوانية فى صورة تقارير ، وهذه التقارير هي :

- تقرير الانتاج المحلي، تصدره مديرية الدراسات بوزارة الزراعة .
- التقرير الشهري عن الاحصاءات الحيوانية المصدرة والمستوردة، تصدره مصلحة الاحصاء والتسويق والتصنيع بوزارة الزراعة .
- تقارير الانتاج الحيواني ، تصدره مصلحة انتاج وتربية الحيوان بوزارة الزراعة .

وفي مصر تتعدد الاصدارات الخاصة باحصاءات الثروة الحيوانية ، والتى تصدر عن عدة جهات ، وذلك على النحو التالى :

*** اصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (سنوية) منها :**

- إحصاءات الثروة الحيوانية .
- إحصاءات الانتاج السمكي .

*** إصدارات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية :**

- النشرة السنوية لاحصاء الانتاج السمكي .

*** إصدارات قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة :**

- نشرة الاقتصاد الزراعي (سنوية) .
- موجز الاحصاء الزراعى باللغة العربية (سنوي) .
- موجز الاحصاء الزراعي باللغة الانجليزية (سنوي) .

*** إصدارات الادارة العامة لاحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والأسماك والنحل والحرير منذ عام 1970 حتي عام 1991 وهي :**

- إحصاءات الماشية (ابقار وجاموس) .
- إحصاءات الاغنام والماعز والحيوانات الاخرى (جمال .. الخ) .
- إحصاءات أعلاف الماشية والدواجن .

- إحصاءات الدواجن ومنتجاتها .
- إحصاءات الثروة السمكية .
- إحصاءات المناحل البلدية والأفرنجية والحرير .

* **إصدارات الادارة العامة للتعداد الزراعي:**

- نتائج التعداد الزراعي في مجلدات لكل محافظة على حدة (26 محافظة) ومجلد عام على مستوى الجمهورية .

* **إصدارات الادارة لعامة للأمن الغذائي:**

- نشرة سنوية تتضمن مشروعات الأمن الغذائي متضمنة مشروعات الانتاج الحيواني .

وفي المغرب تصدر مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية بصفة دورية أربعة منشورات سنوية خاصة باحصاءات الثروة الحيوانية ، وتقرير سنوي عن ذبائح عيد الأضحي ، ونشرة إخبارية شهرية عن أسواق اللحوم . وتتمثل هذه الاصدارات فيما يلى:

- أعداد الابقار والاغنام والماعز (يصدر في مارس – أبريل) .
- اعداد الابقار والماعز والأغنام (يصدر في أكتوبر – نوفمبر) .
- اعداد حيوانات الجر (يصدر في مارس – ابريل) .
- اعداد حيوانات الجر (يصدر في أكتوبر – نوفمبر) .
- التقرير السنوي حول ذبائح عيد الأضحي .
- النشرة الاخبارية الشهرية عن أسواق اللحوم .

هذا بالاضافة إلى إصدارات أخرى غير منتظمة تعرض نتائج الدراسات التي تقوم بها مختلف الجهات ، خاصة مديرية تربية المواشي، ومديرية البرمجة ، والشؤون الاقتصادية ومعهد الحسن الثاني والمدرسة الوطنية للعلاج .

وفي موريتانيا تتمثل الجهات الرئيسية التى تصدر البيانات ذات الصلة بقطاع الثروة الحيوانية ، فى وزارة التنمية الريفية والبيئة والمؤسسات التابعة لها ، والمكتب الوطني

للاحصاء .

أ- إصدارات وزارة التنمية الريفية :

- المسح الزراعي السنوي .
- المسوح التي أجريت في إطار مشروع البيطرة .
- الدراسات والبحوث الصادرة عن المركز الوطني للدراسات والبحوث البيطرية ومديرية الموارد الزراعية الرعوية .
- التنمية الريفية في أرقام - صدر منها عددان 1993 ، 1994 ويضم بيانات عن الانتاج الحيواني .
- بيانات غير منشورة - وهذه يستغرق الإعداد لنشرها وقتاً طويلاً ، وتتاح لمن يرغب في استخدامها قبل النشر .

ب- إصدارات المكتب الوطني للاحصاء :

ينشر ثلاث نشرات تتضمن بيانات عن الثروة الحيوانية هي :

- الدليل السنوي للاحصاء - يصدر عادة متأخراً عامين عن السنة التي يتضمن بياناتها (يشمل تقدير عدد المواشي، الذبح ، التلقيح وإنتاج وتصدير الأسماك) .
- مجاميع الحسابات القومية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (نشرة سنوية تصدر متأخرة سنة على الأقل وتتضمن إحصاءات الثروة الحيوانية .
- موريتانيا في أرقام - نشرة سنوية - تصدر متأخرة سنة على الأقل وتغطى قطاع الاسماك .

وفي اليمن تصدر الادارة العامة للاحصاء الزراعي كتاباً سنوياً يشمل بيانات القطاع الزراعي ، وبه فصل خاص عن الثروة الحيوانية ، كما يحتوى الكتاب السنوى الذي يصدره الجهاز المركزي احصاءات عن الثروة الحيوانية . كما تصدر عن المشروع الوطني للخدمات البيطرية التابع للادارة العامة للثروة الحيوانية تقارير احصائية عن رصد الأوبئة والأمراض ومستوى الخدمات البيطرية .

8-2 المشروعات العربية القائمة في مجال تطوير عمل أجهزة الثروة الحيوانية :

مما لا شك فيه ان التقنية الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات قد حثت العديد من الاجهزة العاملة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى على أن تهتم وتسعى للحصول على هذه التقانات والاستفادة من الخبرات ذات الصلة ، عن طريق انشاء ودعم المشروعات الرامية لتطوير الاحصاءات الحيوانية ، وذلك إما بالتمويل المحلي أو الخارجي أو كليهما معاً . ففي الاردن يوجد مشروع كبير قائم يسمي برنامج تسجيل قطعان الأبقار الحلوب (Herd Book) وهو يختص بجمع كل البيانات والمعلومات المتعلقة بالابقار بغرض تزويد المزارع بمعلومات دقيقة عن كل حيوان ، ويتم بموجبه جمع كل البيانات عن الابقار ومنتجاتها ومستلزماتها وتحلل وتنشر . وفي النهاية يكون هناك سجل فردي لكل بقرة .

وفي الامارات ترتكز المشروعات القائمة لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية على ما يلى :

- تزويد العيادات البيطرية ومراكز الحجر البيطرى والتلقيح الاصطناعي بكوادر متخصصة في الاحصاء وربط هذه الوحدات الاحصائية بشبكة حاسب آلي بديوان الوزارة .
- قيام قسم الاحصاء بالوزارة باجراء الدورات التدريبية لموظفي الاحصاء في المناطق الزراعية لتعريفهم بأحدث الاساليب العلمية المتبعة في الاحصاءات بما فيها احصاءات الثروة الحيوانية .

وفي تونس تقوم مصالح الإحصاء بتنفيذ مشروع يهتم بتطوير الإحصاءات الحيوانية، ويهدف الى توازن العينة وتحسين نسبة تغطية المستغلات الفلاحية . وتعتزم مصالح الاحصاء العام أيضاً القيام بمشروع دراسة تصنيف المستغلات الفلاحية بغرض تكوين قواعد بيانية متجانسة يمكن استعمالها في استقصاءات الثروة الحيوانية عن طريق العينة .

أما في الجزائر فلا يوجد مشروع محدد فى الوقت الراهن لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية ، وتعمل مديرية الاحصاءات الزراعية على تطوير هذا الجانب من الاحصاءات

بمساعدة المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

وفي سوريا توجد ثلاثة مشاريع قائمة ، وآخر تحت الدراسة لتطوير الاحصاءات الزراعية عامة ، بما فى ذلك احصاءات الثروة الحيوانية بشكل ضمنى :

- مشروع تطوير الاحصاءات الزراعية ونظام المعلومات ويقوم هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة اليابانية ومدته سنتان ، وتم التوقيع عليه في يونيو 1996 وهو يغطى كل ما يختص بالاحصاءات الزراعية بما فيها احصاءات الثروة الحيوانية ، وبخلاف تطوير وسائل جمع المعلومات والتدريب والتحليل والنشر فقد قام بتقديم الحواسب الآلية للإدارة المركزية والمحافظات ، وقد تم تمديد المشروع لسنة اخرى لإكمال اهدافه .
- مشروع تحليل السياسات الزراعية ، ويهدف لدعم وزارة الزراعة في تحليل السياسات الزراعية من خلال تدريب عناصر الوزارة بما فيهم عناصر وحدة الاحصاء الزراعي .
- وهنالك مشروع مقترح لتطوير الاحصاءات الزراعية الميدانية للحصول علي بيانات دقيقة مع التركيز على حصر الثروة الغنمية الدائمة التنقل . يتم تنفيذه عند الحصول على الاموال اللازمة .
- مشروع شبكة الأنظمة المعلوماتية الادارية والفنية ، وهو مشروع قيد الدراسة هدفه ربط الوزارة بالمديريات المركزية والمديريات بالمحافظات بشبكة حواسب آليه .

وفي العراق من المقترح قيام مشروع للتعداد الزراعي الشامل . وتقدر تكلفته بحوالي 724 ألف دولار . وهنالك مشروع مقترح لبناء قاعدة معلومات زراعية .

وأما فى فلسطين فهناك بعض المشروعات قيد الدراسة والبحث عن فرص التمويل وتتمثل فى :

- خطة لتوفير الاحصاءات الزراعية بالضفة الغربية وقطاع غزة .
- مقترح مشروع حصر الثروة الحيوانية بفلسطين .

- مقترح مشروع للمسح الزراعي بالعينة .
- مشروع تطوير هيكلة دائرة الاحصاء الزراعي .

وفي الكويت هنالك عدة مشاريع قائمة لتطوير عمل أجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية أهمها :

- دمج إدارة الإحصاء المركزية بوزارة التخطيط مع إدارة نظم المعلومات .
- إنشاء نظم المعلومات في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية يعمل على ربط إدارات الهيئة وقطاعاتها ببعضها البعض .
- إنشاء صفحة في الانترنت عن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والتي تتيح عرض وتبادل البيانات الاحصائية .
- إنشاء لجنة خاصة في الهيئة العامة للشؤون الزراعية لتطوير وتحديث أجهزة ونظم الحاسب الآلي وبرامجه.
- يوجد مقترح لتأسيس بنك للمعلومات الأولية شاملاً قطاعات الثروة الحيوانية ومنتجاتها .

وفي مصر توجد عدة مشاريع لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية وهي :

- مشروع نظام معلومات الماشية في مصر - المرحلة الاولى خمس سنوات 1989-1994 ، المرحلة الثانية خمس سنوات 1994-1999. وهذا المشروع مشترك بين كلية الزراعة جامعة القاهرة مع الهيئات التنفيذية والارشادية المهتمة بالانتاج الحيواني ، هدفه الاساسي ايجاد نظام معلوماتي لتسجيل الانتاج وتقديم الخدمات كما يضمن تدفق المعلومات للمستفيدين .
- مشروع قاعدة الدواجن : أقيم المشروع بالتنسيق بين كلية الزراعة جامعة القاهرة ومعهد بحوث الانتاج الحيواني وقطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة . وقد قام المشروع بتقييم كفاءة صناعة الدواجن ، ووضع برامج أنظمة التشغيل وخلافه . بالاضافة الى توفير عدد من أجهزة الحاسب الآلي مركزياً وأقليمياً والتدريب في مجال الانتاج الداجني .

وفي المغرب هنالك مشروع التعداد العام الزراعى والذي بدأ عام 1996 ويتكون من مرحلتين انتهت الاولى منهما ، بينما المرحلة الثانية قد بدأت في أبريل 1998 .

أما في موريتانيا فيخطط في المستقبل القريب لانشاء مديرية للتخطيط والتعاون بوزارة التنمية الريفية والبيئة ، والتي ستكون مسؤولة عن الاحصاءات الزراعية والحيوانية.

وفي اليمن تتمثل المشروعات القائمة لتطوير الاحصاءات الزراعية والحيوانية فيما يلى :

- استحداث إدارة للانذار المبكر تتبع للادارة العامة للاحصاء والتوثيق الزراعي .
- التحضير للتعداد الزراعي الشامل .
- مشروع دراسة جدوى عن عينة الاطار المساحي في اليمن ، والذي أوصى بأن يطبق هذا الإطار في العمليات الاحصائية الزراعية والحيوانية .

من العرض السابق فى هذا الباب يتضح أن الاحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى فى الدول العربية فى واقعها الراهن تتسم بالخصائص العامة التالية :

- ضعف الهياكل المؤسسية والتنظيمية العامة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية ، وغيابها فى بعض الأحوال ، أو وجودها بصفة فرعية وغير تخصصية ضمن إطار الأجهزة الاحصائية الزراعية العامة .
- ضعف التنسيق وتوزيع الأدوار والمهام فيما بين الأجهزة الاحصائية داخل القطر.
- تتباين الأساليب والأسس المستخدمة فى جمع البيانات الاحصائية تبايناً ملحوظاً فيما بين الأقطار العربية وبعضها البعض سواء من حيث الاطار الاحصائى المستخدم أو الوحدة الأساسية للحصر والعد ، أو فى أساليب المعاينات الاحصائية والتعدادات الشاملة ، أو فى النماذج والاستمارات المستخدمة ، إلى غير ذلك من عمليات ومراحل العمل الاحصائى .
- فى مختلف الدول يتوافر عدداً أو آخر من الأجهزة الحاسبة ، إلا أن التفاوت يظل واضحاً فى عدد ما يتوافر منها ومدى كفايته ، ومستوى كفاءة إستخدامه فى مختلف العمليات والمراحل الاحصائية ، ومدى توافر التجهيزات المساعدة

وبخاصة البرمجيات ، ومستوى كفاءة القائمين على التشغيل ، كما يلاحظ تركز الحاسبات الآلية فى الوحدات الاحصائية المركزية ، مع انعدامها أو محدوديتها البالغة فى الوحدات الفرعية فى المديريات أو الأقاليم أو غيرها من التقسيمات الادارية .

- تفتقر بعض الأجهزة الاحصائية الزراعية إلى الكوادر العاملة المتخصصة ، وتعتبر هذه المشكلة أكثر أهمية على مستوى الأجهزة أو الوحدات العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية . ويمارس العمل الاحصائى فى مجال الثروة الحيوانية فى أغلب الأحوال عناصر من العاملين فى الاحصاءات الزراعية النباتية برغم الاختلاف الهام بين طبيعة العمل الاحصائى فى كل من المجالين .

- يعتبر التدريب والتأهيل المتواصل للكوادر البشرية العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية من أهم المشكلات السائدة فى مختلف الدول ، وبخاصة أن العمل فى هذا المجال يعتمد على التأهيل والتدريب ، حيث لا يوجد مجال تعليمي جامعى يخرج اخصائيين فى هذا المجال ، وفى أحسن الأحوال يكون الخريج قد تلقى عدداً محدوداً من المقررات الاحصائية العامة .

- برغم الأهمية البالغة للتعدادات الشاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية ، إلا أن معظم الدول لا تقوم بشكل منتظم باجراء تلك التعدادات على فترات دورية مناسبة ، وبعض الدول لم يتم بها أي تعداد ، بينما يرجع آخر تعداد في بعض الدول الأخرى الى سنوات طويلة . وفى جميع الأحوال يتم عمل التعدادات للثروة الحيوانية ضمن التعدادات الزراعية العامة . برغم اختلاف أسس العمل ووحدة العد والاطار فى كل حالة .

وتختلف الدول فيما بينها اختلافات واسعة فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة فى تعدادات الحصر الشامل ، وبنماذج الاستمارات المستخدمة ، وطبيعة ونوعية ومستوى التفصيل فى البيانات التي يتم جمعها ، وكذلك سنوات التعداد . وتعتبر الكلفة المرتفعة نسبياً من أهم العوائق فى إجراء التعدادات الزراعية ، بالاضافة إلى مدى توفر الخبرة الفنية والكوادر اللازمة ، وفى بعض الحالات قد تحول هذه المعوقات دون اكتمال العمل فى التعدادات ، أو تؤدى الى تعثر تحليل النتائج

والتأخير الكبير فى إصدارها ونشرها مما يقلل من أهميتها .

- تتباين الدول العربية من حيث مستوي التفصيل للبيانات الاحصائية التى يجرى الاهتمام بجمعها حول الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى ، فأعداد الحيوانات وفق الأنواع المختلفة هو الحد الأدنى والقاسم المشترك بين معظم الدول ، إلا أن بعض الدول تقوم بجمع البيانات وفقاً للقطاع الانتاجى (منزلى - تقليدى - تجارى - حديث .. الخ) بالإضافة للسلالات ، والتركيب العمرى ، والنوعى ، وطبيعة التخصص الانتاجى (حيوانات لحم - حيوانات لبن - حيوانات عمل وجر ... الخ) .
- فى معظم الدول لا توجد إصدارات إحصائية متخصصة فى مجال الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى ، كما تفتقر الاصدارات المتاحة إلى الانتظام الدورى فى الصدور وما يصدر منها يكون متضمناً لبيانات لا تتصف بالحداثة الزمنية .

الباب الثالث
محددات ومقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية

الباب الثالث

محددات ومقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية

1-3 المحددات والمعوقات التى تواجهها الأجهزة المسؤولة عن احصاءات الثروة الحيوانية :

على الرغم من المجهودات المبذولة فى دول الوطن العربي لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية ، إلا ان هنالك الكثير من المحددات الفنية والمؤسسية والتشريعية التي تواجهها الاجهزة المسؤولة عن هذه الاحصاءات ، مما يجعلها غير قادرة على تحقيق التطور المنشود في هذا المجال . ومن الطبيعى أن الخطوة الأولى للنهوض بهذه الاحصاءات تبدأ بالتعرف على مشكلاتها ومعوقات تطويرها حتى يمكن التغلب عليها . وتختلف هذه المعوقات من قطر لآخر إلا أنها تتشابه في الكثير من الأحيان فى الدول ذات البيئة والموارد المتشابهة وكذا فى نمط وطبيعة تربية الحيوانات .

وعلى الرغم من هذا التشابه إلا انه من المناسب الوقوف على حالة كل قطر على حده للتعرف على مشاكله الاحصائية الخاصة ، وعلى مواطن الضعف والقصور وفق ما ورد في التقارير القطرية الخاصة بكل دولة من الدول التى وافت المنظمة بالتقرير الخاص بها ، وذلك على النحو التالى :

1-1-3 الاردن :

تتمثل أهم المعوقات التي تواجه أجهزة الاحصاءات الحيوانية فى الأردن فيما يلى :

- النقص في عدد الحاسبات الآلية .
- عدم الوعي المناسب بأهمية الاحصاءات خاصة لدى المربين .
- ربط عملية إحصاء المواشي بتوزيع الأعلاف المدعومة مما يؤدى الى اختلاف نتائج الاحصاءات عن الواقع ، والمبالغة فى تقديراتها فى أغلب الأحوال .

- نقص كفاءة الفنيين بسبب نقص التدريب والخبرة فى جمع وتجهيز البيانات وتحليلها .

3-1-2 الامارات :

لم يتطرق التقرير القطري لدولة الامارات المتحدة مباشرة الى معوقات ذات أهمية ولكن يستنتج من المقترحات الوارده حول مجالات التطوير وجود بعض المعوقات ومن أهمها:

- نقص عدد الكوادر الاحصائية المتمرسة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية والنقص في التدريب .
- قلة تبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات والخبرات مع دول المنطقة والمنظمات الاقليمية والدولية .
- الضعف في اتباع الأساليب العلمية الحديثة .

3-1-3 تونس :

لا توجد معوقات هامة بالنسبة لاحصاءات الدواجن ، أما الاحصاءات حول قطيع الماشية فتواجه معوقات فنية بحتة وهي :

- الأساليب المعتمدة في اعداد الاطار للمسح بالعينة الخاصة بالتعداد الأساسي ترتكز على طبيعة استغلال الأرض وليس التوزيع الجغرافي للمستغلات الفلاحية حسب انشطتها مما نتج عنه عدم دقة المعلومات .
- الاستقصاءات الزراعية ذات الأهداف المتعددة لا تمكن من التعمق في احصاءات الثروة الحيوانية .
- فترة التعداد (مارس – ابريل) من كل سنة تشهد تحركات القطيع من منطقة لأخرى خصوصاً الأغنام والماعز مما يؤدي الي إحصاءات منقوصة أو معادة .

3-1-4 الجزائر :

تتلخص اهم المعوقات في الجوانب التالية :

- صعوبة اعطاء تقدير دقيق للماشية بسبب تحركاتها وتنقلها خاصة للأغنام

والجمال وانتقال الماشية من ولاية لأخرى .

- نقص الامكانات المادية والبشرية مما يتسبب في عدم تمكن الاجهزة الاحصائية من تنفيذ التعداد .
- عدم كفاءة أساليب إجراء الاحصاءات .
- بُعد الوحدات القاعدية لاجهزة الاحصاء الزراعي عن المربين والوحدات الانتاجية.
- غياب التشريعات الخاصة بتسيير ومراقبة تطور قطاع تربية الماشية .

3-1-5 السعودية :

تتلخص أهم المعوقات التى تواجهها الأجهزة الاحصائية الزراعية فى المملكة العربية السعودية عامة فيما يلى :

- عدم الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في مجال الحاسب الآلي والعمليات الاحصائية .
- الحاجة الى الدورات التدريبية المكثفة داخل وخارج القطر ، والابتعاث الداخلي والخارجي للدراسات العليا في مجال الاحصاءات الزراعية ، بالاضافة للتدريب على رأس العمل .
- محدودية الدراسات الاقتصادية والاحصائية وقصور مستوى التعاون مع مراكز البحوث المحلية والاقليمية والدولية المتخصصة .

3-1-6 سوريا :

فى سوريا يمكن تصنيف أهم المعوقات التى تواجهها الأجهزة العاملة فى مجال الاحصاءات الزراعية عامة ومن بينها احصاءات الثروة الحيوانية فى المجموعات التالية :

المعوقات الفنية:

- صعوبة جمع الاحصاءات بسبب التنقل المستمر للحيوانات .
- الاعتماد على التقدير الشخصي وتدني استخدام الطرق العلمية كأسلوب العينة .
- نقص مستلزمات ومعدات وتقانات جمع المعلومات .

- قلة خبرة الكادر البشري والتدريب .

المعوقات المؤسسية:

- تعدد الاجهزة الإدارية التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى ذات العلاقة يؤدى الى صعوبة التنسيق ونقل المعلومات .
- الفارق الزمني بين جمع الاحصاءات ونشرها بسبب الاجراءات الادارية والضغط على المطابع الحكومية .
- تخوف الحائزين من الضرائب تجعل بعضهم يعطي معلومات ناقصة عن ملكيته الحقيقية ، بينما الحرص على الإستفادة من دعم الأعلاف تجعل البعض يعطى ارقاماً أكبر من الواقع .

3-1-7 العراق :

تتمثل أهم المعوقات في الجوانب الفنية والجوانب المؤسسية .

فأما الجوانب الفنية فأهمها :

- قلة الفنيين وعدم اكتمال التدريب والتأهيل .
- جهل الفلاحين وتخوفهم من إعطاء البيانات خوفاً من الضرائب.
- عدم كفاية المخصصات المالية والتقنيات .
- عدم اعطاء الاهتمام الكافي لاحصاءات الثروة الحيوانية .
- الاعتماد على المزارعين أنفسهم في جمع الملعومات .
- قصور أساليب حفظ البيانات .

واما الجوانب المؤسسية فتتمثل فى إزدواجية أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية وتبعيتها الى جهتين هما الجهاز المركزي التابع لهيئة التخطيط ، وقسم الإحصاء الزراعي التابع لوزارة الزراعة ، مما يؤدى الى تضارب البيانات وتداخل الاختصاصات والمسؤوليات .

3-1-8 فلسطين :

يمكن تحديد أهم المعوقات لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية ضمن الاحصاءات الزراعية العامة فيما يلى :

- ندرة الكوادر البشرية المتخصصة في إحصاءات الثروة الحيونية وقلة التدريب.
- عدم وجود سجلات دقيقة للحيوانات والاعتماد على لجنة القرية في التقديرات .
- عدم وجود اطار حديث لمجتمع الثروة الحيوانية ترتكز عليه العمليات الاحصائية ، وآخر تعداد زراعي تم تنفيذه عام 1971 .
- ضعف التنسيق بين الإدارات المختلفة فى الوزارة المعنية .
- البيانات الاحصائية الزراعية عامة لا تزال غير دقيقة ، وتوجد فجوة زمنية بين جمع البيانات ونشرها .
- الوزارة المختصة (وزارة الزراعة) لا تزال في حالة تكوين وهيكلة .
- لا تتوافر التشريعات الخاصة بإحصاءات الثروة الحيوانية ، ويتم حالياً اصدار قرارات وزارية مؤقته خاصة بالاحصاءات

3-1-9 الكويت :

تتمثل أهم المعوقات الفنية والمؤسسية والتشريعية فى العناصر التالية :

المعوقات الفنية :

- كثرة الاسئلة الوارده بالاستمارة الاحصائية تزيد من فرص الخطأ وعدم الحصول على معلومات كافية أو دقيقه من المربين .
- عدم التأهيل الكافي للجهاز المسؤول عن الإحصاءات الحيوانية .
- عم وجود وسائل اتصال سريعة لإيصال المعلومات من المناطق في وقتها المحدد، والبطء الروتيني لايصال تلك المعلومات إلى الجهاز المختص في الوزارة.

- عدم وجود مراكز للاقضية الزراعية تكون بمثابة همزة وصل بين المزارعين والادارة المركزية لتزويدها بالبيانات عن الثروة الحيوانية عبر هذه المراكز .

المعوقات المؤسسية :

- عدم توفر الاموال اللازمة لتحفيز المكلفين بالاحصاءات .
- التشابك في الصلاحيات بين أجهزة وزارة الزراعة من ناحية ، وبين هذه الوزارة وبعض الوزارات الاخرى من ناحية ثانية .

المعوقات التشريعية :

- الحاجة إلى تشريع يوسع مهام مديرية الاحصاء المركزي بحيث تشمل مهامها كل ما يتعلق بالاحصاءات بما في ذلك الاحصاء الحيواني .
- لا توجد تشريعات تلزم المربيين بحفظ سجلات سنوية تدون بها انشطتهم .

10-1-3 لبنان :

تتلخص أهم المعوقات التي تواجه تطوير احصاءات الثروة الحيوانية في الآتي :

المعوقات الفنية :

- الجهاز المختص بجمع احصاءات الثروة الحيوانية غير مؤهل بدرجة كافية ، مع ضعف الموارد المادية .
- القصور فى وسائل الاتصال السريعة والبطء في إيصال المعلومات من المناطق الفرعية الى الجهازالمركزى المختص بالوزارة .

المعوقات المؤسسية :

وتتمثل هذه المعوقات فى التشابك في الصلاحيات والاختصاصات بين الأجهزةالمختلفة ، إذ تتولى إحصاءات الثروة الحيوانية كل من مديرية الدراسات والتنسيق ، ومصلحة الاحصاء ، والتصنيع والتسويق ، وأخيراً مصلحة إنتاج وتربية الحيوان .

المعوقات التشريعية :

- لا يوجد تشريع تقوم بموجبه مصلحة الإحصاء المركزي بتوسيع مهامها لتشمل

كل ما يتعلق بالاحصاء لدي كافة الادارات الرسمية .

3-1-11 مصر :

تتلخص أهم المعوقات التى لا تزال تواجه أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية فى مصر فيما يلى :

المعوقات الفنية :

- صعوبة حصر الثروة الحيوانية ذات الطبيعة الديناميكية نظراً لاستمرار التغيرات التى تطرأ عليها من وقت إلى آخر .
- اختلاف التوحيد القياسي للمرجع الزمني حسب الغرض الذي من أجله يتم الحصر .
- الصعوبات الفنية فى حصر إنتاج اللحوم حسب النوع والصنف والسن والصعوبة في حصر انتاج الألبان .
- صعوبة حصر الدواجن فى القطاع التقليدي فى الريف .
- صعوبة حصر الذبائح خارج المجازر الحكومية.
- افتقار أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية للكوادر والخبرات الفنية المدربة .
- لا توجد خطط تدريبية واضحة ومحدوده وفقاً للاحتياجات فى هذا الشأن .
- ضعف الميزانيات والامكانات المادية والتعيينات الحديثة .

المعوقات المؤسسية :

- عدم استجابة بعض المديريات لاستبيان أنشطة الثروة الحيوانية .
- لا توجد للادارة العامة أي رقابة أو متابعة ميدانية على تجميع البيانات من مديريات الزراعة والمصادر الاخري.
- لا تتوفر وسائل الاتصال الكافية .
- لا يتناسب عدد العاملين مع طبيعة العمل .

- لا يوجد هيكل مؤسسي واحد تقع تحت مظلته إحصاءات الثروة الحيوانية وتتعدد جهات الاختصاص .

المعوقات التشريعية :

- لا توجد تشريعات للحيازة الحيوانية أو قانون للذبح خارج المذابح الحكومية ، ولايوجد توحيد للمرجع الزمني للعمليات الاحصائية الخاصة بالثروة الحيوانية .

12-1-3 المغرب :

تتمثل أهم المعوقات فيما يلى :

- نقص الادوات والمعدات اللازمة للعمل الاحصائى .
- انتشارالذبح خارج المذابح الحكومية وصعوبة المراقبة .
- عدم وجود تراخيص لتربية الماشية أو سجلات خاصة بها مما يجعل من الضروري إجراء تعداد شامل .
- الإطار المستخدم للعملية الاحصائية الخاصة بالتجمعات السكنية الذى يعتمد عليه فى حصر وتعدادات الثروة الحيوانية لا زالت به بعض العيوب ، بالاضافة الى مشكلة ضبط الثوابت التقنية والمعاملات الفنية لتقديرات الانتاج الحيواني .

13-1-3 موريتانيا :

تتلخص أهم المعوقات التى تعترض كفاءة العمل الاحصائي الزراعى عامة والثروة الحيوانية خاصة فى انقطاع التمويل الخارجي وصعوبة الحصول على المكون المحلي لمشروعات الاحصاء الحيواني . بالإضافة إلى النقص الكبير في التقنيات ومعدات الاحصاء والبنيات الاساسية والتسهيلات والامكانات الفنية ، وكذلك تأخير المسوحات وعدم القيام بها فى التوقيتات المحدده حسب الجدول الزمنى . هذا فضلاً عن العجز فى فرص التدريب وتأهيل الكوادر البشرية .

14-1-3 اليمن :

تتلخص أهم المعوقات والمحددات التي تواجه أجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية فيما يلى :

- العجز في أعداد الكوادر الفنية بالاضافة إلى ضعف التدريب .
- عدم وجود إدارة متخصصة في إحصاءات الثروة الحيوانية كما لا توجد وحدات احصائية متخصصة بالمحافظات .
- توقف المساعدات الدولية الموجهة لهذا المجال .
- قلة المعدات والأجهزة التقنية الحديثة .
- تهريب القطعان للدول المجاورة .
- المعلومات عن الأسواق الداخلية غير متوفرة .

وفى نهاية هذا الجزء الخاص بالمحددات والمعوقات التى تواجه الأجهزة العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية فى الدول العربية ، يمكن القول بأن أوجه التشابه بين هذه المحددات والمعوقات تزيد كثيراً عن أوجه الاختلاف ، مما يؤكد عمومية المشكلات وتشابهها إلى حد كبير ، الأمر الذى يعكس حالة عامة من ضعف الاهتمام بهذا القطاع الاحصائى الهام .

ويوضح الجدول رقم (3-1) عرضاً مجملاً لأهم المشاكل والمعوقات ومدى انتشارها فى الدول العربية .

3-2 مقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية على المستوي القطري :

بعد التعرف على المعوقات والمحددات التي تواجه الاجهزة المسؤولة عن احصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي فإنه من الضروري التعرف على المقترحات التى تراها الأقطار العربية للتغلب علي هذه المعوقات . وبالطبع تختلف مقترحات كل دولة لتطوير احصاءات ثروتها الحيوانية باختلاف المعوقات والمحددات التى تواجهها ، ولكنها تتشابه فى العديد من العناصر التى تعكس حالة عامة من ضعف الأوضاع القائمة للأجهزة العربية العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية ، ومن ثم تشابه متطلبات ومقترحات التطوير .

ونسبة لارتباط هذه المقترحات بالمعوقات الخاصة بكل قطر ولاعطاء صورة مكتملة للوضع الراهن لكل دولة في الوطن العربي فقد جرى عرض مقترحات كل منها لتطوير احصاءات ثروتها الحيوانية على حدة . ففى الأردن تتلخص أهم المقترحات لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية فى كل مما يأتى :

جدول رقم (3-1)
المعوقات التي تواجه اجهزة احصاءات الثروة الحيوانية بالوطن العربي
مرتبة حسب اهميتها والدول المتاثره بكل منها

المعوقات	الدول التي تتاثر اجهزتها الاحصائية بهذه المعوقات
1- عدم وجود جهاز احصاء خاص بالثروة الحيوانية	معظم الدول ماعدا مصر ، ودول أخرى لها جهاز احصاء زراعي يهتم جزئياً بالثروة الحيوانية مثل سوريا ، المغرب ، تونس
2- قلة الكوادر الفنية المدربة وخطط التدريب	كل الدول ، ولكنها أقل تأثيراً في حالة مصر والاردن والمغرب وتونس
3- نقص الحاسبات الآلية والأجهزة والمعدات	معظم الدول ، وأقل تأثيراً على المغرب ، مصر ، تونس ، سوريا ودول منطقة الخليج
4- عدم وجود إطار حديث ترتكز عليه عمليات المعاينات الاحصائية .	كل الدول تقريباً
5- ضعف تطبيق الأساليب الاحصائية الحديثة	معظم الدول ولكن مصر وتونس وسوريا والمغرب هم احسن حالاً في هذا الشأن
6- ضعف الامكانيات المالية والدعم والتحفيز	معظم الدول خاصة فلسطين ، موريتانيا الجزائر واليمن
7- ضعف التنسيق المؤسسي والازدواجية والتشابك	كل الدول
8- تنقل وتحرك المواشي من منطقة لأخرى	معظم الدول ذات القطعان التقليدية الرعوية خاصة الجزائر ، اليمن ، موريتانيا ، تونس ، سوريا ، الجزائر وفلسطين واليمن
9- بعد الوحدات الاحصائية عن المربين ومواقع الانتاج	معظم الدول خاصة موريتانيا ، اليمن ، العراق ، فلسطين ، الاردن ، سوريا ، المغرب

تابع جدول رقم (3-1)
المعوقات التي تواجه اجهزة احصاءات الثروة الحيوانية بالوطن العربي
مرتبة حسب اهميتها والدول المتأثرة بكل منها

المعوقات	الدول التي تتأثر اجهزتها الاحصائية بهذه المعوقات
10- الاعتماد على التقديرات الشخصية للفنيين أو القائمين على هذا الأمر	بالاضافة للتقديرات العلمية تعتبر التقديرات الشخصية شائعة ولها وزنها فى كل الأقطار
11- الاعتماد على كبار المربين وقيادات القرى فى جمع البيانات	معظم الدول وبوجه خاص كل من سوريا ، المغرب ، الأردن
12- صعوبة حصر الدواجن في القطاع التقليدى فى الريف .	كل الدول
13- الذبح خارج المذابح الحكومية وصعوبة تقدير اعداد المذبوحات	كل الدول
14- توقف التمويل الخارجى والمساعدات الدولية	الكثير من الدول خاصة اليمن ، موريتانيا والعراق
15- ضعف وعى المربين وربط جمع البيانات بالضرائب ودعم الأعلاف	معظم الدول خاصة دول الخليج ، سوريا ، تونس - موريتانيا والمغرب
16- ضعف التعاون أو الاستفادة من الجهات الخارجية المتخصصة .	كل الدول
17- عدم وجود التشريعات التي تنظم اعمال الأجهزة الاحصائية	كل الدول

المصدر : جمعت من التقارير القطرية للدول العربية فى إطار دراسة تطوير إحصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 1998 .

- تطوير الأساليب الاحصائية المستخدمة وتبني التقنيات الحديثة المتاحة . بما في ذلك البرمجيات الاحصائية .
- دعم الامكانات المادية للاجهزة المسؤولة عن احصاءات الثروة الحيوانية .
- توحيد فترات التعدادات الزراعية في كل دول المنطقة .
- عقد دورات قطرية متخصصة لتدريب وتأهيل الكوادر الفنية .

أما في الامارات فإن أهم المقترحات المطروحة للتطوير تتمثل فيما يلي :

- اتباع الأساليب العلمية الحديثة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية
- توفير العناصر الاحصائية المتخصصة وتدريب الكوادر الفنية .
- تبادل المعلومات والدراسات والمطبوعات بين الدول العربية والمنظمات العلمية العربية والدولية .

وتقترح تونس لدعم احصاءات الثروة الحيوانية أن يتم الاهتمام بالجوانب التالية :

- دعم الاجهزة الاحصائية بالمعدات والتقنيات الحديثة .
- تشجيع ودعم دول المنطقة فنياً ومادياً للقيام بالتعدادات الزراعية .
- العمل على توحيد المصطلحات الاحصائية في الوطن العربي وتبادل الخبرات.
- تأهيل الكوادر البشرية خاصة في البرمجيات وتكثيف الدورات التدريبية لكل المستويات .

وأما في الجزائر فتتحدد المقترحات للتطوير في العمل على تأهيل الكوادر البشرية والتدريب وتنظيم تبادل الزيارات للخبراء الاحصائيين في الوطن العربي . بالإضافة إلى توفير وإستخدام التقنيات الحديثة والمنهجية الاحصائية المتطورة .

بينما تقترح السعودية أهمية الاستمرار في تأهيل الكوادر البشرية واجراء البحوث الاقتصادية والاحصائية ، وربط جميع مديريات الزراعة والمياه مباشرة في شبكة وطنية عن طريق الحاسب الآلي .

أما المقترحات للتطوير بالنسبة لسوريا فتتلخص فيما يلى :

- التركيز على فتح سجلات لمربي الماشية .
- اجراء مسوحات عينية كل ثلاث سنوات .
- عدم ربط ترخيص السيارات الزراعية بملكية الحائر من الحيوانات .
- توعية مربي الماشية وإقناعهم بأن العمل الاحصائي لا علاقة له بالضرائب .
- استخدام التصوير الجوي لتجمعات الماشية في البادية .
- التنسيق بين الأجهزة العاملة في مجال الاحصاءات الحيوانية .
- تبني التقنيات الحديثة وإنشاء قاعدة معلومات على مستوى المديريات وربطها بالحاسب المركزي بالوزارة .
- تأهيل الكوادر البشرية.
- التنسيق على مستوي الوطن العربي.
- دعم الامكانات المادية والفنية للاجهزة العاملة في مجال إحصاءات الثروة الحيوانية.

ويقترح التقرير الخاص بالعراق لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية ما يلى :

- تطوير الأساليب الاحصائية المستخدمة فى جمع البيانات الاحصائية .
- تبني التقانات الحديثة في مجال تجهيز وإعداد واصدار الإحصاءات بما في ذلك الاستفادة من شبكة الانترنت .
- بناء قاعدة معلومات وطنية خاصة بالثروة الحيوانية .
- ضرورة استعمال طريقة الاستشعار عن البُعد لحصر القطعان الرحالة ، والصور الجوية المدعومة ببعض المسوحات الارضية .
- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال إحصاءات الثروة الحيوانية على كل المستويات وتنفيذ الدورات التدريبية لتشمل القيادات ومتخذي القرار.

- الدعم الفني والمادي لأجهزة الاحصاء الحيواني بالوطن العربي .
- تبني يوم يسمي يوم الإحصاءات الحيوانية كل عام .
- ربط الأقطار العربية بشبكة اتصالات تضمن سهولة انسياب الاحصاءات فيما بينها .
- تثبيت المعلومات الاحصائية لأنشطة الثروة الحيوانية على الخرائط القطرية .

وفي فلسطين تتمثل أهم المقترحات لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية في الآتي :

- تطوير الأساليب الاحصائية المستخدمة في جمع المعلومات (السجلات الادارية المقابلات الشخصية ، القياس الفعلي والطريقة البريدية).
- تبني التقنيات الحديثة المتاحة في مجال تجهيز وإعداد واصدار البيانات .
- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال إحصاءات الثروة الحيوانية ودعم الامكانات المادية .

وأما بالنسبة للكويت فتتحدد أهم المقترحات فيما يلى :

- تطوير أساليب الاحصاء وانشاء جهة لمتابعة أهم التطورات وأحدث التقنيات المستخدمة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية .
- إنشاء صيغة شبه متكاملة بين الدول العربية لتبادل المعلومات .
- تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال الإحصاء الحيواني وفتح باب الدراسات العليا للإحصاء الحيواني.
- الاستمرار في نشر البيانات والاحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية وتحديثها من خلال شبكة الانترنت.

وتقترح لبنان تطوير إحصاءاتها بإتباع ما يلى :

- التعاون والتنسيق بين مديرية الاحصاء المركزي والجهات ذات الصلة لتطوير الاستمارة الاحصائية وتبسيطها .

- استعمال التقانات الحديثة فى عمل الأجهزة الاحصائية الزراعية .
- الربط بواسطة اجهزة الكمبيوتر بين مختلف ادارات الدولة العاملة في مجال الاحصاءات الزراعية .
- تأهيل الكوادر وتدريبها بما في ذلك العدادين .
- تطوير اللامركزية مع الاحتفاظ بجهة مركزية واحدة لإصدار البيانات الإحصائية.
- الاستفادة من كل الاحصائيين في الدولة عند القيام بجمع المعلومات ولدي تدريب الآخرين .

وتقترح مصر المداخل والآليات التالية لتطوير احصاءاتها الخاصة بالثروة الحيوانية:

- التوسع في استعمال الاساليب الحديثة لاجراء الاحصاءات مثل الاستشعار عن بُعد .
- توسيع عناصر جمع المعلومات الاحصائية لتشمل كل ما يخص صفات الثروة الحيوانية ، النوع، الجنس، العمر والسلالة بالاضافة الى المعلومات الاقتصادية ذات الصلة وكذلك مستلزمات الانتاج .
- إعتماد وكالات الثروة الحيوانية لتكون المصدر الوحيد لاحصاءات هذا القطاع .
- انشاء بنوك معلومات وشبكة قومية لاحصاءات الثروة الحيوانية .
- إعادة هيكلة المؤسسات ذات الصلة بإحصاءات الثروة الحيوانية .
- تخصيص ميزانيات قطرية مستقلة لاحصاءات الثروة الحيوانية .
- تدريب الكوادر العاملة في هذا المجال ووضع خطط للتدريب ودعم الاجهزة العاملة بالكوادر المؤهلة وتحفيزهم مادياً .
- توفير المعدات والاجهزة الاحصائية اللازمة .

وتتحدد مقترحات التطوير فى المغرب فيما يلى :

- تطوير الهياكل الادارية وتدريب الكوارد المكلفة بالقيام بالاحصاءات الحيوانية وتوسيع تواجداها جغرافيا .

- العمل على توحيد المصطلحات الاحصائية بين الدول .
- إجراء تعداد زراعي على فترات منتظمة وتطوير أسلوب جمع الاحصاءات .

أما موريتانيا فتقترح لتطوير احصاءاتها أن يجرى الاهتمام بما يلى :

- توفير الامكانات المادية والفنية والاحصائيين وتدريب الكوادر الفنية .
- تشجيع قيام اتحادات للمنتجين وحثهم على عمل دفاتر تسجيل لمواشيهم .
- اصدار مجلة احصاء حيواني متخصصة .
- تبادل الخبرات وإعداد معاجم مشتركة بين الدول وتكوين فريق احصائيين للوطن العربي .
- انشاء قاعدة معلومات قطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية .
- التنسيق القطري بين الأجهزة العاملة فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية .
- تنفيذ التعداد الشامل .

أما مقترحات اليمن لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية فتتمثل في الآتي :

- انشاء ادارة عامة لاحصاءات الثروة الحيوانية وانشاء وحدات احصائية في عموم المحافظات .
- تطوير النماذج الاحصائية الخاصة بحصر الحيوانات.
- إيجاد علاقة مؤسسية بين كل الجهات المختصة للتنسيق فيما يختص بدور كل منها.
- وضع صيغة مناسبة للربط والتنسيق بين الجهاز المركزي للاحصاء وادارة الاحصاء الزراعي .
- تنفيذ مشروع التعداد الزراعي .
- الارتقاء بالمهارات ووضع برنامج تدريبي متكامل .
- تبادل الخبرات والزيارات والنشرات بين دول المنطقة .

- عقد ندوات للقيادات الاحصائية .

3-3 المقترحات العامة للتطوير فى مجال احصاءات الثروة الحيوانية :

مما سبق يمكن تلخيص مقترحات تطوير احصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي حسب اهميتها وعموميتها بين الدول فيما يلى :

3-3-1 مقترحات فنية ومادية :

- تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال إحصاءات الثروة الحيوانية على كل المستويات ووضع خطط للتدريب المستمر ومتابعتها.
- دعم اجهزة احصاءات الثروة الحيوانية بالحاسبات الآلية والبرمجيات .
- إتباع الأساليب الاحصائية الحديثة بما في ذلك التصوير الجوي والارضي والاستشعار عن البُعد .
- تخصيص ميزانيات قطرية مستقلة لاجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية .
- انشاء بنك معلومات وشبكة قطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية بين المركز والمحافظات والأقاليم .
- إنشاء قاعدة وشبكة معلومات قومية لاحصاءات الثروة الحيوانية للوطن العربي.
- تبادل الخبرات العربية في مجالات إحصاءات الثروة الحيوانية وكذا الاصدارات الاحصائية واصدار مجلات قطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية .
- تشجيع دول المنطقة لاجراء التعدادات الزراعية والحيوانية بشكل منتظم ودعمها فنياً .
- العمل ما أمكن على توحيد المصطلحات الاحصائية لدي دول المنطقة ، ويمكن ان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدور فعال في هذا المجال ، بالاضافة الى توفيرها لأفضل المناهج والبرمجيات الخاصة باحصاءات الثروة الحيوانية وتعميمها على الدول الاعضاء . كما يمكن إصدار مجلة دورية متخصصة في إحصاءات الثرة الحيوانية .

3-3-2 مقترحات مؤسسية :

- انشاء أجهزة متخصصة في إحصاءات الثروة الحيوانية في الدول التي ليس

لديها اجهزة مستقلة ، وتطوير هياكلها ودعمها والتنسيق بينها وبين الجهات الاخرى ذات الصلة داخل الوزارة وخارجها .

- اعتماد وكالات الثروة الحيوانية واجهزتها المختصة بإعتبارها المصدر الأساسى لاحصاءات هذا القطاع .

- التنسيق بين دول المنطقة في كل مجالات إحصاءات الثروة الحيوانية ، وتبادل المعلومات والخبرات بينها ، والاستفادة من المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة في هذا المجال .

- تشجيع مربي الماشية لانشاء اتحادات لهم ، وعمل سجلات لحيواناتهم ، وتوعيتهم بأهمية الإحصاءات الحيوانية وعدم ربطها بالضرائب ودعم الاعلاف وما شابه ذلك .

3-3-3 مقترحات تشريعيه :

- استصدار تشريعات تحدد صلاحيات أجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية وعلاقتها بالجهات الأخرى ذات الصلة .

- سن قوانين تلزم مربي الماشية بعمل سجلات لحيواناتهم وتحد من الذبح خارج المجازر الحكومية . أو تنظمه على نحو أو آخر يمكن من حصره .

- استصدار قوانين تحدد الفترات الزمنية للتعدادات الزراعية والحيوانية .

الباب الرابع

وثيقة مشروع قومى لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية فى الوطن العربى

الباب الرابع

وثيقة مشروع قومي
لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية
في الوطن العربي

1-4 خلفية :

من الحقائق المعلومة وفي ضوء ما أتضح فى الأبواب السابقة أن قطاع الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني يمثل شطراً هاماً وأساسياً في البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، ويتميز – برغم ما يعانيه من مظاهر التخلف – بقدرته على تحقيق معدلات عالية من الإكتفاء الذاتي الغذائي تصل إلى حوالي 90٪ . ومن ثم فهناك إمكانيات كبيرة لبلوغ الاكتفاء الكامل وتحقيق فوائض تصديرية من المنتجات الحيوانية إذا ما أتخذت الأساليب الموضوعية والفعالة لتنمية هذا القطاع تنمية مستدامة، تقوم على رفع كفاءته الانتاجية وتطويره التقني في مجالات التربية والتغذية والرعاية وغيرها من مجالات التطوير ذات العلاقة، سواء في أساليب الادارة المزرعية لأنشطة الانتاج الحيواني ، أو أساليب إدارة وإستغلال ورفع كفاءة المراعي، أو النهوض بخدمات البحث والارشاد والوقاية والعلاج والتأمين وما إلى ذلك .

وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير وتنمية قطاع الانتاج الحيواني في مختلف الأقطار العربية، وكذلك بالرغم من تعدد المداخل والأساليب المتبعة في هذا التطوير، إلا أن النتائج المتحققة لا تزال محدودة الأثر وبالغة التواضع ، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاع التقليدي الذي لا يزال يمثل الشطر الأعظم من هذا القطاع . ذلك أن معظم سياسات وجهود التنمية في قطاع الانتاج الحيواني في الوطن العربي اعتمدت بصفة أساسية على الاستثمار في مشروعات جديدة فيما يعرف بالقطاع التجاري الحديث الذي قامت دعائمه على استيراد السلالات الأجنبية والعلائق المركزة والمعدات المتطورة ، بالاضافة إلى الخبرات الأجنبية في كثير من الحالات . وفي المقابل لم يلق القطاع التقليدي برصيده الهائل من الثروة الحيوانية سوى القدر اليسير من الاهتمام ومشروعات التطوير والتنمية،

ولا تزال مئات الملايين من أفراد هذا القطيع محرومة من جهود التحسين الوراثي أو الرعاية والوقاية والعلاج ، فضلاً عن أحوال سوء التغذية والتعرض الدائم لعوامل المخاطرة واللايقين التي ترتبط بأحوال المراعي وتقلبات الأمطار.

ولعل التقويم المنطقي لنتائج الأداء التنموي في قطاع الانتاج الحيواني العربي خلال الحقبة الماضية يكشف عن بعض المؤشرات بالغة الأهمية والتي من بينها ما يلي :

- قامت تنمية الانتاج الحيواني العربي بصفة أساسية على الإهتمام بالقطيع التجاري الحديث الذي استوعب استثمارات طائلة حالت دون توجيه الإهتمام المناسب بتنمية وتطوير وتحديث القطاعات التقليدية الأكثر أهمية .

- قام القطاع التجاري الحديث على اقتصاديات الاستيراد شبه الكامل لمكونات الانتاج وأصوله ومدخلاته ، من معدات ، وسلالات ، وأعلاف ، ولقاحات وعلاجات ، الأمر الذي أفقد هذا القطاع قدرته على منافسة المنتجات النهائية المستوردة، وبقى في معظم الأحوال معتمداً على أنواع متعددة من الدعم المباشر وغير المباشر، وأشكال الحماية من منافسة الواردات . فلم ينل حظاً من الكفاءة الاقتصادية.

- نظراً لضخامة المتطلبات الاستثمارية ، والأعباء على مخصصات الدعم والموازين التجارية ، فقد بقيت إمكانيات التوسع في القطاع الحديث للمنتجات الحيوانية محدودة ومقيدة ولا سيما في مجال إنتاج اللحوم الحمراء والألبان . ومن ثم فلم تكن سياسة التوسع في القطاع الحديث هي البديل الاقتصادي عن النهوض بالقطاع التقليدي.

- عززت سياسة التركيز على تنمية القطاع التجاري الحديث من تكريس التوجهات القطرية على حساب التوجهات القومية في مجالات الانتاج والتجارة والمبادلات . فالاستثمارات تركزت في الاطار القطري، تساندها مخصصات كبيرة للدعم ، وحال ذلك دون تعزيز مقومات الميزة النسبية لبعض الدول العربية ذات الثروات الوفيرة نسبياً في الحيوانات والمراعي الطبيعية، ومن ثم حالت دون تنمية الصادرات العربية البينية أو تنمية الثروة الحيوانية في الدول العربية ذات الميزة النسبية .

في هذا الاطار ، يمكن القول أن الدول العربية ، ينبغي عليها أن تلتفت في إهتمام بالغ إلى رصيدها الضخم من موارد الثروة الحيوانية ، وأن تعمل على تنميته وتطويره، لاسيما في ظل المستجدات العربية والاقليمية والدولية التي تصب جميعها في نفس الاتجاه نحو أهمية الاعتماد على الذات وزيادة الانتاج وتعزيز التجارة العربية البينية، وإيجاد فوائض تصديرية تقوم على أسس من الكفاءة الانتاجية والاقتصادية والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية . تمشياً مع توجهات تحرير التجارة العالمية ، وتكريس اعتبارات المنافسة وآليات السوق، وكذلك في إطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبدء تطبيق برنامجها التنفيذي.

ومن المنظور العلمي والموضوعي فإن التنمية الفاعلة والطموحة لقطاع الثروة الحيوانية العربية لا يمكن أن تأخذ مسارها الصحيح أو تؤدى إلى نتائجها المرجوه إذا لم تتأسس على قواعد متطورة للبيانات، ونظم حديثة للمعلومات، توفر الضوء الكافي لإتخاد القرارات الرشيدة ووضع السياسات الصحيحة والبرامج المناسبة لتلك التنمية .

2-4 مبررات المشروع :

في نهاية القرن العشرين الذي عرفت حقبته الأخيرة بعصر المعلومات . يمكن القول أن الوطن العربي كان ولا يزال إلى حد كبير غير متفاعل مع هذا العصر، ليس فقط بالقياس بما في قطاع الثروة الحيوانية أو القطاع الزراعي فحسب ، وإنما في شتى جوانب الحياة والنشاط البشري . من هنا ، ومع مطلع قرن جديد من الزمان تتبلور فيه العديد من المستجدات والتحولات وانجازات العلم والمعرفة ، وتستقر فيه أسس جديدة للتنمية والعلاقات والمبادلات الدولية، وتترسخ أهمية المعلومات كأساس للتقدم والتنمية، وكعنصر رئيسي في المنافسة والتميز بين الأفراد والهيئات وبين الدول ، فلا أقل من أن يكون اللحاق بهذا العصر (عصر المعلومات) وتقليل فجوة التخلف المعلوماتي ، بمثابة المبرر الرئيسي لقيام هذا المشروع وغيره من المشروعات التي تعمل في نفس الهدف في مختلف مجالات النشاط في الوطن العربي .

وبرغم ذلك فإن تطوير قواعد الاحصاءات ونظم المعلومات في مجال الثروة الحيوانية في الوطن العربي على وجه الخصوص يعتبر من المشروعات التي تعززها العديد من المبررات وتدعو إليها الكثير من الاعتبارات والأسباب ، ولعل من بين ذلك ما يلي :

- يحمل قطاع الثروة الحيوانية في الوطن العربي إمكانات كبيرة للتنمية والتطوير، وبخاصة القطاع التقليدي الذي كان ولا يزال عرضة لقدر ملحوظ من الإهمال التنموي، ذلك الإهمال الذي شمل ما يتعلق باحصاءاته وتعداداته ومعلوماته. ومن ثم فإن نقطة البدء الصحيحة لأي جهود في مجال تنمية وتطوير هذا القطاع تتمثل في تطوير الأجهزة الاحصائية القائمة عليه وتطور أساليب ونظم جمع وتحليل البيانات وتوفير وتبادل المعلومات للمسؤولين والباحثين ومتخذى القرارات، وللمستثمرين والهيئات التسويقية المحلية والخارجية .

- يعتبر مجال احصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي من أكثر المجالات الاحصائية تخلفاً بشكل نسبي ، بالمقارنة بالاحصاءات الاقتصادية المختلفة عامة، أو الاحصاءات الزراعية على وجه الخصوص . ففي عدد غير قليل من الدول لا توجد أجهزة إحصائية مختصة بهذا المجال . وفي حالات عديدة توكل مهام احصاءات الثروة الحيوانية كنشاط فرعي لأجهزة الاحصاءات الزراعية العامة برغم الطبيعة الخاصة والمتميزة للاحصاءات الحيوانية ونظم وأساليب جمعها وتحليلها ومعالجتها . كما تزيد حدة تخلف أجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية كلما إقترنت بأهمية نسبية أكبر للقطاع التقليدي، ذلك القطاع الذي يكاد يتركز في عدد من الدول العربية التي تفتقر إلى القدرات الرأسمالية الذاتية لتطوير قطاع الثروة الحيوانية أو الأجهزة الاحصائية الخاصة به ، كما هو الحال في السودان والصومال ، فكما يتضح من الجدول رقم (4-1) يتركز في السودان نحو 65٪ من رصيد الثروة الحيوانية العربية من الأبقار ، وحوالي 39٪ من الضأن، وحوالي 26٪ من الإبل. وفي الصومال يتركز نحو 53٪ من الإبل بالاضافة إلى حوالي 7٪ من الضأن، وحوالي 3٪ من الأبقار .

- تتعلق أنشطة الثروة الحيوانية بجانب هام ونسبة كبيرة من السكان تقدر بنحو 70٪ من الأسر الزراعية الريفية في الوطن العربي، سواء منهم الحائزين للحيوانات فقط، أو الحائزين للحيوانات إلى جانب ما يحوزونه من الأرض الزراعية . ومن هنا فإن غياب المعلومات الكافية والصحيحة حول هذا القطاع العريض والهام من السكان الزراعيين والريفيين والبدو والرعاة ، إنما يحول في

جدول رقم (4-1)

الأهمية النسبية لأعداد الثروة الحيوانية لعام 1996 للدول العربية

الدولة	الأبقار + الجاموس (٪)	الماعز + الأغنام (٪)	الإبل (٪)
الاردن	0.12	1.35	15.00
الامارات	0.18	0.58	1.45
البحرين	0.03	0.02	0.01
تونس	1.31	3.52	0.3
الجزائر	2.43	8.68	1.16
جيبوتي	0.53	0.41	0.56
السعودية	0.44	6.44	2.66
السودان	65.50	38.60	26.00
سوريا	1.60	6.03	0.06
الصومال	2.97	7.19	52.8
العراق	2.53	3.83	0.03
عمان	0.48	0.50	0.93
فلسطين	0.02	0.38	0.0
قطر	0.03	0.16	0.42
الكويت	0.02	0.06	0.01
لبنان	0.13	0.32	0.0
ليبيا	0.29	0.74	0.86
مصر	11.90	3.12	1.12
المغرب	4.79	8.84	0.33
موريتانيا	2.45	6.01	9.62
اليمن	2.34	3.18	1.52
الجملة ألف رأس	50574	235578	11690

المصدر : جمعت وحسبت من :

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (17) ، الخرطوم ، 1997 .

واقع الأمر دون إدماجهم في إطار برامج مناسبة وفعالة للتنمية والتطوير ، سواء لمواردهم ومنتجاتهم الحيوانية، أو لظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والمعيشية .

- إذا كانت وحدات القطاع التجاري الحديث للانتاج الحيواني تتمركز في معظم الأحوال حول المناطق الحضرية أو قريبة منها ، وتندرج بطريقة أو أخرى في إطار تنظيمي أو مؤسسي يتيح إمكانية رصد وتسجيل وتوفير بعض البيانات والمعلومات الأساسية الخاصة بتلك الوحدات ، فإن القطاع التقليدي له من الخصائص والصفات مما يحول دون رصد وانتاج البيانات والمعلومات الخاصة به دون قدر من الجهد والمشقة والتكلفة التي قد لا تتوافر في أحوال كثيرة. فالقطاع التقليدي يتميز بالانتشار الواسع جغرافياً والتبعثر والتشتت في أعداد هائلة من الوحدات والحيازات في مناطق الريف والبادية ، فضلاً عن خاصية الحراك والتنقل الموسمي وعدم الاستقرار في مكان ثابت ، وبخاصة للقطعان الرعوية التى تسعى وراء الكلأ حيثما توافر سواء في داخل حدود الدولة أو خارج حدودها . ومن ثم يتطلب الأمر مشروعات للدعم في هذا المجال ، وجهوداً مشتركة فيما بين الدول وبعضها البعض وتقانات متطورة للرصد والحصر وجمع البيانات والمعلومات .

- إن تنمية الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني العربي الذي يساهم فيه بصفة أساسية المشروع المقترح لتطوير إحصاءات الثروة الحيوانية ، إنما يستهدف مجموع السكان في الوطن العربي من منظور تنمية وتطوير أنماطهم الغذائية وتحسين مكوناتها وتركيبها النوعي . فمن المعروف أن هناك إنخفاضاً واضحاً لنسبة الغذاء للمواطن العربي المستمد من مصادر حيوانية بينما ترتفع كثيراً نسبة المكونات النباتية سواء في ذلك الطاقة أو البروتين أو الدهون ، ومن منظور المستويات الغذائية وأسس التغذية الصحية فإن مثل ذلك الوضع ينطوى على قدر من الاختلالات التي تندرج ضمن حالات سوء التغذية أحياناً ، أو تؤدى إلى ضعف مستويات الصحة العامة والكفاءة الانتاجية للأفراد أحياناً أخرى . ومن ثم يستوجب ذلك مزيداً من الاهتمام بتنمية المنتجات الحيوانية وزيادة نصيب الفرد منها ، وتوازن مستويات التغذية ونوعيتها .

- بعد اتفاقية الجات ، والتحرير المتنامي للتجارة الخارجية ، وما يفرضه ذلك من تحرير للأسواق الداخلية ، وأهمية آليات السوق ومتغيراته ، وكذا أهمية الكفاءة الانتاجية ، فإن الاستجابات الصحيحة والتعديلات المناسبة في قطاع الانتاج ، وكذلك التنافسية والكفاءة التسويقة على صعيد التجارة الداخلية ، والاندماج الفعال في التجارة الدولية ، والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة والحد من الأعباء المحتملة على الصعيد الدولي ، كل ذلك لا يمكن أن يتحقق في غياب الأجهزة الاحصائية ونظم المعلومات المتطورة التي توفر تدفقاً مستمراً من البيانات والمعلومات الكافية والصحيحة والآنية حول كافة المتغيرات الانتاجية والتجارية والسعرية .

- بعد البدء في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومع التحرير المتدرج للتبادل السلعي بين الدول العربية ، فإن التفعيل العملي لهذه الاتفاقية وتهيئة الظروف الصحيحة المواتية لتعزيز التجارة العربية البينية في إطار تلك الاتفاقية ، فضلاً عن إمكانية متابعة وتقويم أدائها، يستلزم بالضرورة توافر البيانات والمعلومات بقدر مناسب من الكفاية والكفاءة حول مختلف السلع التي يجرى التعامل بها ومن بينها المنتجات الحيوانية ، وإنسياب وتبادل تلك المعلومات فيما بين الدول ومختلف المتعاملين من الأفراد والشركات والهيئات ضمن نظام فرعي للمعلومات العربية في مجال الثروة والمنتجات الحيوانية، وفي إطار أكثر شمولاً لنظام عربي أو شبكة عربية للمعلومات الزراعية .

3-4 بعض الإعتبارات الأساسية لمشروع التطوير المقترح :

بإعتبار أن المشروع المقترح لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية يمثل مشروعاً قومياً ، ويتعلق بقطاع له معالمه وسماته الخاصة ، ويستهدف تحديثاً وتطويراً في قواعد البيانات ونظم المعلومات لتكون مدخلاً أساسياً لتنمية وتطوير هذا القطاع تنمية طموحه ومستدامة ، فإن ذلك إنما يفرض بعض الأسس والاعتبارات التي يقوم عليها وفي ضوئها ذلك المشروع، ولعل من أهم تلك الأسس والاعتبارات ما يلي :

- أن ينطلق مشروع التطوير المقترح من الأوضاع الراهنة للأجهزة الاحصائية والنظم المعلوماتية في أقطار الوطن العربي ، ويراعي ما تواجهه من مشاكل

ومعوقات ويعالج ما تتطلبه من إحتياجات للتطوير وزيادة الكفاءة .

- أن يحقق مشروع التطوير المقترح توازناً مناسباً بين مستويات التطوير على المستوى القطري، والإقليمي والقومي حتى يمكن أن يفضى ذلك التطوير بشكل متدرج إلى قدر مناسب من الاتساق والتنسيق والتكامل بين الأجهزة الاحصائية القطرية العاملة في مجال الثروة الحيوانية وبعضها البعض، في إتجاه اقامة منظومة قومية للبيانات والمعلومات العربية في هذا المجال .

- أن يقوم المشروع بتركيز الإهتمام بدعم وتطوير الوحدات المختصة بإحصاءات الثروة الحيوانية على وجه التحديد، مع إعطاء القدر المناسب من توازن الإهتمام بين الوحدات المركزية للاحصاءات وبين الوحدات الفرعية في المديريات والأقاليم الادارية التي لها الدور الهام والأساسي في التطوير ، وأيضاً الإهتمام بالتركيز على الكوادر التي تتمتع بقدر أكبر من الإستقرار النسبي في مواقعها بأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية.

- أن يراعي المشروع المستجدات المعاصرة والتقانات والتطورات الحديثة في مجالات أساليب ونظم ووسائل جمع وتحليل وتبادل ونشر البيانات والمعلومات.

- أن يقوم المشروع بأقصى درجة ممكنة على مبادرات الدول ومساهماتها وجهودها الذاتية من منطلق الوعي بأهمية تطوير وتنمية الأجهزة الاحصائية ونظم المعلومات الخاصة بالثروة الحيوانية ، وأن يوفر المشروع المكونات والمتطلبات الأساسية التي تساعد الدول على مساعدة أنفسها لاحداث التطوير المستهدف. ولذا فإن إهتمامات المشروع سوف تعطى أولوية لبرامج تدريب المدربين لتكوين كوادر قادرة على التدريب المتواصل الذي لا يتوقف بانتهاء عمر المشروع ، كما يعطى المشروع أولوية لنماذج التطوير الرائدة في دولة ما أو عدد محدود من الدول يمكن لباقي الدول الاستفادة منها ومحاكاتها والاسترشاد بها سواء بالاعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية ، أو من خلال مشروعات قطرية يمكن طرحها لتدبير جانب من المساهمات التمويلية الخارجية لها.

- أن يراعى المشروع مختلف المستجدات والتطورات العالمية والاقليمية والعربية، وبخاصة ما يتعلق بالتطورات التقنية في مجالات الرصد والاستشعار ، ومجالات تقانات نظم المعلومات والبرمجيات ، ومجالات تحرير التجارة العالمية وأهمية الاندماج الاقتصادي العالمي ومتطلباته من نظم المعلومات الحديثة والشاملة ، ومجالات الاصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي وبروز دور القطاع الخاص وأهمية المعلومات والبيانات للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة من المنتجين والمستهلكين والمسوقين، وكافة المتعاملين في المدخلات والمخرجات والخدمات لقطاع الثروة الحيوانية .

- أن يتحقق من خلال المشروع أقصى قدر من الإستفادة المتبادلة بين الدول العربية للنماذج الرائدة والتجارب الناجحة ، وكذلك من الامكانيات والخبرات الفنية والعلمية في مختلف الأقطار العربية .

4-4 أهم المشكلات ومقترحات التطوير للأجهزة القطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية :

في معرض وضع مشروع لتطوير الاحصاءات العربية في مجال الثروة الحيوانية، فقد جرت دراسات قطرية حول الأوضاع الراهنة للأجهزة الاحصائية العربية ذات العلاقة، ومن خلال تلك الدراسات أمكن التعرف على أهم المشكلات والعقبات التي تعترض تلك الاجهزة كما ورد فى الأبواب السابقة باعتبار ذلك يمثل مدخلاً منطقياً لبلورة أهداف وعناصر مشروع التطوير المقترح. ومن أهم تلك المشكلات وأكثرها شيوعاً ما يأتي :

- غياب وحدات متخصصة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية ضمن الاطار المؤسسي للأجهزة الاحصائية الزراعية في عديد من الدول واعتبار احصاءات الثروة الحيوانية نشاطاً فرعياً – وثانوياً أحياناً – من أنشطة الاحصاءات الزراعية .

- ضعف الامكانيات المالية والتجهيزات الفنية لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية.

- تضارب الاختصاصات وضعف التنسيق بين الوحدات والجهات ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات في مجال الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني ، سواء

في داخل الوزارة الواحدة ، أو فيما بين الوزارات والهيئات المختلفة ذات العلاقة .

- قلة عدد الكوادر المؤهلة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية ، وضعف تأهيل وتنمية تلك الكوادر بسبب نقص التدريب ، وغياب الخطط والبرامج التدريبية في حالات عديدة.
- ضعف الارتباط والاتصال بين الوحدات الاقليمية والفرعية العاملة في مجال إحصاءات الثروة الحيوانية ، وبين وحداتها المركزية على مستوى الوزارة.
- غياب التعدادات للثروة الحيوانية وصعوبة تنفيذها في كثير من الدول لقصور التمويل ونقص الخبرات، ومواجهة صعوبات الانتشار الجغرافي الواسع للحيوانات في القطاع التقليدي وتحركها المستمر سعياً وراء الكلأ والماء وبخاصة في القطاع الرعوي.
- ضعف الأساليب والنظم المتبعة في جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ، وتعذر نشر ما يتم جمعه منها.
- ضعف مستوى شمولية البيانات الاحصائية التي يجرى جمعها وإصدارها، حيث يقتصر الأمر في معظم الدول على قدر محدود من البيانات الأساسية حول تقدير أعداد الحيوانات والمذبوحات وكمية الانتاج والتجارة الخارجية . هذا فضلاً عن ضعف كفاءة البيانات من حيث مستوى الدقة والحداثة الزمنية .

يضاف إلى ما تقدم ، وجود إختلافات ملحوظة في المفاهيم والمصطلحات ووحدات القياس وأساليب جمع البيانات والتقدير الاحصائي فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، الأمر الذي يساهم بطبيعة الحال في صعوبة التنسيق والترابط وتبادل المعلومات والبيانات الاحصائية في مجال الثروة الحيوانية بين دول الوطن العربي .

وقد أوردت الدراسات القطرية مجموعة من المداخل والمقترحات من أجل مواجهة المشاكل والمعوقات أمام تطوير احصاءات الثروة الحيوانية ، ويمكن عرض أهم تلك المقترحات فيما يلي:

- إنشاء وحدات متخصصة لاحصاءات الثروة الحيوانية ، ودعم الوحدات القائمة، ضمن الأجهزة الاحصائية الزراعية .

- تعزيز الإمكانات المالية لأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية ، ودعمها بالأجهزة والمعدات والتقانات الحديثة والمتطورة .

- تأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجالات احصاءات الثروة الحيوانية ، على اختلاف مستوياتها واختصاصاتها ومجالات عملها ، مع الاهتمام بالتدريب على استخدام الأساليب الاحصائية المتطورة والبرمجيات الحديثة .

- إدخال أساليب حديثة مثل تقانات الاستشعار عن بُعد في مجال الرصد والاحصاء للثروة الحيوانية مع تدريب بعض الكوادر لاستيعاب هذه الاساليب وإمكانية التعامل معها .

- الإهتمام بإجراء التعدادات الشاملة للثروة الحيونية وإيجاد السبل الكفيلة بتوفير التمويل اللازم، مع تدريب الكوادر البشرية في هذا المجال .

- تطوير الأساليب الاحصائية المستخدمة في مراحل جمع ومعالجة وتحليل البيانات والاحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية، وكذا أساليب نشر وتعميم البيانات والمعلومات الناتجة .

- العمل على تطوير شبكات وطنية للمعلومات الزراعية تتضمن فرعاً لاحصاءات ومعلومات الثروة الحيوانية ، تساعد على ربط الاقاليم والأقسام الادارية المختلفة بعضها ببعض، وسرعة نقل البيانات والمعلومات ، كما تساعد على إنسياب البيانات والمعلومات بين الأجهزة المنتجة لها ومختلف فئات المستخدمين لها، وبخاصة في المؤسسات الرسمية ومواقع اتخاذ القرار والمراكز البحثية، والراغبين من المؤسسات التسويقية والتجارية في القطاع الخاص.

يضاف إلى ما تقدم بعض المقترحات التي تستهدف تحسين مستوى التنسيق والتكامل في مجال احصاءات ومعلومات الثروة الحيوانية على مستوى الوطن العربي، وما يرتبط بذلك ويساعد عليه من توحيد للمصطلحات ووحدات القياس. وإقامة نظام عربي للبيانات والمعلومات الخاصة بالثروة الحيوانية .

5-4 أهداف المشروع :

بالنظر إلى المجالات التي يخدمها المشروع المقترح لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، وكذلك بالنظر إلى مختلف الفئات المستهدفة التي يمكنها الاستفادة من مخرجات ونتائج هذا المشروع ، يمكن القول بتعدد أهدافه وتنوعها . غير أنه يمكن التمييز بين الهدف التنموى العام لهذا المشروع وبين أهدافه الخاصة أو المباشرة وذلك على النحو التالي :

1-5-4 الهدف العام للمشروع :

توفر نواتج ومخرجات المشروع المقترح إطاراً عاماً وبيئة مواتية لترشيد وتفعيل مختلف الجهود والبرامج والأنشطة التنموية في مجال الثروة الحيوانية . ففي غياب البيئة المناسبة من البيانات والمعلومات التي تتصف بالكفاية والكفاءة ، فإن جهود وبرامج التنمية تصبح نوعاً من العمل العشوائي الذي يحتمل الخطأ بأكثر ما يحتمل الصواب ، بما ينطوى عليه ذلك من إهدار للموارد وتعريض مختلف مجالات النشاط الانتاجي والتجاري للتخبط والتضارب وإرتفاع معدلات المخاطرة واللايقين . من هنا فإن الهدف النهائي والعام للمشروع المقترح يرمى إلى تحقيق التنمية الرشيدة والمستدامة لقطاع الثروة الحيوانية والانتاج الحيواني بما يتناسب مع الرصيد العربي الكبير من هذه الثروة ومع الامكانيات الواسعة لتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية ، تحقيقاً لمعدلات أعلى من الإكتفاء الذاتي وتحسين الأنماط الغذائية العربية بالاضافة إلى توفير فوائض تصديرية.

2-5-4 الأهداف الخاصة أو المباشرة للمشروع :

يتمثل الهدف الخاص أو المباشر للمشروع في دعم كفاءة وقدرات الأجهزة الاحصائية العاملة في مجال الثروة الحيوانية على المستويات القطرية ، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها على الصعيد القومي بما يمكنها من انتاج وإتاحة مختلف البيانات والمعلومات اللازمة للأفراد والهيئات العامة والخاصة والمسؤولين ومتخذى القرارات بدرجة عالية من الكفاية والكفاءة ، مع إمكانية إنسياب وتبادل تلك المعلومات فيما بين مختلف الدول بإستخدام الوسائط والأساليب التقنية المتطورة .

ويمكن صياغة ذلك الهدف في العناصر المحددة التالية :

- زيادة فاعلية وكفاءة الاجهزة الاحصائية العاملة في مجال الثروة الحيوانية .
- رفع قدرات وكفاءة العاملين في أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية .
- تطوير الأساليب والطرق الاحصائية المستخدمة لجمع ومعالجة وتحليل وتقدير مختلف المتغيرات في مجال احصاءات الثروة الحيوانية .
- دعم بناء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة لاحصاءات الثروة الحيوانية على المستويين القطرى والقومي .

6-4 الانشطة الرئيسية للمشروع :

في إطار الأهداف المباشرة للمشروع ، وإنطلاقاً من دراسة وتحليل الأوضاع الراهنة لاحصاءات الثروة الحيوانية في الأقطار العربية ، ومما أوضحته الدراسات القطرية من مشاكل ومعوقات ، وما حددته من مداخل ومحاور للتطوير، في إطار ذلك تتحدد المكونات الرئيسية للمشروع المقترح في الأنشطة التالية :

1- نشاط دعم إقامة وحدات ذات طبيعة فنية متخصصة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية في الدول العربية التي لا يوجد بها مثل تلك الوحدات .

2- نشاط تطوير وتحديث الأساليب الاحصائية لجمع ومعالجة وتحليل بيانات الثروة الحيوانية ومنتجاتها وتقدير المعالم والمتغيرات الخاصة بها .

3- نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية العاملة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية .

4- نشاط تعزيز قدرات الأجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية في الاعداد والتخطيط والتنفيذ للتعدادات الشاملة للثروة الحيوانية .

5- نشاط دعم الامكانيات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة إحصاءات الثروة الحيوانية .

6- نشاط إنشاء قاعدة بيانات وشبكات معلومات عربية لاحصاءات الثروة الحيوانية على المستويين القطري والقومي .

وفيما يلي بعض التفصيلات حول كل من تلك الأنشطة :

4-6-1 نشاط دعم إقامة وحدات متخصصة لاحصاءات الثروة الحيوانية :

4-6-1-1 أهمية النشاط ومبرراته وعناصره :

من السمات الهامة للاحصاءات التطبيقية تميز فروع تلك الاحصاءات بحسب طبيعة صائص كل قطاع من قطاعات النشاط ، وبرغم الاعتماد على ذات الأسس والنظريات م الاحصاء، إلا أن إختلافات الواقع العملي قد دعت إلى تعدد فروع الاحصاء التطبيقي ا يتناسب وظروف كل مجال أو نشاط ، فهناك على سبيل المثال لا الحصر الاحصاءات سكانية ، والاحصاءات الاجتماعية ، والاحصاءات الصحية ، والاحصاءات الاقتصادية ... ى غير ذلك من العديد والعديد من مجالات الاحصاء التطبيقي.

وبالنظر إلى الاحصاءات الزراعية فإنه برغم بعض أوجه التشابه بين قطاعي الثروة حيوانية والمنتجات النباتية ، إلا أن هناك العديد من أوجه التمايز والاختلاف ليس فقط ي مجتمع الحيازات والحائزين ، وإنما أيضاً في مواقع النشاط ، ونوعية البيانات لمعلومات، وطبيعة العمليات والمعاملات ، والمتغيرات التي تحكم كل قطاع ، والدورات زمنية للنشاطات والانتاج ، إلى غير ذلك من العديد من أوجه التمايز. حتى أنه في بعض دول العربية توجد وزارات مستقلة للثروة الحيوانية . من هنا كانت الأهمية البالغة لوجود حدات متخصصة – ضمن الجهاز الاحصائى الزراعي – لاحصاءات الثروة الحيوانية، ى أن تقوم بينها وبين باقي وحدات الأجهزة الاحصائية الزراعية علاقات وطيدة من تكامل والتنسيق ، كما تقوم علاقات التنسيق والتعاون أيضاً فيما بينها وبين كافة أجهزة والهيئات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالاحصاءات العامة والثروة الحيوانية.

لقد أوضحت الدراسات القطرية عدم وجود وحدات متخصصة في احصاءات الثروة حيوانية ، وأنه نتيجة لذلك لا تلقي إحصاءات الثروة الحيوانية الاهتمام الكافي والمناسب، لا يتوافر لها الكوادر ذات الطبيعة المتخصصة والمتمرسة في هذا النوع المتميز من عمل الاحصائي. من هنا يهتم المشروع المقترح بالعمل على دعم إقامة وحدات ذات بيعة فنية متخصصة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية تكون قسماً يتمتع بالاستقلال داري والمالي والوظيفي ضمن الهيكل المؤسسي لجهاز الاحصاءات الزراعية في الدول تي لا يوجد بها مثل تلك الوحدات. وتتمثل اهتمامات المشروع في هذا النشاط في ساعدة الدول العربية على إقامة الوحدات المقترحة وذلك وفقاً لظروف كل دولة وأهمية

قطاع الثروة الحيوانية بها ، والوضع الراهن لاجهزتها الاحصائية الزراعية عامة وفي مجال الثروة الحيوانية خاصة . وبحيث تصبح تلك الوحدات ذات الطبيعة المتخصصة هي الوحدات المستهدفة بالتطوير والتحديث والتدريب والدعم من خلال المشروع ، كما تصبح أيضاً بمثابة الوحدات الطرفية على مستوى الدول ضمن المنظومة القومية المتكاملة للاحصاءات والمعلومات في مجال الثروة الحيوانية .

وتتحدد عناصر هذا النشاط وما يقدمه المشروع المقترح في هذا المجال فيما يلي:

- وضع الاطار التنظيمي للوحدات المقترحة بالاستفادة من تجارب الدول العربية التي لديها مثل تلك الوحدات وتعزيز تبادل الخبرات في هذا المجال .

- تحديد الاحتياجات المبدئية من الأجهزة والاحتياجات المادية والكوادر البشرية، ومستويات تأهليها وتخصصاتها وكذلك احتياجاتها التدريبية . على أن تقوم الدول بتوفير تلك الكوادر ، ويساهم المشروع في التدريب من خلال مكونات النشاط التدريبي. بالاضافة إلي تقديم بعض أشكال الدعم الفني الأساسية .

- وضع إطار لخطة العمل للوحدة المقترحة والنشاطات المنوطة بها وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات للعناصر العاملة بها .

- تحديد هيكل العلاقات والتنسيق والتعاون للوحدة المقترحة مع جهاز الاحصاءات الزراعية وغيره من أجهزة الدولة العاملة في مجال الاحصاءات أو ذات العلاقة بالثروة الحيوانية .

4-6-1-2 استراتيجية تنفيذ النشاط :

تقوم استراتيجية تنفيذ هذا النشاط وفقاً لما يلي:

1- توفير خبير متخصص في نظم وأجهزة الاحصاءات في مجال الثروة الحيوانية ضمن خبراء المشروع وتحديد مهامه ومسؤولياته .

2- يقوم الخبير المختص بوضع مخطط تفصيلي لجهاز احصاءات الثروة الحيوانية وفقاً لما يتبع في النظم والدول المتقدمة ، وإدخال التعديلات والمواءمات اللازمة بما يتناسب وظروف الدول العربية وبالاستفادة من التجارب العربية القائمة .

ومن المناسب أن يشمل هذا المخطط ما يلي :

أ- الهيكل البنائي للوحدات الفرعية والمركزية .

ب- الهيكل الوظيفي والاختصاصات والمسؤوليات والمهام.

ج- تحديد الكوادر المطلوبه للهيكل الوظيفي ومستويات تأهيلها واحتياجاتها التدريبية.

د- الاحتياجات من الاجهزة والمعدات والتجهيزات.

هـ- العلاقات المؤسسية مع الاجهزة والجهات ذات العلاقة .

و- برنامج وخطة العمل السنوية .

ز- تقدير الاحتياجات المالية للنفقات الجارية السنوية .

3- يقوم الخبير المختص بزيارة الدول العربية التي تحتاج لاقامة أو تطوير وحداتها الاحصائية الخاصة بالثروة الحيوانية ، لعرض ومناقشة المخطط المقترح، وادخال التعديلات المناسبة عليه في ضوء ظروف وخصوصيات كل دولة، مع الحفاظ على السمات العامة المشتركة لهذا المخطط فيما بين مختلف الدول. ومساعدة الدول على الخطوات العملية لانشاء أو تطوير وحداتها الاحصائية.

4- تحديد الاحتياجات التدريبية ووضع معايير اختيار المتدربين من قِبل الخبير المختص وبالتنسيق مع المسؤولين في كل قطر.

5- تحديد متطلبات الدعم الفني بالأجهزة والمعدات الضرورية.

ويقوم الخبير المختص بوضع تقرير مفصل عن مقترحاته الخاصة بكل دولة في هذا المجال وما تم تحديده والاتفاق بشأنه من التزامات الدولة، ومن متطلباتها من التدريب والدعم الفني من المشروع . ويعتبر وجود أو انشاء الوحدات المتخصصة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية مدخلاً أساسياً وشرطاً لازماً لمشاركة الدول في المشروع القومي وإستفادتها من أنشطته للتطوير ومجالات دعمه باعتبارها الجهة المستهدفة بهذا التطوير وذلك الدعم .

4-6-1-3 متطلبات التنفيذ :

1- متطلبات التنفيذ من قبل المشروع وتنحصر في :

أ- توفير الخبير المتخصص

ب- توفير التدريب اللازم .

ج- توفير الاحتياجات الضرورية من الاجهزة الفنية .

وهذه المتطلبات متضمنة في مكونات الأنشطة الخاصة بالتدريب ، والدعم الفني ، وخبراء المشروع ، وسوف يتم تدبيرها ضمن هذه الأنشطة وتقدر ضمن تكلفتها.

2- متطلبات التنفيذ من قبل الدولة :

أ- تعيين الكوادر الوظيفية اللازمة .

ب- توفير السعات المكانية أو المباني اللازمة وتجهيزاتها .

ج- توفير الموازنة المالية لتسيير أنشطة الوحدة وأعمالها الجارية .

4-6-2 نشاط تطوير وتحديث اساليب إحصاءات الثروة الحيوانية :

4-6-2-1 اهمية النشاط ومبرراته وعناصره :

تختلف المنهجية وتتعدد وتتفاوت الأساليب المطبقة لجمع بيانات واحصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي ، ومن خلال الدراسات التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية إتضح أن هنالك أوجه قصور في كثير من البلدان العربية في مجال الأساليب والطرق المتبعة في جمع ومعالجة وتحليل البيانات ، وهناك حاجة واضحة لتطوير وتجانس المنهجية المتبعة في تقديرات واحصاءات الثروة الحيوانية، وهناك أيضاً حاجة لتطوير وتحديث أساليب جمع البيانات والاحصاءات في مجالات الثروة الحيوانية خاصة في القطاع التقليدي.

فعلى سبيل المثال يقوم الجهاز الميداني التابع لوزارة الزراعة فى الأردن بعمل التقديرات الميدانية من المحافظات المختلفة لأنواع وأعداد الحيوانات وحصر حملات

التطعيم والخدمات الفلاحية وعقود تبادل الملكية ، أما تقديرات الانتاج فتتم بواسطة جهات الاختصاص مكتبياً اعتماداً على ما تم من حصر لأعداد الحيوانات .

وفي تونس تحدد خرائط للاطار العام للاستقصاءات عن طريق العينة الجغرافية من كل ولاية، ثم تقسم إلى طبقات وقطاعات مختلفة ومن ثم يتم اختيار العينة متناسباً مع حجم الطبقة. وبعد سحب العينة يكلف العدادون على مستوى كل ولاية بعمل المعاينة الميدانية وبحصر الحائزين ، وتتم مقابلتهم لاستيفاء البيانات .

وقد تم خلال عام 1995/1994 إجراء استقصاء في تونس اعتماداً على تعداد سكاني وقد مكن ذلك من قيام بنك معلومات يحتوى على حوالي 18 مليون معلومة . وقد كانت الثروة الحيوانية إحدى إهتمامات هذا الاستقصاء وشمل ذلك الدواجن ، وهنالك أيضاً استقصاءات ادارية تعتمد على التقارير الشهرية لحصر المذبوحات في السلخانات بأسواق البلدية.

وفي الكويت يتم إجراء الحصر للثروة الحيوانية مرة في كل دورة زراعية حيث يتم الحصر على مستوى الحيازة فقط دون سواها، أي أن أعداد الحيوانات لحظة الحصر خارج الحيازة لا يتم حصرها. وتقوم بذلك الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية عن طريق الاحصاء الميداني وخلال ثلاث دورات زراعية في الموسم. وتشمل الاستمارة المعدة حصر الاعداد وكمية المنتجات والاسعار والعمالة والمدخلات.

وفي لبنان يتم الاتصال بمختار القرية أو السلطات المحلية لحصر المربين لمقابلتهم مباشرة وحصر البيانات المطلوبة منهم . ويتم الاتصال مباشرة ايضاً بمؤسسات الانتاج الحيواني ليتم الحصر .

وتقوم عدة جهات بتوفير معلومات واحصاءات الثروة الحيوانية كما في مصر .

وفي المغرب تعتمد الاحصاءات الزراعية والحيوانية على إستخدام إطار الوحدات المساحية على الصور الجوية المكبرة 1/5000 ولكنها لم تعط نتائج مرضية مما يستوجب استعمال إطار تكميلي مكون من قائمة مربي الماشية ، وتؤخذ التجمعات السكنية بعين الاعتبار .

وفي موريتانيا يقوم المكتب الوطني للاحصاء باعداد المنهجية لجمع البيانات عن

طريق التعداد الشامل أو مسوحات العينة أو استغلال الوثائق الادارية التي ينتجها القطاعين العام والخاص .

ومن هذه النماذج – على سبيل المثال لا الحصر – يتضح مدى الاختلاف الواسع والتخلف الملحوظ في طرق وأساليب جمع البيانات والاحصاءات في قطاع الثروة الحيوانية . كما يشمل الاختلاف والتفاوت أيضاً مجالات المعلومات فبعضها يشمل المناحل والأعلاف، إضافة إلى اعداد الحيوانات وانتاجها والاسماك والدواجن، وبعضها يقتصر فقط على أعداد الحيوانات ، وبعضها يتطرق إلى التركيب النوعي والعمري، وهكذا.

وفي ضوء ما تقدم فإنه من الجوانب الهامة الأساسية لتطوير كفاءة العمل في الاجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية وتحسين جودة الاحصاءات ، ذلك الجانب الخاص بالنظم والأساليب المتبعة في مختلف مراحل انتاج الرقم الاحصائي بداية من تصميم النماذج والاستمارات والاستبيانات ، وإنتهاءً بإصدار التقارير والنشرات الاحصائية، مروراً بمراحل جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها . وعلى الرغم من أن هذه الأمور تعتبر من أوليات وأسس العمل الاحصائي التي من المفترض أن يلم بها مختلف العاملين في الأجهزة الاحصائية من ذوي الإختصاص ، إلا أن المشروع قد اهتم بأن يتضمن نشاطاً خاصاً بتطوير الأساليب الاحصائية المستخدمة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية وذلك للاعتبارات التالية :

- تطوير المعارف والمفاهيم والمهارات الخاصة بالأساليب الاحصائية المختلفة وفقاً للتطورات والمستجدات العلمية والعملية في هذا المجال ، لا سيما فيما يتعلق بالاساليب والطرق الخاصة باحصاءات الثروة الحيوانية ومنتجاتها وما يميزها عن ما عداها من الأساليب والطرق الاحصائية العامة ، أو الخاصة بالقطاعات الزراعية الأخرى .
- إكساب الكوادر الجديدة التي يمكن أن تنضم لدعم الوحدات الاحصائية المتخصصة في مجال الثروة الحيوانية بالمعارف والمفاهيم الخاصة بالأساليب الاحصائية. مع التركيز على الكوادر العاملة ميدانياً في المديريات والأقاليم لخدمة وتطوير العمل الاحصائي في القطاع التقليدي للثروة الحيوانية .

ومن المقترح أن يتم هذا النشاط بالطرق والأساليب المتكاملة التالية :

1- تضمين الأساليب الاحصائية المتطورة والحديثة ضمن برامج تدريب المتدربين الذين يقومون بدورهم بتدريب الكوادر الوطنية ، وذلك وفق ما ورد في النشاط الخاص بتنمية الكوادر البشرية .

2- قيام خبراء المشروع من خلال لقاءاتهم الشخصية مع الكوادر العاملة في الأجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية في بعض الدول التي يقوم هؤلاء الخبراء بزيارتها بتوصيل المعارف والخبرات الخاصة بتطوير الأساليب والطرق الاحصائية إلى المعنيين من تلك الكوادر ، وإكسابهم قدر من التدريب أثناء العمل في تلك المجالات .

3- وضع خبراء المشروع من ذوي الاختصاص دليل تعريفي عملي حول الأساليب والنظم المتطورة في مختلف مراحل العمل الاحصائي للثروة الحيوانية يتم تعميمه على مختلف الدول ولمختلف العاملين في هذا المجال ، على أن يتم إعداد هذا الدليل بعد دراسة الأساليب والطرق القائمة ، ومعرفة جوانب القصور وعناصر التطوير اللازمة في أقطار الوطن العربي .

4-6-2-2 استراتيجية تنفيذ النشاط :

يتمثل الاطار العام لاستراتيجية تنفيذ هذا النشاط ومتطلباته فيما يلي :

1- اختيار وتوفير خبير مختص في مجال الطرق والأساليب الاحصائية للثروة الحيوانية وتحديد مهامه ومسؤولياته.

2- يقوم الخبير المختص بوضع إطار تفصيلي مقترح لخطة تطوير النظم والأساليب المستخدمة في إحصاءات الثروة الحيوانية، بكافة قطاعاتها (احصاءات أرصدة الثروة الحيوانية، واحصاءات الانتاج وأساليب تقدير المعالم والمعاملات الاحصائية والفنية مثل الولادات ونسب المسحوبات، والمذبوحات والتشافي والتصافي ، وتقدير الإنتاج من اللحوم ، والألبان والدواجن ، والبيض، وغيرها ، ومستلزمات الانتاج ، والأسعار والتجارة الخارجية والتسويق وخدمات الصحة الحيوانية ، ...إلخ) وكافة مراحلها (إعداد وتصميم استمارات، اختبار أساليب جمع البيانات، تنفيذ العمل الميداني وادارته ، مراجعة البيانات وتبويبها

ومعالجتها ، تحليل البيانات، التقدير والتنبؤ، نشر البيانات ، ...إلخ) كما تتضمن خطة التطوير ما يساعد على توحيد المفاهيم والمصطلحات الأساسية ووحدات العد والقياس . ويتم ذلك في ضوء دراسة الأوضاع الراهنة، ومتطلبات التطوير، وفي إطار زيارات استكشافية لبعض الدول ذات الخصائص المتباينة، ويتم مناقشة الخطة المقترحة وإقرارها من قبل الخبير الرئيسي للمشروع والجهة المنسقة الاشرافية.

3- إعداد دليل تدريبي تفصيلي في ضوء خطة التطوير المقترحة يستخدمه المتدربون للاستعانه به في دورات التدريب التي يقومون بها في دولهم .

5- يقوم الخبير المختص مع الخبير الرئيسي بتحديد المكان المناسب لاقامة الدورة أو الدورات التدريبية ، وتحديد الاحتياجات من الخبرات المعاونة في البرنامج التدريبي واختيارها سواء من الخبرات المحلية أو الاجنبية .

6- يتولى الخبير المختص بتطوير النظم والأساليب الاحصائية بأعمال المتابعة والإشراف على بعض الدورات التي يقوم بها المدربين المحليين في أقطارهم بعد إنقضاء فترة تدريبهم في إطار المشروع، وتقويم أدائهم وتقديم المساعدة لهم لزيادة كفاءة هذا الأداء.

ويقوم الخبير المختص بوضع تقرير مفصل حول برنامج التطوير والتدريب والمتابعة وملاحظاته ومقترحاته للتدريب والتطوير المتواصل بعد إنتهاء المشروع ومتطلباته وكيفية انجازه إعتماداً على الخبرات والإمكانات الذاتية للدول .

4-6-2-3 متطلبات التنفيذ :

يقوم المشروع بتوفير الخبير المختص لتطوير نظم وأساليب إحصاءات الثروة الحيوانية ، والخبراء المعاونين في الموضوعات التدريبية ، كما يقوم بانجاز الدورات التدريبية اللازمة .

وتندرج المتطلبات والتكلفة التقديرية لهذه المتطلبات ضمن النشاط الخاص بالتدريب وأيضاً ضمن إحتياجات المشروع من الخبراء المختصين .

4-6-3 نشاط تأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية :

4-6-3-1 أهمية النشاط ومبرراته وعناصره :

من الأنشطة الهامة والمحورية في مكونات المشروع المقترح ، ذلك النشاط الخاص بتأهيل ورفع كفاءة العناصر البشرية العاملة في مجال إحصاءات الثروة الحيوانية ، أو بصفة محددة في الوحدات المتخصصة لاحصاءات الثروة الحيوانية . وذلك من خلال برنامج تدريبي يشمل مجموعة متكاملة ومتسقة من الدورات التي تغطى مختلف الاحتياجات التدريبية . ولقد أجمعت الدراسات القطرية على أهمية هذا النشاط التدريبي لتطوير أجهزتها الاحصائية للثروة الحيوانية ومعالجة واحد من أهم جوانب القصور في تلك الاجهزة .

وتتفاوت الدول العربية تفاوتاً واضحاً فيما يتعلق بأعداد ومستوى تأهيل الكوادر الفنية العاملة في مجالات احصاءات الثروة الحيوانية خاصة ، والاحصاء الزراعي على وجه العموم . ففي بعض الدول يلاحظ أن أعداد العاملين تقدر بحوالي 123 موظفاً في كل انحاء القطر كما في الاردن ، وأما فى المغرب فإن القيادات العليا على الصعيد المركزي تصل إلى 22 موظفاً بالجهاز المركزي للاحصاءات الزراعية والحيوانية و62 من الكوادر الوسطية وعلى الصعيد الجهوي ما يقارب 100 من القيادات الوسطى و 500 من الكوادر المساعدة متفرغون للاحصاءات الميدانية . وفي مجالات التأهيل تتفاوت المستويات بين حملة الدكتواره والماجستير و الدبلومات فوق الجامعية والبكالريوس .

وعلى الرغم من أن صعوبات توفير الامكانات اللازمة للحصول على البيانات الاحصائية الدقيقة في مجالات الثروة الحيوانية تعتبر متعددة الجوانب والمجالات، إلا أن العنصر البشري والكوادر المؤهلة تمثل حجر الزاوية والمرتكز الأساسي في مواجهة ومعالجة تلك الصعوبات. وفي غياب التأهيل والتنظيم المؤسسي تسود العموميات والتقديرات الفردية والتي تتفاوت حسب تفاوت القدرات وتتضارب التقديرات لكل انواع البيانات .

ولحاجة الدول العربية للتأهيل المؤسسي ورفع قدرات وكفاءات العاملين ومن خلال قراءات مفصلة للدراسات القطرية للوضع الراهن في أقطار الوطن العربي ، تلاحظت الاهمية الكبيرة لوجود مكون للتدريب في مجالات احصاءات الثروة الحيوانية في الوطن العربي .

ونظراً لشمولية المشروع المقترح لكافة الاقطار العربية ، وأهمية التغطّة التدريبية لكل أو معظم العناصر العاملة في مجال احصاءات الثروة الحيوانية ، فإن البرنامج التدريبي المقترح في إطار هذا المشروع يتمثل في برنهمج لتدريب المدربين ، بحيث يتم في إطار هذا البصنامج اختيار عدد مناسب من الكوادر البشرية من كل دولة ، كل مجموعة منها يتم تدريبها في أحد المجالات التدريبية التي يشملها البرنامج لتكون مؤهلة للقيام بتدريب الكوادر الوطنية التي تحتاج إلى التدريب في ذات المجال الذي أكتسبت فيه المهارات التدريبية من خلال المشروع . وبطبيعة الحال فإن اختيار العناصر التي ستتدرب في إطار المشروع لتقوم بالمهام التدريبية في أقطارها يجب ان يخضع لمعايير خاصة تضمن حسن اختيار هذه العناصر ومن ثم كفاءة قيامها بالمهام التدريبية .

وعلى الرغم من أن وضع التفاصيل الخاصة بالبرنامج التدريبي للمدربين سوف يكون من مهام مدير وخبراء المشروع ، إلا أنه من المقترح أن يشتمل البرنامج التدريبي على المجالات التالية :

- الأساليب والطرق المستخدمة لجمع ومعالجة وتحليل البيانات الاحصائية الاساسية والجارية في مجال الثروة الحيوانية .
- أساليب التقدير بالعينة في إحصاءات الثروة الحيوانية وتصميم النماذج والاستبيانات .
- إستخدام الحاسبات الآلية والبرمجيات في العمل الاحصائي في مجال الثروة الحيوانية .
- تعدادات الحصر الشامل للثروة الحيوانية .
- استخدامات وتطبيقات أساليب الاستشعار عن بُعد (المسح الجوي) في مجال احصاءات الثروة الحيوانية باعتبارها أساليب تكميلية هامة في مجال تعدادت وحصر الثروة الحيوانية تتكامل مع تعدادات الحصر الشامل أو تعدادات العينة.
- نظم الاتصال الحديثة وشبكات المعلومات .

ونظراً لأن التدريب المقترح في هذا المشروع عبارة عن تدريب مدربين فإنه من

الضروري أن يسفر كل مكون تدريبي عن وضع دليل عملي للمتدربين حول كل موضوع حتى يمكنهم الاستعانة به في القيام بمهامهم التدريبية للكوادر الوطنية .

ومن المناسب أن يتم عقد هذه الدورات باعتبارها دورات قومية ، يعقد كل منها في إحدى الدول العربية التي لها ميزة نسبية في توافر الخبرات الخاصة بموضوع كل دورة ، وكذلك الامكانيات التدريبية العملية والاجهزة والمعدات والمواد التدريبية المختلفة ، مع مراعاة اعتبارات التوسط المكاني وسهولة ترتيب الجوانب المتعلقة بالسفر والاقامة والاعاشة مع أخذ اقتصاديات التكلفة بعين الاعتبار عند المفاضلة بين بعض الدول ذات الامكانات المتماثلة .

4-6-3-2 إستراتيجية تنفيذ النشاط :

يعتبر النشاط التدريبي لتأهيل ورفع كفاءة الكوادرالبشرية العاملة في أجهزة احصاءات الثروة الحيوانية من الأنشطة المحورية في اطار هذا المشروع ، ويرتبط ويتداخل مع غيره من الانشطة الاخرى، ولذلك فإن الامر يتطلب توفير خبير متخصص في مجال التدريب ليقوم بالتنسيق مع الخبير الرئيسي للمشروع والخبراء الاختصاصيين بوضع البرامج التدريبية موضع التنفيذ والاشراف على كافة مراحلها وتوفير كافة متطلباتها، وذلك في الاطار العام لاستراتيجية تنفيذ هذا النشاط والتي تتحدد أهم ملامحها فيما يلي :

- توفير خبير متخصص في مجال تنفيذ البرامج والدورات التدريبية .
- مناقشة كافة المكونات التدريبية الموضوعة في اطار مختلف مكونات المشروع وقيام الخبير المختص بالتدريب بوضع المخطط التفصيلي والبرنامج الزمني لها في تتابع منطقي لموضوعات التدريب . وتحديد المواد التدريبية ، واقتراح الدول والمراكز التي يتم عقد الدورات بها وفقاً لمدى ملاءمة ظروف وامكانيات كل منها مع طبيعة وموضوع كل دورة .
- قيام الخبير الرئيسي بالتعاون مع خبير التدريب والمنسق العام للمشروع بترشيح واختيار الخبراء المناسبين لكل دورة ، ويقوم كل من هؤلاء بدوره بإعداد مواده التدريبية ووضع دليل تدريبي في المجال الذي يشارك فيه .

- يتم وضع الشروط والمواصفات في المتدربين ، باعتبار قيامهم فيما بعد بمسؤوليات التدريب ، وتحديد الأعداد المناسبة لكل دورة ولكل دولة وفق ظروفها واحتياجاتها.

- يقوم خبير التدريب وفق الخطة الموضوعة والمعتمدة بالاشراف الكامل على تنفيذ الدورات ومتابعتها وتقويمها ، واقتراح ما قد يراه مناسباً لتحسين الأداء في الدورات التالية بعد انجاز كل دورة .

- يقوم الخبراء الاختصاصيون بمتابعة المدربين القطريين في قيامهم بأعمال التدريب في دولهم وبخاصة في الدورات الأولى التي يقومون بها ، وذلك للتقويم وتحسين الاداء من خلال ابداء الملاحظات والمقترحات.

- يقوم كل من الخبراء الاختصاصيين كل في موضوع تخصصه ومجال تدريبه بوضع تقرير تفصيلي حول تقويم البرنامج التدريبي ، والنتائج المتحققة وإمكانات التطوير المستقبلي ، كما يقوم خبير التدريب بوضع تقريره العام حول البرنامج التدريبي ونتائجه العامة ، وما اعترضه من مشكلات ، وما يقترح مستقبلاً لتحسين وتطوير الاداء التدريبي.

4-6-3-3 متطلبات التنفيذ :

تقع مسؤولية النشاط التدريبي الاساسي (تدريب المدربين) على عاتق المشروع، بينما تقع مسؤوليات وأعباء التدريب القطري على عاتق الدول ذاتها مع تقديم المشروع لبعض العون والدعم الخاص بالمواد التدريبية . وعلى ذلك يمكن تقدير متطلبات التنفيذ لهذا النشاط فيما يلي :

أ- من جانب المشروع :

- توفير خبراء التدريب .
- توفيرالمواد والمستلزمات التدريبية .
- توفير نفقات السفر والاقامة للمتدربين الأساسيين .
- توفير الأجهزة والمعدات اللازمة للتدريب .
- دعم الأنشطة التدريبية على مستوى الدول .

ب- من جانب الدول :

- توفير السعات المكانية المناسبة للتدريب القطري .

- تحمل نفقات السفر والاقامة الداخلية للمتدربين المحليين في التدريب القطري.

4-6-3-4 التكاليف التقديرية للنشاط :

في ضوء المعدلات والمتوسطات النمطية لعناصر التكلفة ، وبخاصة للسفر والاقامة والأجهزة والمعدات ، وبإعتبار أن كافة الدورات التدريبية الأساسية سوف تقام كدورات قومية ، وأن كل مجال أو موضوع من الموضوعات التدريبية سوف يشارك فيه أثنين من المتدربين الأساسيين من كل دولة وأن متوسط مدة الدورة تقدر بحوالي أربعة أسابيع ، فإن التكاليف التقديرية لهذ النشاط يمكن تقديرها في المتوسط للدورة الواحدة كما يلي :

إيجار وإعداد وتجهيز مواقع التدريب	= 10000 دولار أمريكي
بطاقات سفر وإنتقالات للمتدربين	= 21000 دولار أمريكي
نفقات إقامة وإعاشة وبدلات سفر للمتدربين	= 126000 دولار أمريكي
أجهزة ومعدات ومواد تدريبية متنوعة	= 10000 دولار أمريكي
محاضرين (بطاقات سفر وبدلات)	= 30000 دولار أمريكي
نفقات أخرى متنوعة ونثريات	= 10000 دولار أمريكي
نفقات دعم الدورات القطرية	= 21000 دولار أمريكي
المجموع	= 228000 دولار أمريكي

وبذلك تبلغ التكاليف التقديرية للدورات التدريبية الخمس بنحو 1140 ألف دولار . شاملة نفقات سفر وإنتقالات وبدلات ومكافآت الخبراء المحاضرين في مرحلة المتابعة للدورات القطرية بواقع ثمانية إلى عشرة أيام لكل خبير ، يمكنه خلالها المتابعة في أربع إلى خمس دول، هذا بالاضافة إلى ستة إلى ثمانية أيام عمل خلال الدورة التدريبية الأساسية.

وبذلك تبلغ إجمالي مدة عمل الخبير المحاضر حوالي 16 يوماً في المتوسط لكل خبير وبواقع خمسة خبراء تخصصيين في المتوسط لكل دورة .

4-6-4 نشاط تعزيز القدرات في مجال تعدادات الثروة الحيوانية :

4-6-4-1 أهمية النشاط ومبرراته وعناصره :

تتطلب إحصاءات الثروة الحيوانية إجراء تعدادات للمسح الشامل يتم اجراؤها على مدار فترات زمنية متباعدة تصل إلى عشر سنوات في المتوسط[1] وقد تقل أو تزيد عن ذلك . وتعتبر التعدادات الشاملة ذات أهمية بالغة باعتبارها القاعدة الأساسية التي تقوم على ضوئها مختلف التقديرات الجارية والمسوحات بالعينة حيث توفر التعدادات الشاملة الإطار Frame الاحصائى لمختلف أنواع التقديرات والمعاينات . كما تعتبر تعدادات الحصر الشامل للثروة الحيوانية أداة هامة لتصحيح وتقويم التقديرات لاحصاءات السنوات البينية فيما بين كل تعدادين ، وفقاً لما قد يطرأ من عوامل أو مستجدات. بالاضافة إلى أن التعدادات الشاملة تتيح معلومات وبيانات كافية ومناسبة للأغراض التخطيطية في مجال تنمية قطاع الثروة الحيوانية ، فضلاً عن أهمية نتائجها بالنسبة للدارسين والباحثين .

ونظراً لأن التعدادات الشاملة في مجال الثروة الحيوانية تواجهها بعض الصعوبات سواء الفنية أو المالية ، فإن العديد من الدول العربية لم تقم بإجراء أي من هذه التعدادات، وبعضها الآخر يقوم بها على فترات بالغة التباعد ، وما يتاح منها يعتبر ذو فائدة محدودة نظراً لتقادمه الزمني . يضاف إلى ذلك أن القطاع التقليدي للثروة الحيوانية له من الصفات والخصائص التي سبق توضيحها ما يزيد من صعوبة حصره وبلوغ كافة وحداته لا سيما في مواسم التنقل والترحال.

في ضوء ما تقدم يهتم المشروع بأن يشمل ضمن مكوناته نشاطاً خاصاً بتعزيز قدرات الأجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية في الدول العربية، على أن يشمل ذلك كافة الجوانب المتعلقة بتصميم نماذج الاستمارات والاعداد والتخطيط لاجراء التعداد وتدريب العدادين ، وإجراء تعداد تجريبي نموذجي ووضع خطة العمل الميداني وإدارته ، وجمع البيانات والمراجعة والتحميل على الأجهزة الحاسبة والتحليل والمعالجة ، وإصدار النتائج .

---

(1) حددت الإتفاقية الدولية المنعقدة في جنيف عام 1928 الفترة الزمنية لإجراء تعداد الحصر الشامل للثروة الحيوانية بعشر سنوات .

ويشتمل هذا النشاط على مكون تدريبي للمدربين وفق ما سبق توضيحه في النشاط الخاص بتنمية المهارات ، ويتبع ذلك مباشرة قيام هؤلاء المتدربين بإجراء تعداد تجريبي للثروة الحيوانية على نطاق جغرافي محدود (قرية أو ناحية) وذلك في الدولة التي يجرى بها عقد الدورة التدريبية حول التعدادات ، ليكون ذلك بمثابة تطبيق وممارسة عملية ميدانية لكافة المراحل والأعمال التي تتضمنها تلك التعدادات ، ويتم ذلك بطبيعة الحال تحت إشراف خبراء المشروع والخبراء القائمين على التدريب في هذا المجال.

4-6-4-2 إستراتيجية تنفيذ النشاط :

يعتبر التعداد العام أو الحصر الشامل للثروة الحيوانية من أهم الأساليب الأساسية والضرورية للعمل الاحصائي في مجال الثروة الحيوانية ، كما يعتبر من أكثر هذه الأساليب تكلفة وجهداً، رغم أنه لا يتم تنفيذه سوى مرة كل عشر سنوات في المتوسط ، وبرغم ذلك فإن بعض الدول لم تقم بإنجاز هذا النوع من التعدادات على الإطلاق ، بينما تقوم به بعض الدول على فترات واسعة وبالغة التباعد وفق ما يتاح لها من التمويل لهذا الغرض .

ولذلك فإن النشاط الذي يتضمنه المشروع في هذا الشأن لا يمتد إلى إنجاز مثل تلك التعدادات ، وإنما يعمل على تعزيز قدرات الدول فنياً ومعرفياً وتنظيمياً وإدارياً لإجرائها . ويبقى على كل دولة تدبير التمويل اللازم لتنفيذ التعداد الخاص بها سواء من خلال مصادر ذاتية أو من خلال وضع مشروع يعرض على الجهات التمويلية الخارجية للمساعدة في تمويله بشكل مباشر بين الدولة وبين تلك الجهات .

ويتطلب الأمر خبيراً مختصاً في تعدادات الحصر الشامل للثروة الحيوانية يعهد إليه بصفة أساسية الإشراف على التخطيط والتنفيذ والمتابعة لهذا النشاط وذلك وفق الاستراتيجية العامة التالية :

- يقوم الخبير الرئيسي للمشروع مع الجهة الإشرافية بترشيح وإختيار الخبير المختص في مجال التعدادات الشاملة .
- يقوم الخبير المختص بدراسة أوضاع الدول العربية وتجاربها في مجال إجراء تعدادات الثروة الحيوانية ، ووضع تصور مفصل حول احتياجات هذه الدول

لتعزيز ودعم قدراتها على إنجاز التعدادات الخاصة بها.

- يقوم الخبير المختص بالاشتراك مع الخبير الرئيسي للمشروع وخبير التدريب بوضع خطة وعناصر ومكونات البرنامج التدريبي في مجال تعدادات الثروة الحيوانية متضمناً نوعية المتدربين وأسس اختيارهم ليكونوا قادرين في مرحلة تالية على تنفيذ الدورات التدريبية القطرية .

- يقوم الخبير المختص بإعداد دليل تدريبي مفصل في مجال التعدادات الشاملة للثروة الحيوانية .

- بعد الإنتهاء من إنجاز الدورة الخاصة بالاستشعار عن بُعد (والتي تتضمن بصفة أساسية تقانات وأساليب المسح الجوي بالطائرات) وأيضاً بعد إنتهاء الدورة الخاصة بالتدريب على التعدادات الشاملة ، يقوم الخبير المختص بإجراء تجربة نموذجية متكاملة للتعداد للثروة الحيوانية في منطقة محدودة داخل الدولة التي يتم فيها عقد الدورة التدريبية ، على أن يشارك المتدربون الأساسيون بأنفسهم مشاركة عملية في مختلف مراحل هذا التعداد التجريبي النموذجي ليكون بمثابة ممارسة عملية لتعميق وترسيخ الخبرات النظرية المكتسبة خلال الدورة.

- يتم خلال أعمال التعداد التجريبي وبشكل متكامل معه إجراء مسح جوي بالطائرة في النطاق المكاني المحدد لاجراء التعداد التجريبي حتى يتم التدريب العملي على كيفية الاستفادة من تقانة الرصد الجوى كأسلوب مكمل ومتكامل مع أساليب العمل المسحي على الأرض في التعدادات الشاملة .ويفضل أن يشارك في ذلك أيضاً المتدربون الأساسيون في الدورة الخاصة بالاستشعار عن بُعد .

- يقوم المتدربون بإشراف الخبير المختص بإتمام كافة مراحل التعداد التجريبي المتكامل مع أسلوب المسح الجوي (وبخاصة للقطعان الرعوية) متضمناً ذلك إعداد النماذج والاستمارات والكتيبات التعريفية والارشادية والمفاهيم والمصطلحات ، وتحديد المجتمع المستهدف ووحدة العد ، ووضع خطة العمل

الميداني وتنفيذها وإدارتها ، وجمع البيانات والمعلومات ومراجعتها وتدقيقها وتحميلها على الأجهزة الحاسبة ، وإجراء التحليلات اللازمة وإصدار نتائج التعداد التجريبي.

- يقوم الخبير المختص بوضع تقريره وملاحظاته حول البرنامج التدريبي والتعداد التجريبي النموذجي ، ودليل التدريب للمدربين .

- يقوم الخبير المختص والخبراء والمحاضرون بمتابعة الأداء للدورات القطرية والعمل على تحسينه بإبداء المقترحات والملاحظات .

- يقوم الخبير المختص – بناء على طلب الدول – بتقديم المساعدة الفنية في إعداد وثائق مشروعات التعداد الشامل للثروة الحيوانية على المستوى القطري، لتدبير التمويل اللازم – سواء من مصادر داخلية أو من مصادر داخلية وخارجية – لإجراء التعدادات القطرية في أقرب وقت ممكن باعتبارها أساساً هاماً لإنطلاق نظام أكثر كفاءة للاحصاءات في مجال الثروة الحيوانية .

4-6-4-3 متطلبات التنفيذ :

أ- من جانب المشروع :

- توفير الخبير المختص

- إنجاز الدورات التدريبية في مجالات الاستشعار عن بُعد والتعدادات الشاملة .

- إنجاز التعداد التجريبي النموذجي .

- التطبيق التجريبي للمسح الجوي المتكامل مع التعداد التجريبي النموذجي .

ب- من جانب الدول :

- استثمار ما يحققه المشروع من مجالات دعم وتعزيز القدرات ، للقيام بإعداد

وتنفيذ المشروع المتكامل للتعداد الشامل للثروة الحيوانية بالاستعانة بأساليب الرصد أوالمسح الجوي في حالة وجود قطعان رعوية متحركة أوحيازات حيوانية في مناطق نائية .

4-4-6-4 التكاليف التقديرية للنشاط :

أ- التكاليف التقديرية للتعداد التجريبي النموذجي :

- نفقات إقامة وإعاشة للمتدربين الأساسيين = 126000 دولار أمريكي
- أجهزة ومعدات ومستلزمات = 20000 دولار أمريكي
- إنتقالات = 10000 دولار أمريكي
- أجهزة حاسبات وبرمجيات = 20000 دولار أمريكي
- نفقات متنوعة = 10000 دولار أمريكي

المجموع = 186000 دولار أمريكي

ب- النفقات التقديرية للمسح الجوي :

- إيجار طائرة (نفقات شاملة) = 50000 دولار أمريكي
- أجهزة تصوير وأشرطة وما إليها = 40000 دولار أمريكي
- أجهزة إتصال لاسلكي = 20000 دولار أمريكي
- نفقات متنوعة ونثريات = 10000 دولار أمريكي

المجموع = 120000 دولار أمريكي

المجموع الكلي (أ + ب) = 306000 دولار أمريكي

4-6-5 نشاط دعم الامكانيات والتجهيزات الفنية الحديثة لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية :

4-6-5-1 اهمية النشاط ومبرراته وعناصره :

في ضوء ما تقدم ، فإن الوحدات المتخصصة في احصاءات الثروة الحيوانية تكاد تكون غير قائمة في العديد من الدول العربية ، كما أن القائم منها تعوزه العديد من الامكانات والتجهيزات الفنية الحديثة التي تستخدم في مختلف مراحل العمل الاحصائي. وفي الظروف المعاصرة فقد استحدثت العديد من الأجهزة والمعدات التى تستخدم في العمل الاحصائي وأعمال الرصد والمسوحات، ولا يقتصر الأمر في ذلك على الحاسبات الآلية والبرمجيات ، وإنما يمتد إلى وسائل الاتصال وأجهزة التصوير والرصد، ووسائط الانتقال ، والآلات والمعدات المكتبية والميدانية .

وقد أوضحت الدراسات القطرية أن هناك عجزاً ملحوظاً في بعض أنواع الأجهزة والمعدات الفنية ، كما أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في أعداد ونوعيات المتاح منها في الأجهزة الاحصائية في الدول العربية ، وفي عديد من الدول لا يوجد تمييز واضح بين ما يخص الاحصاءات الزراعية العامة ، وما يخص احصاءات الثروة الحيوانية مما هو متاح من الأجهزة والمعدات . كل ذلك إنما يدعو إلى ضرورة إهتمام المشروع بتقديم قدر مناسب من الدعم الفني بالأجهزة والمعدات الأساسية والضرورية التي تمكن الأجهزة القائمة أوالمستحدثة التي تعمل في مجال احصاءات الثروة الحيوانية من القيام بمهامها على قدر مناسب من الكفاءة ، وتحقيق التوازن بين توفير الكوادر وتأهيلها وتدريبها وبين ما يتاح لها من الأجهزة والمعدات اللازمة لقيامها بالمهام والأعمال المطلوبة منها.

ومن المناسب أن يتضمن هذا النشاط تقديم المساعدات الفنية على أساس من دراسة استطلاع الاوضاع الراهنة والاحتياجات الضرورية من تلك المساعدات لكل قطر وفقاً لظروفه وأهمية قطاع الثروة الحيوانية به ، وحجم الجهاز العامل في مجال الثروة الحيوانية سواء على المستوى المركزي أو الوحدات الفرعية في الأقاليم والنواحي. وتشمل الأجهزة الاساسية كلاً مما يأتي :

- أجهزة الحاسبات الآلية .
- أجهزة الفاكس.

- أجهزة الاتصال اللاسلكي.
- آلات ناسخة.
- آلات حاسبة .
- أجهزة تصوير (للتصوير الجوي).
- سيارات للعمل الميداني .

ويقوم خبراء المشروع بتقدير وتحديد الأعداد اللازمة لكل دولة ، والأنواع والمواصفات .

4-6-5-2 إستراتيجية تنفيذ النشاط :

كما تبين ، فإن الدول العربية تتفاوت في إمكاناتها الفنية ، وماتحوزه أجهزتها الاحصائية الزراعية العامة أو للثروة الحيوانية من أجهزة ومعدات . وفي أغلب الأحوال فإن إستحداث وحدات تخصصية لأجهزة احصاءات الثروة الحيوانية ، أو تطوير ما هو قائم منها يتطلب بالضرورة دعماً فنياً بالأجهزة التقنية الحديثة والضرورية لبدء ممارسة النشاطات بدرجة مناسبة من الكفاءة وحسن الأداء.

ومن ناحية أخرى فإن الأنشطة التدريبية في الدورات ذات المجالات المختلفة وقيام المتدربين الأساسيين بدورهم بممارسة العمل التدريبي على المستوى القطري، يتطلب أيضاً توفير قدر أساسي من الأجهزة والمعدات التي يتم التدريب عليها وبواسطتها ، والتي تستخدم فيما بعد في وحدات الأجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية سواء الوحدات المركزية أو الوحدات الفرعية في المناطق والأقاليم داخل الدول .

وتقوم استراتيجية تنفيذ هذا النشاط على ما يلي :

- يقوم خبراء المشروع بدراسة الأوضاع الراهنة للأجهزة المتاحة ومجالات القصور والنقص ومن ثم التحديد الكمي والنوعي للمتطلبات الأساسية للدعم الفني والتقني سواء في الوحدات المركزية أو الوحدات الفرعية للأجهزة الاحصائية للثروة الحيوانية .
- تحديد قدرات الدول على توفير جانب من الاحتياجات من الأجهزة والمعدات والتجهيزات المتطورة والحديثة، ومن ثم تحديد مساهمات المشروع. على أن يؤخذ في الاعتبار في هذا الأمر التوازن بين احتياجات الدعم الفني واحتياجات

التدريب، وغير ذلك من مساهمات المشروع على مستوى كل دولة . وبما يتناسب مع الثقل النسبي والأهمية النسبية لقطاع الثروة الحيوانية ضمن القطاع الزراعي.

- يقوم خبراء المشروع بتجميع الاحتياجات وتحديد الكميات والمواصفات الفنية والقياسية وطرح المناقصات والبت في العروض لشراء الاحتياجات اللازمة على مستوى المشروع .
- يقوم خبراء المشروع بالإشراف على تركيب وتشغيل الاجهزة والمعدات، وكذلك التدريب على استخدامها والذي يتم من خلال الدورات التدريبية بإستخدام أجهزة مماثلة .
- يقوم خبراء المشروع من خلال زيارات المتابعة بوضع تقارير فنية حول مستوى كفاءة الاستخدام للأجهزة في الأغراض المخصصة من أجلها ، وما قد يعترض ذلك من مشاكل وسبل حلها .

4-6-5-3 التكاليف التقديرية :

بصورة مبدئية، وعلى أساس متوسطات تقديرية للأعداد، وتقديرات أولية للقيمة للأجهزة المختلفة المقترحة، يمكن تقدير الموازنة اللازمة لهذا النشاط على النحو التالي:

النوع	العدد الكلى التقديرى	القيمة الكلية التقديرية
أجهزة حاسبات آلية	120	240 ألف دولار
طابعات وبرمجيات متنوعة	120	120 ألف دولار
أجهزة كمبيوتر محمولة (نقالي)	42	126 ألف دولار
أجهزة إتصالات لاسلكية	90	45 ألف دولار
أجهزة فاكس	90	45 ألف دولار
آلات ناسخة	21	63 ألف دولار
آلات حاسبة متطورة	600	24 ألف دولار
سيارات لاندروفر	42	840 ألف دولار
أجهزة متنوعة أخرى	غير محدد	500 ألف دولار
المجموع		2003 ألف دولار

وبطبيعة الحال فإن الواقع العملي يمكن أن يكشف عن ضرورة إجراء بعض التعديلات في اعداد وأنواع الأجهزة والمعدات المطلوبة وفقاً لتقارير واستطلاعات خبراء المشروع، غير أن الأمر في جملته يظل في حدود التكلفة التقديرية السابقة .

4-6-6 نشاط انشاء شبكات قطرية وشبكة قومية لاحصاءات ومعلومات الثروة الحيوانية :

4-6-6-1 اهمية النشاط ومبرراته وعناصره :

تتوقف كفاءة وقدرة الأجهزة الاحصائية المعاصرة إلى حد بعيد على ما يتوافر لها من امكانات الاتصال وسرعة وسهولة انسياب وتبادل البيانات والمعلومات . ويزداد هذا الأمر أهمية وضرورة كلما إتسع النطاق الجغرافي والانتشار المكاني للمواقع والوحدات التي تشترك معاً في نفس النشاط أو العمل الاحصائي كما هو الحال في مجال احصاءات الثروة الحيوانية، وأيضاً كلما تعددت الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة سواء منها المنتجة للبيانات والمعلومات أو المستخدمة لها . من هنا فإن أي نشاط لاستحداث أو تطوير الأجهزة الاحصائية عامة ، وللثروة الحيوانية خاصة ، لا تكتمل مقوماته ولا تتحقق عوائده اذا لم يشتمل على مكون أساسي لاقامة شبكة تربط أجزاء النظام ووحداته الفرعية والمركزية ، كما تربطه مع غيره من الانظمة والهيئات والوحدات ذات العلاقة .

ومن ناحية أخرى فإن الهدف العام لتطوير احصاءات الثروة الحيوانية من منظور قومي يحقق قدراً كبيراً من التنسيق والتكامل في قواعد البيانات ونظم المعلومات من خلال شبكة قومية لاحصاءات ومعلومات الثروة الحيوانية ، هذا الهدف العام يستوجب بالضرورة أن تتحقق مستويات مناسبة من التكامل والتنسيق داخل كل قطر على حدة، وذلك لا يتأتى إلا من خلال انتظام كافة وحدات وفروع الجهاز الاحصائي القطري للثروة الحيوانية وكذلك التنظيمات والهيئات والوحدات ذات العلاقة في شبكة قطرية متطورة ومجهزة بالوسائل والامكانات الحديثة لحفظ واسترجاع وتبادل المعلومات والبيانات.

في الاطار المتقدم يأتي إهتمام المشروع بدعم انشاء شبكات قطرية ، ومن ثم شبكة قومية لاحصاءات ومعلومات الثروة الحيوانية العربية . وتتضمن مكونات هذا النشاط في اطار المشروع العناصر التالية :

- تقديم المشورة الفنية للدول لمساعدتها في إقامة الشبكة القطرية الخاصة بها، بما في ذلك التخطيط لاقامة الشكبة ومتطلباتها الفنية والبشرية .

- تدريب الكوادر البشرية ذات العلاقة على نظم الاتصال الحديثة وشبكات المعلومات .

- تقديم بعض عناصر الدعم الفني من الأجهزة والمعدات الضرورية .

- المساعدة في الاشتراك في إحدى شبكات أو وسائط نقل وتبادل المعلومات سواء على المستوى العربي أو الدولي.

- وضع مخطط متكامل لشبكة قومية لاحصاءات الثروة الحيوانية ودعمه بالتدريب والأجهزة اللازمة ، على أن تكون إحدى المؤسسات أو المنظمات العربية ذات العلاقة مركزاً لهذه الشبكة ، ويقترح أن تحتضن المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذا المركز في إطار مهامها وإهتماماتها وأهدافها التنموية في القطاع الزراعي العربي.

4-6-6-2 استراتيجية تنفيذ النشاط :

يكاد يتميز هذا النشاط إلى نشاطين فرعيين ، أولهما النشاط الفرعي لانشاء شبكات قطرية للبيانات والمعلومات الاحصائية للثروة الحيوانية ، أو قد يكون ذلك في إطار شبكة قطرية للبيانات والمعلومات الاحصائية الزراعية عامة اذا ما كانت مثل تلك الشبكات قائمة وتعمل بكفاءة مناسبة .

وأما النشاط الثاني فهو النشاط الفرعي لانشاء شبكة قومية للبيانات والمعلومات الاحصائية للثروة الحيوانية .

ويلزم لتنفيذ هذين النشاطين الفرعيين توفير خبير في مجال نظم وشبكات المعلومات والاتصالات الحديثة . والذي يقوم بالدور الأساسي والهام في وضع مخطط تفصيلي للمنظومة المتكاملة لهذا النشاط مشتملة على المكون الفرعي الأول والثاني باعتبارهما مكونات متكاملة مع بعضها البعض . وبصفة عامة فإن استراتيجية تنفيذ هذا النشاط يمكن أن تقوم وفقاً لما يلي :

- توفير خبير اختصاصي في مجال نظم وشبكات المعلومات .

- قيام الخبير المختص بالتنسيق مع الخبير الرئيسي والمنسقين القطريين بوضع تصور شامل لخريطة نقاط توزيع الوحدات المركزية والفرعية للأجهزة القطرية لاحصاءات الثروة الحيوانية ، ومن ثم وضع مخطط لنظم ووسائل الربط والاتصال المناسبة والمتطورة بين مختلف أجزاء الشبكة .

- تحديد متطلبات التدريب للعاملين في مختلف الوحدات القطرية الفرعية والمركزية للشبكة ، والاحتياجات من الاجهزة والمعدات الحديثة (بخلاف ما يتم توفيره في مكون نشاط الدعم الفني من هذا المشروع).

- ترشيح العناصر المناسبة لحضورالدورات التدريبية الأساسية في مجال نظم الاتصال الحديثة وشبكات المعلومات ليكونوا مدربين لباقي العناصر على المستوى القطري.

- تحديد الاجهزة اللازمة للشبكة مع العمل على الاستفادة القصوي من الوسائط المحلية للاتصالات كشبكات الهاتف والفاكس وذلك للربط فيما بين الوحدات الفرعية والوحدة المركزية في كل دولة .

- قيام الخبير المختص بالاشراف على التشغيل التجريبي للشبكات القطرية ومعالجة ما قد يطرأ من مشكلات ووضع تقرير مفصل عن حالة كل شبكة ومستوى أدائها ومتطلبات تحسين ذلك الاداء واستمراره بكفاءة مناسبة .

- يقوم الخبير المختص بوضع مخطط تفصيلي للشبكة القومية التي تربط بين الوحدات المركزية لاحصاءات الثروة الحيوانية في الدول وبين مركزها القومي الذي يقترح له أن يكون في مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية . على أن يشمل هذا المخطط :

أ- تحديد الأجهزة والتجهيزات والمعدات اللازمة كماً ونوعاً ، وتحديد المواصفات الفنية لكل منها .

ب- تحديد الكوادر البشرية اللازمة للوحدة المركزية القومية ونوعية ومستوى تأهيلها، والاحتياجات التدريبية لها إذا لزم الأمر.

ج- تقدير النفقات الجارية لتشغيل الشبكة القومية بما في ذلك قيمة الاشتراك في احدى شبكات المعلومات الدولية (مثل الانترنيت) سواء للوحدات المركزية في الدول أو الوحدة المركزية القومية .

د- وضع نظم التشغيل والربط والاتصال ، وتحديد نوعية البيانات والمعلومات ذات الطبيعة المتجانسة التي يتم تبادلها وتداولها .

هـ- الاشتراك مع الخبير الرئيسي والخبراء الاختصاصيين في وضع مقترح لوسائط اصدار ونشر وتبادل التقارير الاحصائية القومية في مجال الثروة الحيوانية التي تقوم الوحدة المركزية القومية بانتاجها من خلال الشبكة القومية .

و- تحديد متطلبات وأساليب صيانة واستمرارية التشغيل الكفؤ للشبكة القومية، وكذلك الشبكات القطرية، ووضع تقرير مفصل حول ما تم إنجازه وما يلزم مستقبلاً لاستمرار التشغيل.

4-6-6-3 متطلبات التنفيذ :

ا- من جانب المشروع :

- توفير الخبير المختص في مجال نظم الاتصال الحديث وشبكات المعلومات .
- تدريب المدربين في مجالات الاتصال والشبكات والاشراف على الدورات التدريبية القطرية في ذات المجالات.
- توفير الاجهزة والمعدات والتجهيزات الأساسية للوحدات المركزية في الدول وكذلك للوحدة المركزية القومية للشبكة .
- تمكين الوحدات المركزية القطرية والوحدة المركزية القومية من الاشتراك في شبكة دولية مناسبة للمعلومات ، ودعم تجهيز الشبكات القطرية .

ب- من جانب الدول :

- توفير الكوادر المحلية.
- توفير وسائط الاتصال المحلية فيما بين مختلف أجزاء الشبكة القطرية .

4-6-6-4 التكاليف :

- أجهزة ومعدات للوحدة المركزية القومية = 40000
- دعم تجهيزات ومعدات الوحدات المركزية القطرية = 100000
- رسوم إشتراك في إحدى الشبكات الدولية = 10000

المجموع = 150000

4-7 الاستراتيجية العامة لتنفيذ المشروع :

بعد الإنتهاء من المراحل الخاصة بالترويج للمشروع لدي جهات ومؤسسات التمويل الانمائية ، وتدبير التمويل اللازم له ، فإن المحاور الأساسية لإستراتيجية التنفيذ لهذا المشروع يمكن عرضها فيما يلي :

- تحديد جهة فنية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية العربية لتتولى الدور الإشرافي والتنسيقي المركزي للمشروع، وتقدم خدمات الاستشارات الفنية والاسناد الاداري ومتابعة التنفيذ ومراجعة التقارير واعتمادها. ومن المناسب أن تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهذا الدور في إطار إهتماماتها وطبيعة نشاطها وأهدافها التنموية الزراعية، ومجالها العربي القومي ، وخبراتها وممارساتها المتعددة في المشروعات الانمائية المماثلة.
- يقوم المنسق المركزي بالتعاون مع الوزارات المعنية في الاقطار العربية بترشيح واختيار مجموعة للتنسيق القطري للمشروع في كل دولة تتكون على الأقل من أثنين أحدهما من المسؤولين التنفيذيين رفيعي المستوى نوي العلاقة بقطاع الاحصاءات والمعلومات الزراعية ، والآخر يكون الشخص الذي يترأس (أو مرشح لأن يترأس) الوحدة القطرية المختصة باحصاءات الثروة الحيوانية .
- يقوم المنسق المركزي باتخاذ الاجراءات اللازمة لترشيح واختيار الخبير الرئيسي للمشروع الذي يقوم بمهمة المدير الفني، ويكون من بين الخبرات العربية المتميزة ذات الممارسات العملية الواسعة على المستويين العربي والدولي في مجال مشروع التطوير .

- يتم اختيار وتحديد دولة المقر للمشروع، ويفضل أن يكون ذلك في الخرطوم بالسودان لاعتبارات عديدة من أهمها القرب من المقر الرئيسي للمنسق المركزي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية) وباعتبار السودان من الدول ذات الأهمية النسبية العالية في الثروة الحيوانية العربية . ويتم اعداد وتجهيز مقر رئيسي للمشروع وتوفير الأجهزة اللازمة وتعيين الكوادر والوظائف المعاونة .

- يقوم المدير الفني للمشروع (الخبير الرئيسي) بمراجعة مشروع التطوير المقترح والدراسات والتقارير القومية والقطرية ذات العلاقة ، واستطلاع أوضاع الاحصاءات الزراعية عامة والثروة الحيوانية خاصة ، ولقاء المسؤولين عنها وذلك في دولة مقر المشروع. ومن ثم وضع الملاحظات والمقترحات حول المشروع المقترح وإقرار صيغته التنفيذية بالتنسيق مع الجهة الإشرافية ومن ثم وضع تصور أولى لخطة العمل.

- يتم عقد لقاء موسع في مقر المشروع مع مديره الفني يحضره خبراء المنسق المركزي وكذلك المسؤول الأول في مجموعات التنسيق القطري من كل دولة لعرض المشروع وخطة العمل ومناقشتها وادخال التعديلات اللازمة، كما يتم تحديد المهام والمسؤوليات وبخاصة للمنسقين الوطنيين ، والعلاقات المتبادلة وسبل ووسائط الاتصال بين وحدة المشروع والمنسق المركزي والمنسقين القطريين.

- يقوم الخبير الرئيسي بوضع الشروط المطلوبة والمهام المرجعية للخبراء الاختصاصيين الذين يتطلبهم المشروع ، وتحديد الفترات الزمنية لمهامهم ، ومن ثم إتخاذ اجراءات الاعلان والترشيح والاختيار لهؤلاء الخبراء سواء من الخبرات العربية أو الاجنبية وفقاً للأفضلية ، ويتم ذلك بالتعاون مع المنسق المركزي .

- يقوم الخبير الرئيسي بالاشتراك مع الخبير المختص في مجال تطوير نظم وأساليب العمل الاحصائي للثروة الحيوانية بوضع برنامج لزيارات الدول المختلفة للمساعدة في انشاء أو تطوير وحداتها المختصة باحصاءات الثروة الحيوانية – في ضوء مشروع يتم وضعه سلفاً لهذا الغرض – أخذاً في الاعتبار ظروف كل دولة وخصوصياتها، كما يتم في هذه الزيارات الوقوف على الأوضاع القائمة

لاحصاءات الثروة الحيوانية والامكانات الفنية والبشرية، ومن ثم التحديد التفصيلي لمتطلبات العون الفني والتأهيل البشري والمساعدات والمشورات الفنية، وما قد يتطلبه الأمر من دراسات أو مشروعات تطوير قطرية في مجالات محددة ، إلى غير ذلك . ويتم وضع تقرير مفصل حول هذه الأوضاع، وتلك المتطلبات على مستوى كل قطر من الاقطار .

- يتم البدء للاعداد لعقد الدورات التدريبية بحيث يراعي التسلسل المنطقي لموضوعات الدورات ، ويتم ذلك بالتنسيق بين الخبير الرئيسي وخبير التدريب والمنسق المركزي، ويشمل ذلك الإعداد وضع مخطط تفصيلي للبرنامج التدريبي شاملاً الموضوعات والتوقيتات والمحاضرين وشروط المتدربين ، والمواد التدريبية اللازمة ، والدول والمراكز التدريبية التي ستقام بها كل دورة، ومسؤوليات إدارة البرنامج التدريبي والاشراف والمتابعة والتقويم .

- يتم في نهاية الدورة الخاصة بدعم القدرات في مجال التعدادات الشاملة للثروة الحيوانية إجراء التعداد التجريبي النموذجي مشتملاً على التجربة العملية للمسح الجوي .

- يتم اتخاذ الاجراءات الخاصة بشراء الاجهزة والمعدات التي تقدم للدول في إطار برنامج الدعم الفني متضمناً ذلك وضع المواصفات الفنية ، وطرح المناقصات وتقديم العروض ودراستها وتوريد الأجهزة وتركيبها وتشغيلها التجريبي في الدول المعنية .

- يقوم الخبراء المختصون بمتابعة تنفيذ الدورات القطرية وتقديم الاستشارات الفنية للدول ، والاشراف على كفاءة إستخدام وتشغيل الأجهزة المقدمة في إطار الدعم الفني.

- يقوم الخبير المختص بشبكات ونظم المعلومات بوضع التصميمات العامة للشبكات القطرية والشبكة القومية، ومن ثم الاشراف على تنفيذها متضمناً ذلك تحديد الأجهزة والمعدات والخدمات اللازمة وشرائها والاشراف على تركيبها والتشغيل التجريبي لها .

- في الاستراتيجية العامة للمشروع فإن مراحله النهائية يجب أن تسفر عن إصدار نشرات قطرية خاصة باحصاءات الثروة الحيوانية تعكس ما تم من تطوير، وما تم تحقيقه بصفة خاصة في مجالات توحيد المصطلحات الاحصائية ووحدات القياس والتنسيق في أساليب الجمع والمعالجة والتحليل للبيانات . كما يتضمن ذلك أيضاً إتاحة البيانات التي تتضمنها النشرة عبر الوسائط والشبكات المعلوماتية المتاحة والتي يدعم المشروع الاشتراك فيها خلال سنوات المشروع .

- تقوم الوحدة المركزية لشبكة المعلومات الاحصائية للثروة الحيوانية بانتاج نشرة إحصاءات قومية للثروة الحيوانية تتضمن أهم المعالم والمتغيرات، وفقاً لما هو مخطط في هذا الخصوص . كما تقوم كذلك بإتاحة نشر وتبادل وتدفق المعلومات والبيانات الاحصائية القومية عبر الشبكة القومية ، بإستخدام مختلف الوسائط الالكترونية الممكنة مثل الانترنيت والبريد الالكتروني ، في إطار ما هو مخطط ضمن المشروع في هذا الشأن .

- ينتهى المشروع بوضع تقرير تفصيلي متكامل يتضمن الأوضاع الراهنة قبل المشروع ، ومجالات ومحاور التطوير التي حققها المشروع والمشاكل والمعوقات التي واجهته ، والسبل والمقترحات الكفيلة باستمرارية العمل الاحصائي على قدر مناسب من الكفاءة . وتتم مناقشة هذا التقرير النهائي لإقراره من قِبل المنسق المركزي وممثلي الدول من المختصين والمتخصصين وغيرهم من الخبراء وذوي الإهتمام.

- في إطار الاستراتيجية العامة للمشروع فإنه من المقرر أن يتم تقديم تقارير عن مهمات أو تقارير دورية بخلاف التقرير النهائي السابق الاشارة إليه . ويكون ذلك على النحو التالي :

* يقدم كل من المحاضرين في الدورات التدريبية مادة تدريبية مفصلة في الموضوع المكلف به في صورة دليل تدريبي . كما يقدم تقريراً حول تقييم المتدربين ومدى استفادتهم والمشاكل ومجالات القصور التي يجب معالجتها .

* يقدم كل من الخبراء الاختصاصيين من خبراء المشروع تقريراً مفصلاً عن مهمته بصفة عامة وذلك في نهاية فترة عمله . بالاضافة إلى ما يقدمة من تقارير عن كل زيارة قطرية يقوم بها.

* يقدم الخبير الرئيسي – المدير الفني للمشروع – تقارير مرحلية نصف سنوية عن تقدم العمل ومستوى التنفيذ ، والمشاكل والمقترحات بما في ذلك الأوضاع المالية للمشروع .

وفي جميع الأحوال تقدم التقارير المختلفة من الخبراء إلى مدير المشروع وصورة منها إلى المنسق الرئيسي، كما تقدم صورة من التقارير القطرية إلى المنسق القطري في الدولة المعنية بالتقرير . أما تقارير مدير المشروع فتقدم إلى المنسق الرئيسي بإعتباره جهة الإشراف الفني على المشروع .

4-8 مراحل التنفيذ والإطار الزمني :

وفقاً للتسلسل الموضوعي والتتابع المنطقي للأنشطة والمكونات ومراحل العمل، وفي ضوء ما تعكسه الاستراتيجية العامة لتنفيذ المشروع ، وكذلك استراتيجيات التنفيذ لكل من أنشطته الرئيسية ، تتحدد الملامح العامة للمخطط الزمني للمشروع ومراحل تنفيذه ، وذلك وفق ما يوضحه الجدول رقم (4–2) ، حيث يتضح من هذا الجدول أن الإطار الزمني المقترح لإنجاز المشروع يقدر بعامين كاملين (24 شهراً) ، منها حوالي ستة أشهر تستغرقها في البداية مراحل الاعداد والتحضير والدراسة وتقدير الاحتياجات والمتطلبات للتطوير ، بالاضافة إلى ستة أشهر أخرى لإنجاز الدورات التدريبية الأساسية وإتمام إجراءات شراء الأجهزة والمعدات . وفي النصف الأول من العام الثاني للمشروع يتم العمل في التدريب القطري وقيام خبراء المشروع بمتابعة وتقويم الدورات التدريبية القطرية التي يقوم بها المدربون الأساسيون الذين سبق تأهيلهم لذلك الغرض ، كما يجرى تركيب الأجهزة ضمن برنامج الدعم الفني والاشراف على تشغيلها التجريبي ، وكذلك تنفيذ وانشاء الشبكات القطرية . وفي النصف الثاني من العام الثاني يتم تنفيذ وانشاء الشبكة المركزية القومية لاحصاءات الثروة الحيوانية ، والاشراف على اصدار النشرات الاحصائية القطرية وكذا النشرة القومية . ويقوم الخبير الرئيسي في نهاية عمر المشروع بوضع مسودة التقرير النهائي ومن ثم تجرى مناقشته وإعتماده .

جدول رقم (2): المخطط الزمني لتنفيذ مشروع التطوير المقترح لإحصاءات الثروة الحيوانية

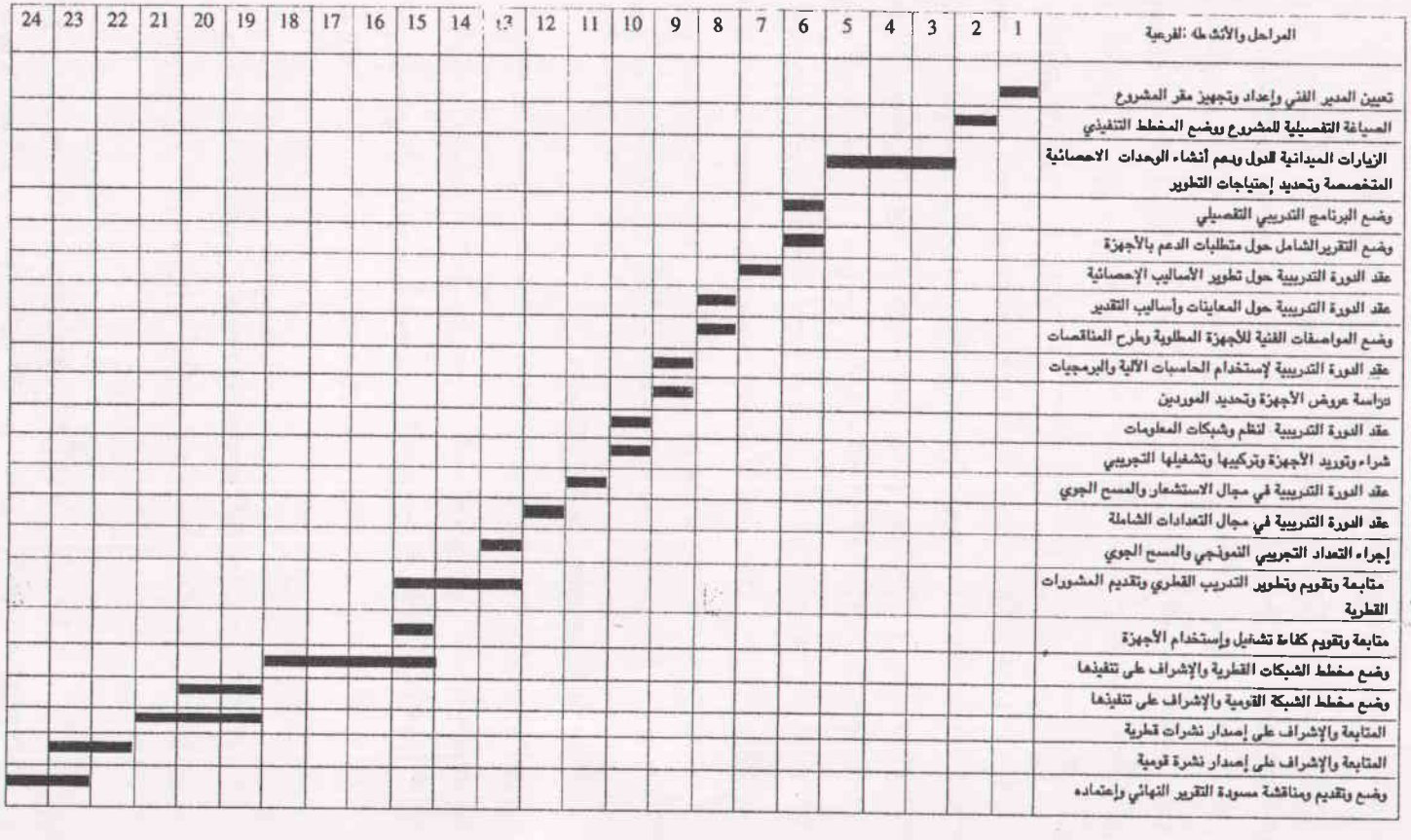

9-4 الاطار المؤسسي للمشروع :

تعتبر الدول العربية ممثلة في أجهزتها الاحصائية الزراعية المختصة باحصاءات الثروة الحيوانية ، سواء في وزارات الزراعة أو الثروة الحيوانية أو غيرها من الوزارات المعنية بشؤون الثروة الحيوانية ، هي الجهات المستهدفة بالتطوير الذي يقوم به المشروع. ولذا تعتبر هذه الوزارات والادارات الاحصائية المختصة بها هي المكون الرئيسي في الهيكل المؤسسي للمشروع . وكما أتضح سابقاً فإن هذه الوزارات تمثّل في المشروع عن طريق وحدات التنسيق القطرية .

وترتبط وحدات التنسيق القطرية معاً بوحدة الادارة الفنية المركزية للمشروع عن طريق جهة الإشراف والتنسيق المركزية التي يقترح أن تتولي مهامها المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وبذلك يمكن تصور التركيب الهيكلي للمشروع على النحو التالي :

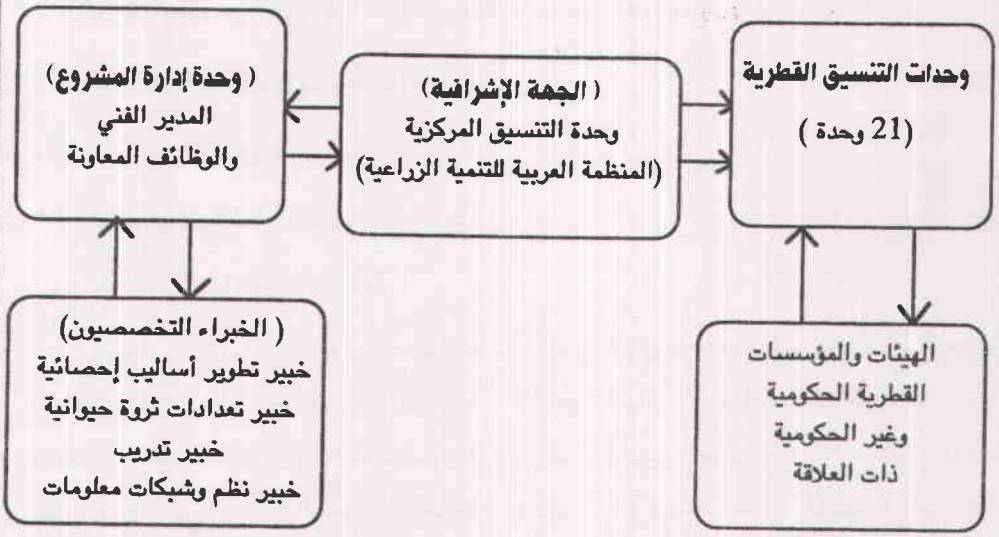

وفيما يلي عرضاً للعناصر الفرعية والمهام الأساسية لكل من المكونات الرئيسية الثلاثة .

4-9-1 وحدة الادارة الفنية للمشروع :

تعتبر وحدة إدارة المشروع المكون الفني الرئيسي له، ويأتي على رأسها المدير الفني للمشروع يعاونه الخبراء الاختصاصيون وبعض الوظائف المعاونة ، ويدعمه بعض الاجهزة والمعدات . ويتضح ذلك من الجدول رقم (4-3) الذي يتضمن عناصر مكونات وميزانية وحدة المشروع .

وتتولى الجهة المشرفة على المشروع (المنسق المركزي) وضع وتحديد المهام المرجعية ونطاق الأعمال للخبير الرئيسي الذي يتولى الادارة الفنية للمشروع ، وتتحدد أهم إختصاصاته فيما يلي:

- وضع المخطط العام والبرنامج التنفيذي للمشروع .
- ترشيح واختيار خبراء المشروع بالتنسيق مع الجهة الاشرافية وتحديد مهامهم.
- تقديم الخبرات الفنية والاستشارات في مجالات اختصاصه.
- متابعة سير العمل في كافة المراحل ولمختلف الأنشطة .
- تلقى التقارير من مختلف الخبراء.
- تقديم التقارير الدورية والتقرير النهائي للمشروع .
- الإشراف الفني والمالي على المشروع .

4-9-2 الوحدة الإشرافية :

وتتولى بالانابة عن الدول المستفيدة به أعمال المتابعة والاشراف على سير أعمال المشروع فنياً ومالياً وفقاً لما يتم إقراره في الصورة النهائية للمخطط التفصيلي والبرنامج التنفيذي ، كما تقوم بمهام الاسناد الاداري والتنسيق بين الوحدة الفنية للمشروع وبين الدول ممثلة في وحدات التنسيق القطرية . وتتحدد أهم اختصاصات الوحدة الاشرافية فيما يلي :

- ترشيح واختيار الخبير الرئيسي للمشروع (مديره الفني) وتحديد المهام المرجعية والمسؤوليات الموكلة إليه .

جدول رقم (4-3)
عناصر مكونات وميزانية وحدة المشروع

عناصر التكلفة		القيمة التقديرية (ألف دولار)
خبير رئيسي (المدير الفني للمشروع)	(24 شهر)	144
خبير تطوير نظم وأساليب إحصائية	(6 شهور)	30
خبير تعدادات حصر شامل للثروة الحيوانية	(6 شهور)	30
خبير نظم وشبكات معلومات	(6 شهور)	30
خبير تدريب	(8 شهور)	40
محاسب مالي	(24 شهر)	36
سكرتارية (عدد 2)	(24 شهر)	34
سائقين (عدد 2)	(24 شهر)	24
سيارات (عدد 2)		50
أجهزة حاسبة وطابعات (عدد 4)		20
تجهيزات مكتبية وناسخات		50
أجهزة إتصال متنوعة		10
بطاقات سفر وإنتقالات بين الدول		50
تأجير مقر المشروع		24
وقود وزيوت ومواد طاقة		8
نثريات ونفقات متنوعة		20
المجموع		600

- الاشتراك في ترشيح واختيار مختلف الخبرات والوظائف التي يتطلبها المشروع على اختلاف مستوياتها. في إطار ما يتحدد لكل منها من المهام المرجعية .

- القيام بمهام الاسناد الاداري ، والتنسيق بين وحدة المشروع وبين المنسقين القطريين .

- تقديم تقارير المتابعة الفنية والمالية للمشروع إلى جهات التمويل وجهات الاختصاص في الدول المستفيدة، وعرض ما يواجهه من مشكلات والمساعدة في اقتراح الحلول لسير العمل وفق ما هو مخطط .

- تقديم المشورة الفنية للوحدة الادارية الفنية للمشروع في حالة طلبها.

وتقدر الأعباء والنفقات الشاملة للوحدة الاشرافية بنحو 10٪ من القيمة الكلية لموازنة المشروع نظير قيامها بالمهام الموكلة إليها بما في ذلك مهام الاسناد الاداري.

3-9-4 وحدات التنسيق القطرية :

تتولى الادارة الفنية للمشروع بالتنسيق مع الوحدة الإشرافية (وحدة التنسيق المركزية) تحديد مهام ومسؤوليات وحدات التنسيق القطرية والتي تتمثل بصفة أساسية في تسهيل عمل خبراء المشروع داخل الأقطار وترتيب اللقاءات والزيارات ، ومتابعة سير العمل على المستوى القطري ورفع التقارير الفنية عنه الى المنسق المركزي ، وعرض المشاكل واقتراح الحلول الخاصة بالاقطار ، والتعاون الفني مع الخبراء في اختيار المتدربين ، والخبرات الفنية المحلية التي يتطلبها العمل ، وتوفير البيانات وغيرها من مجالات العون الفني . إلى غير ذلك من المهام التي يتم تحديدها وذلك بالتعاون مع وحدة التنسيق المركزي ومن ثم مع وحدة المشروع .

وتتحمل ميزانية المشروع ما قد يتطلبه الأمر من نفقات السفر الخارجي ونفقات الاعاشة والبدلات لرئيس وحدة التنسيق القطري إذا ما دعت الحاجة لحضوره بعض الاجتماعات خارج دولته . وفيما عدا ذلك تلتزم الدول بمواجهة وتغطية ما قد يتطلبه قيام أفراد وحدات التنسيق القطري داخل دولهم من نفقات .

4-10 الموازنة التقديرية العامة للمشروع :

في ضوء ما تقدم فإن الموازنة التقديرية الكلية للمشروع تقدر بما قيمته حوالي 4.83 مليون دولار ، وذلك على النحو التالي :

- ميزانية الأنشطة التدريبية	= 1140 ألف دولار
- ميزانية التعداد التجريبي والمسح الجوي	= 306 ألف دولار
- ميزانية المعونات الفنية والأجهزة	= 2003 ألف دولار
- ميزانية اقامة الشبكات القطرية والشبكة المركزية	= 150 ألف دولار
- ميزانية وحدة المشروع	= 600 ألف دولار
المجموع	= 4199 ألف دولار
- ميزانية الاسناد الاداري (10٪)	= 420 ألف دولار
- احتياطي (5٪)	= 210 ألف دولار
المجموع الكلي	= 4829 ألف دولار

4-11 الجهات والمؤسسات التمويلية :

نظراً لاهمية المشروع المقترح باعتباره مشروعاً تنموياً زراعياً يتعلق بقطاع هام من موارد الثروة الزراعية ، كما يتعلق بقطاع هام من السكان الريفيين وسكان البدو والرعاة. فإن تمويل هذا المشروع يدخل في نطاق إهتمام وأهداف مؤسسات التمويل التنموي وبخاصة المؤسسات التمويلية العربية التي تضع في إطار اهتماماتها العمل على تحقيق معدلات أفضل من الأمن الغذائي العربي ، وتحسين أحوال السكان من خلال تحسين البنيات الاساسية الزراعية وبخاصة بنية المعلومات في مجال الثروة الحيوانية . وهناك العديد من مؤسسات التمويل التي يمكن العمل على دعوتها للمساهمة في تمويل هذا المشروع باعتباره مشروعاً إنمائياً عربياً قومياً. ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي .

- المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا .
- البنك الإسلامي للتنمية .
- صناديق الدول العربية للتنمية (الصندوق السعودي ، الصندوق الكويتي .....) .

هذا بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من دعم مالي وفني من المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة وذات الاهتمام .

12-4 دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

في ضوء العرض التفصيلي السابق لأنشطة المشروع ومكوناته ، يمكن القول أن دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية يتمثل فيما يلي :

أ- قيامها بحكم اهتماماتها ودورها العربي القومي في التنمية الزراعية وباعتبارها بيت الخبرة الزراعي العربي ، بمهام الاشراف على تنفيذ المشروع بما في ذلك الدور التنسيقي وكافة أعمال الاسناد الإداري على النحو الذي سبق توضيحه.

ب- قيامها باستضافة والاشراف على تسيير النشاط للوحدة المركزية القومية لشبكة المعلومات لاحصاءات الثروة الحيوانية العربية ، وذلك في اطار اهتمامات ومهام المركز العربي للمعلومات والانذار المبكر الذي يمثل احد مكونات الهيكل البنائي للمنظمة ، والذي يعتبر مؤهلاً بحكم طبيعة نشاطه وأهدافه للقيام بهذا الدور، وذلك بعد تدعيمه بالاجهزة والمعدات اللازمة في اطار التصميم الفني الذي يضعه المشروع لتلك الشبكة التي ترتبط بالوحدات الطرفية في مختلف الدول العربية .

الملاحـــق

جدول ملحق رقم (1)
تطور أعداد الأبقار فى الدول العربية
خلال الفترة 1989 - 1996

(العدد : ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الاردن	52.73	61.20	58.20	61.60
الامارات	63.88	78.00	83.00	89.00
البحرين	13.78	13.50	13.66	12.70
تونس	634.74	662.00	654.00	660.10
الجزائر	1351.24	1269.00	1267.00	1228.00
جيبوتى	184.40	213.42	246.77	266.45
السعودية	206.00	234.00	268.00	220.39
السودان	23180.60	30077.00	31669.00	33103.00
سوريا	459.20	721.00	775.00	810.00
الصومال	2660.00	1500.00	1250.00	1500.00
العراق	1436.00	1354.38	1000.00	1172.14
عمان	216.99	223.00	233.50	244.50
فلسطين	-	10.17	10.81	11.59
قطر	10.38	13.00	14.00	14.00
الكويت	16.98	13.25	20.00	10.93
لبنان	118.10	77.00	59.79	63.39
ليبيا	125.60	140.00	145.00	145.00
مصر	3350.50	2752.00	3226.00	3106.98
المغرب	3234.55	2484.60	2489.50	2420.50
موريتانيا	1374.60	1552.000	1125.00	1238.00
اليمن	1152.89	1151.00	1174.00	1180.93
الجملة	40143.16	44589.35	45771.42	47559.19

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (17) ، الخرطوم ، 1997 .

جدول ملحق رقم (2)
تطور أعداد الجاموس فى الدول العربية
خلال الفترة 1989 - 1996

(العدد : ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الاردن	0.10	0.10	0.10	0.10
سوريا	1.123	1.30	1.20	1.40
العراق	133.60	140.19	70.00	106.82
مصر	2677.81	2830.00	3018.00	2906.65
الجملة	2712.63	2971.59	3089.30	3014.97

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (17) ، الخرطوم ، 1997 .

جدول ملحق رقم (3)

تطور أعداد الأغنام فى الدول العربية خلال الفترة 1989 - 1996

(العدد : ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الاردن	2259.92	2211.00	2182.00	2375.00
الامارات	266.33	333.00	356.00	381.00
البحرين	21.22	22.00	22.20	23.30
تونس	6262.76	6137.00	6222.00	6817.70
الجزائر	17658.64	17841.00	17301.56	17565.00
جيبوتى	428.46	462.61	457.14	462.79
السعودية	6657.80	10249.00	12531.00	9864.06
السودان	24283.20	37145.00	42298.00	47183.00
سوريا	13705.20	11257.00	12093.00	13119.00
الصومال	10080.00	7041.67	6438.67	5656.03
العراق	8876.74	9005.40	5000.00	7520.45
عمان	180.59	253.00	266.70	281.10
فلسطين	-	521.69	445.15	634.49
قطر	137.44	182.00	192.00	200.00
الكويت	147.10	171.56	20.10	125.49
لبنان	331.64	242.98	176.63	293.73
ليبيا	5381.44	6000.00	5100.00	550.00
مصر	3940.00	3924.00	4220.00	4220.32
المغرب	15258.97	15594.80	16586.20	16266.70
موريتانيا	6158.36	6080.54	5350.00	9634.00
اليمن	3679.15	3677.20	3751.00	3922.40
الجملة	125714.96	137830.76	140664.20	151751.72

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (17) ، الخرطوم ، 1997 .

جدول ملحق رقم (4)
تطور أعداد الماعز في الدول العربية خلال الفترة (1989-1997)

(العدد : ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الاردن	852.75	814.00	851.90	807.00
الامارات	694.32	861.00	921.00	985.00
البحرين	17.28	19.00	19.10	19.15
تونس	1298.68	1351.00	1205.00	1468.20
الجزائر	2563.71	2543.79	2779.79	2895.00
جيبوتى	504.00	508.00	508.27	509.26
السعودية	3927.40	5385.00	6170.00	5315.09
السودان	19706.40	33319.00	3934.00	43800.00
سوريا	982.20	1035.00	1063.00	1082.00
الصومال	16300.00	13020.83	12196.47	11284.97
العراق	1495.80	1506.01	1509.04	1512.02
عمان	850.18	870.00	886.00	902.30
فلسطين	-	259.20	252.24	269.87
قطر	110.53	158.00	168.00	172.00
الكويت	20.67	37.75	18.51	17.83
لبنان	679.48	418.98	434.63	453.25
ليبيا	1169.80	1260.00	1100.00	1200.00
مصر	4277.20	3027.00	3131.00	3131.24
المغرب	5470.06	4430.70	4423.70	4567.90
موريتانيا	4168.00	3932.46	3460.00	4534.01
اليمن	3257.16	3263.30	3328.0	3557.50
الجملة	68345.61	78020.02	83180.39	88573.61

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (17) ، الخرطوم ، 1997 .

جدول ملحق رقم (5)
تطور أعداد الإبل فى الدول العربية خلال الفترة (1989 - 1996)

(العدد : ألف رأس)

الدولة	متوسط الفترة 89-1993	1994	1995	1996
الاردن	26.67	32.00	32.00	18.00
الامارات	120.85	148.00	158.00	169.00
البحرين	1.24	1.10	1.10	1.22
تونس	49.78	37.00	35.90	35.53
الجزائر	119.65	114.12	126.35	136.00
جيبوتى	60.00	63.02	64.01	64.99
السعودية	407.20	623.00	781.00	310.72
السودان	2804.20	2903.00	2923.00	3039.00
سوريا	4.08	6.00	6.6.	7.10
الصومال	6290.00	6201.67	6195.07	6172.36
العراق	29.00	6.40	5.40	4.00
عمان	83.55	101.50	105.10	108.80
قطر	32.64	46.00	48.00	49.00
الكويت	4.15	0.65	1.60	1.09
لبنان	0.73	0.53	0.49	0.47
ليبيا	145.20	100.00	101.000	100.00
مصر	206.69	220.00	131.00	130.62
المغرب	33.78	30.00	41.00	38.90
موريتانيا	984.70	1082.00	1087.0	1124.00
اليمن	470.32	171.00	175.00	179.00
الجملة	11674.42	11886.99	12018.62	11989.79

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد (17) ، الخرطوم ، 1997 .

المراجـــع

المراجع

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسات القطرية حول تطوير احصاءات الثروة الحيوانية لكل من : الاردن ، الامارات ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا واليمن (الخرطوم 1998) .

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية العربية ، مجلد 17 الخرطوم ، 1997 .

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية للاحصاءات الزراعية ، 11/29 الى 1994/12/1) ، الخرطوم ، 1984 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية لاحصاءات الثروة الحيوانية (5/5 إلى 1991/5/6) ، الخرطوم ، 1991 .

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التقرير التجميعى حول حصر نظم المعلومات وإدارة البيانات الزراعية ، الخرطوم . 1997 .

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن تطوير الاحصاء الزراعى بدولة الامارات العربية المتحدة ، الخرطوم ، 1998 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وثيقة مشروع دعم وتطوير البنية الاحصائية ونظم المعلومات الزراعية بجمهورية مصر العربية ، الخرطوم ، 1995 .

8- منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، الكتاب السنوى للانتاج - مجلد 50 - روما، 1996 .

موجز باللغة الانجليزية

SUMMARY

This study has been conducted as an activity within the components of AOAD branch programme for promotion of animal statistics, which was planned for implementation in 1998. It comprises a project document and a comprehensive study on the suitable means for developemnt and promotion of animal statistics.

The study aims at pinpointing and identifyign the major constraints facing the performance of the sector of animal statisics in the region, depending on results of the country surveys prepared in the context of this study. The findings of the study will be considered the platform for developing and equiping the concerned departments and sections responsible for collection analysis and interpretation of animal resources statistics to take their role efficiently and properly.

In addition to that the study has to be stipulated with document for specific project or projets for development and promotion of animal statistics in the region.

This study constitutes four chapters. Chapter one shows the growth trend in animal wealth in Arab countries and the contribution of this sector in food self-sufficiency which had reached 90%. Still there is room for reaching 100% sufficency and provision of surplus for export from Arab countries.

Ambitions to attain higher production and productivity were mainly constrained by :

- The dry and semi-dry weather that prevails in Arab region.
- The insufficient investments in animal resources sector compared to other sectors.
- The lack of trained and skilled manpower.
- The poor adoption of the new technologies pertinant developemnt of animal production, particularly in the fields of breeding and disease control.

This chapter also outlined the major means for overcoming these constraints, which include :

- Protection and rehabilitation of natural resources, pastures, provision of water points along animal routes and animal disease prevention and control
- Increasing government investments in this sector, in addition provision of soft loans, insentives and facilitative services.
- Supporting and encouraging training and research pertinent to this sector.
- Supporting national institutions to help producing and providing the necessary inputs for animal production industry.
- Improving animal resources marketing and facilitating

commercial exchange of animal products among Arab countries.

Chapter two deals with the present status of Arab institutions in charge of animal resources statistics. It presents the organizational structure of those institutions and the methodologies used for collection of data and production of estimates. The chapter also surveys the available infrastructure and facilities, in addition to review of previous sensuses undertaken in each country. Add to that all publication pertinent to this field were reviewed, besides displaying the ongoing projects in the region which have bee oriented to development and promotion of institutions in charge of animal resources statistics. The majority of these countries do not have independent bodies specialized in livestock statistics. It is also evident that all Arab countries need technical assistance in the statistical field. All of them need training programs for their staff dealing with livestock statistics.

The Randomized sampling technique was shown to be the most common statistical technique used by all Arab, countries particularly those with vast areas and big livestock wealth. Most of these countries have had agricultural sensuses which include livestock censuses but they need technical assistance in this field.

It has also been showed that no more attention is given to type of breed and sex when collecting livestock information despite the importance of thes categories in planning for

inproving productivity.

The projecs for improving livestock statistic were based on improving the statistical techniques, training, establishing data banks and networks in some Arab countries, establishing reliable sampling frames, carrying out agricultural censuses and institutional restructuring of bodies in charge of agricultural statistical activities.

Chapter three is dealing with the technical financial, institutional and legal constraints confronting development of efficient livestock statistics institutions in Arab countries. It also suggested means and ways for overcoming these constraints.

Chapters four displays the principal project document for improving livestock statistics in Arab countries.

The main justifications of the proposed project are as follows :

- The prevailing weakness of livestock information and statistics in Arab countries.
- The importance of livestock sector in Arab countries and its potentiality to expand, makes it necessary to have a reliable statistical base for the anticipated for development of this sector.
- The flow of reliable livestock information and statistics that could facilitate competitive marketing, exchange of livestock commodities among Arab countries and

international trade.

The ultimate objective of this project is to achieve reliable sustainable development and growth of livestock sector in Arab countries. The immediate direct objective is to support and improve the efficiences of institutions and bodies dealing with livestock statistics in addition to improving coordination among countries in this field.

The main activities that will be carried out in this project are :

- Supporting and establishing specialized independant livestock statistical units or bodies in all Arab countries.
- Improving and modernizing statistical techniques of livestock statistics.
- Training and capacity building of technical staff dealing with animal statistics .
- Augmenting and supporting livestock sensuses in Arab Countries.
- Supporting technical equipment and facilities related to livestock statistics.
- Establishing country livestock data banks and networks plus a central data bank for all countries with subsidiaries at the country levels.

The project implementation plan, total budget and time frame we outlined. The total budget of the project was estimated at about 4.83 million U.S. Dollars.

The concerned ministries in each country will be represented in the project set-up, by coordinating units which will be the main constituents of this project. The Arab Organization for Agricultural Development is proposed to be the central coordinating unit. It constitutes the link between the Project Administrative Unit (PAU), and the country Units (C.U.).

موجز باللغة الفرنسية

Etude relative à l'amélioration des statistiques des ressources animales dans le monde arabe

Résumé

Le Monde Arabe dispose d'un important potentiel de ressources animales productives estimé à près de 300 millions de têtes (bovins, ovins, caprins et camelins). Seulement, les productions animales générées par ce potentiel ne sont pas à la hauteur de ses effectifs car les niveaux de productivité par tête de bétail tant en viande qu'en produits laitiers restent modestes et limités en comparaison avec les rendements mondiaux-Partant de ce constat, les différentes études menées dans ce domaine font ressortir que les possibilités importantes en matière de ressources animales peuvent engendrer des accroissements considérables des productions animales dans le Monde Arabe. Les accroissements permettront non seulement d'atteindre des niveaux d'autosuffisance pour ces produits mais aussi d'améliorer les niveaux nutritionnels des habitants et de relever la part des aliments d'origine animale dans leurs rations alimentaires.

Dans les conditions actuelles, près de 90% du cheptel arabe appartient essentiellement au secteur traditionnel et pastoral qui souffre de plusieurs aspects de sous-développement et de laisser-aller, restant encore à l'écart des préoccupations de promotion et de développement tant au plan de l'amélioration génétique, qu'aux plans de l'élevage, de la nutrition et de la surveillance vétérinaire. A cela, il faut ajouter l'indisponsibilité des services d'appui en matière de financement, d'assurance, de vulgarisation et de commercialisation ...etc. En outre, il conveint de noter que la plupart des efforts déployés dans le cadre du développement et de la promotion de la production animale, notamment au cours de ces dernières décennies, ont été orientés vers le secteur commercial moderne dont la part relative ne constitue que près de 10% du cheptel total de la région arabe.

Le point de départ essentiel dans l'oeuvre de développement et de promotion du secteur de l'élevage et de la production animale réside en la disponibilisation des données et états statistiques

suffisants et fiables sur ce secteur afin de pouvoir élaborer des plans, programmes et projets de développement sur des bases saines, une vision claire et une connaissance suffisante de ses conditions, de ses spécificités et de ses composantes.

C'est partant de celà que l'Organisation Arabe pour le Développement Agricole (OADA) a décidé d'intégrer à son plan d'action de l'année 1998 un projet d'amélioration des statistiques des ressources animales et ce, dans le cadre de son sous-programme de développement des statistiques agricoles arabes.

Ce projet comprend la préparation d'études au niveau des Etats arabes, études axées aux domaines et possibilités de promotion des statistiques de l'élevage et destinées à servir de base de départ pour évaluer ces statistiques dans le Monde Arabe et d'identifier les exigences de leur développement. Ensuite, il a été élaboré un document de projet à l'échelle du Monde Arabe visant cet objectif. C'est ce document qui est contenu dans la présente étude.

Le projet de promotion proposé s'appuye sur les justifications suivantes :

- Insuffisance et manque d'exhaustivité des statistiques animales dans le Monde Arabe et faiblesse des structures qui en sont chargées en plus de leur retard par rapport à l'évolution actuelle des techniques modernes de collecte et de traitement des données.
- Nécessité de profiter des potentialités énormes qui sont offertes pour le développement du secteur des ressources animales dans la mesure où le point de départ réél de l'oeuvre de promotion de cet important secteur réside en la disponibilisation des données et du chiffre statistique précis, ce qui nécessite :
  * la réforme des structures chargées des statistiques animales dans la région arabe,réforme sans laquelle il ne sera pas possible d'atteindre les objectifs de développement tracés;
  * la disponibilisation des données et des statistiques précises demandées par les planificateurs, les réalisateurs et les chercheurs ainsi que les propriétaires de bétail, les éleveurs et les femmes pour leur intégration dans les programmes de développement.

* La possession de données et de statistiques précises sur le volume des ressources animales et de leurs productions dans tous les pays de la région pour une meilleure intégration au commerce extérieur et au commerce inter-Etats Arabes.

Le but général et final visé par le projet proposé consiste, comme l'étude l'a présenté, à oeuvrer à réaliser un développement efficient et durable du secteur de l'élevage de manière compatible avec l'important potentiel arabe en ressources animales et d'amélioration de sa productivité. Quant aux objectifs directs du projet proposé, ils résident en un renforcement des capacités des structures chargées des statistiques animales à l'échelle des Etats et une consolidation de la coordination et de la complémentarité entre elles à l'échelle du monde arabe; celà permettra la production et la présentation des statistiques et des données nécessaires aux responsables, aux décideurs, aux institutions et aux individus avec un niveau élevé de comptence et d'exhaustivité.

Dans le cadre des grands objectifs ainsi fixés par le projet et sur la base de l'étude et du diagnostic de la situation actuelle des statistiques animales dans les pays arabes et des difficultés et obstacles auxquels elles font face, il a été défini les axes de développement des statistiques de ce secteur tels qu'ils ressortent du document du projet proposé qui comprend les principales composantes et actions suivantes :

- action d'appui pour la création d'unités techniques spécialisées dans le domaine des statistiques animales dans les Etats Arabes ne disposant pas de telles structures;
- action de promotion et de modernisation des systèmes statistiques de collecte, de traitement et d'analyse des données relatives aux ressources animales et à leurs productions et l'évaluation des paramètres et des variables qui leur sont spécifiques;
- action de formation et de perfectionnement du personnel en service dans le domaine des statistiques animales;
- action de renforcement des capacités des structures chargées des statistiques animales dans le domaine de la préparation, de la planification et de l'exécution des recensements exhaustifs des ressources animales;

- action de renforcement des moyens et des équipements techniques modernes des structures chargées des statistiques animales dans les pays de la région;
- action visant la création d'une base de données et de réseaux de données arabes pour les statistiques spécifiques aux ressources animales par pays et à l'échelle du monde arabe.

Le document a présenté aussi les schémas de financement et les plannings d'exécution des actions ainsi définies en plus des conditions requises pour leur mise en oeuvre et la durée d'exécution du projet (fixée à 24 mois).

L'organe principal de l'organisation du projet est constitué par les Ministères et les

Directions des Statistiques spécialisées dans les Etats représentés au sein du projet par des unités de coordination par pays, ces unités étant reliées entre elles par le biais du Comité de Supervision et de Coordination Centrale . L'Unité de Direction du projet et dirigée par un Directeur Technique dont relève (4) experts (un expert en formation, un expert en système et réseaux de données, un expert en systèmes statistiques et un expert en recensement des ressources animales) et ce en plus de la structure technique administrative de soutien.

Le coût global du projet a été estimé à 4,83 millions de dollars américains.

En raison de l'importance de ce projet de développement axé sur un secteur économique important touchant de nombreuses populations rurales et d'éleveurs, son financement rentre donc dans le cadre des préoccupations des institutions de financement du développement et en particulier des institutions financières arabes comme le Fonds Arabe pour le Développement Economique et Social (FADES), la Banque Arabe pour le

Développement Economique en Afrique (BADEA), la Banque Islamique de Développement (BID) et les Fonds de Développement des Etats Arabes.

L'Organisation Arabe pour le Développement Agricole peut, dans le cadre des objectifs et des missions de développement qui lui sont confiés, assurer :

* sa promotion auprès des différentes institutions de financement;
* la supervision de son exécution;
* le rôle de coordination et toutes les missions à caractère administratif et de gestion des actions de l'Unité Centrale du réseau des données et statistiques des ressources animales arabes et ce dans le cadre des prérogatives et des missions du Centre Arabe de Données et de Télédétection qui constitute l'une des structures de l'Organisation Arabe pour le Développement Agricole et dont relève ce rôle de par la nature de son activité et de ses objectifs après son renforcement par les équipements et matériels nécessaires au Réseau Central de Données relié aux unités périphériques dans les différents Etats arabes.

فريق الدراسة

فريق الدراسة

أ- خبراء المنظمة :

- دكتور وحيد على مجاهد — رئيساً للفريق
  مدير ادارة الدراسات والبحوث

- الدكتور الحاج عطية الحبيب — عضواً
  خبير الإنتاج الحيواني/إدارة الدراسات والبحوث

- السيد /حسن عبد العظيم القرشي — عضواً
  مساعد خبير / إدارة الدراسات والبحوث

- الآنسة منى عبد الرحمن — عضواً
  مساعد خبير / إدارة الدراسات والبحوث

ب- خبراء من خارج المنظمة :

- دكتور حسن سيد احمد ابو زيد — عضواً
  مستشار إقتصادي – جمهورية السودان

2- الدكتور الزبير عبد الرحمن يوسف — عضواً
وكيل وزارة الثروة الحيوانية – السودان